

سَبِّحْنَاهُ فَلَا يَرَقِبُهُ مَنْتَهٌ لِطَهْرِنَ



مؤسسة الإمام زيد بن علي الثقافية

Emam Zaid bin Ali Cultural Foundation

الجمهورية اليمنية - صنعاء - الدائري الغربي

هاتف: +٩٦٧١٢٠٥٧٧٧ فاكس: +٩٦٧١٢٠٥٧٧٧

www.izbacf.org - email: info@izbacf.org

رسالة الإمام زيد بن علي

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

الطبعة الثانية
م٢٠٠٧ - هـ١٤٢٧

مزيدة ومنقحة
ومضبوطة بالشكل

المقاس:
٢١ × ١٤,٨٥ سم
عدد الصفحات: ٢٠٥

الصف والتشكيل/
صالح مقبل عبدالله فارع

الإخراج الفني والグラف/
ابراهيم محمد هادي سعدان

مراجعة وتصحيح وضبط/
عبد الرحمن محمد المروني
محمد عبدالله عوضة

رسالة الإمام زيد بن علي

مقدمة الطبعة الثانية

لا شك بأن كتاب الأزهار في فقه الأنئمة الأطهار للإمام المهدى
أحمد بن يحيى المرتضى (ع) قد لقي اهتماماً بالغاً من قبل علماء
الزيدية وطلبة العلم على مر العصور منذ القرن التاسع الهجرى وحتى
اليوم، ذلك لأن متن الأزهار حوى بين دفتيره كل صغيرة وكبيرة من
مسائل الفقه وأحكام التشريع في عبارات موجزة تكاد تصل في بلاغتها
وحسن التعبير وجماله إلى حد الإعجاز، غير أنه كما كانت المسافة
الزمنية بيننا وبين عصر المؤلف رحمة الله بعيدة فإننا سنجد فيه من
المسائل والاجتهادات ما هو بعيد عن الواقع الذي نعيشه اليوم، بل
إن بعض تلك المسائل لم يعد لها وجود أصلاً كمسائل العتق والولاء
ونحوها، وصار تعلمها والعلم بها من باب العلم بالشيء خير من جهله
ليس إلا، أضف إلى ذلك تعدد العلوم والمعرف التي يتلقاها اليوم
طلاب العلم في المدارس والجامعات الأمر الذي زهد الطلاب في
علوم الدين وأضعف هممهم عن تحصيل تلك العلوم والغوص في
مسائلها العميقه وأبوابها الواسعة.

لذلك كان لا بد وأن ينهض أحد أعلام العصر وعلمائه المجتهدين
وهو المولى العلامة المجاهد أحمد بن محمد بن علي الشامي حفظه
الله ورعاه ليقوم بتلخيص متن الأزهار وصياغته صياغة جديدة تناسب
واقع الحياة اليوم، فجاء هذا الكتاب كصياغة جديدة لمتن الأزهار،
تعتمد على الإحاطة بأبواب الفقه وفصوله بشكل مختصر، وفي عبارات

٦ | مقدمة الطبعة الثانية

سهلة وواضحة، توجه طلاب العلم إلى معرفة ما هو مهم وضروري ونافع من أمور دينهم، دون الخوض في فضول المسائل والافتراضات التي تضيع على طالب العلم أيامه وأعوامه في دراسة نصوص بعيدة عن واقع الحياة ومتطلباتها.

وقد كان سبق لهذا الكتاب أن خرج إلى النور في طبعته الأولى عام ١٩٩٤م، غير أن تلك الطبعة كانت مليئة بالأخطاء المطبعية والفنية التي كانت محل ملاحظة ونقد كل منقرأ الكتاب أو اطلع عليه، حتى حان الوقت بحمد الله وتوفيقه لإعادة طباعة هذا الكتاب وإخراجه إلى حيز الوجود في شكله اللائق ووضعه المناسب، بعد أن بذلت فيه جهود مضنية على مدى سنتين أو أكثر لمراجعته وضبطه وتصحيحه تحت إشراف مولانا المؤلف - حفظه الله - ورعايته، فخرج الكتاب في حالة قشيبة تعين طلبة العلم على حفظه ودراسته، وjeni ثماره ، واستخلاص فوائده .

راجين من المولى عز وجل أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجه الكريم وأن يوفق الجميع لما يحبه ويرضاه . أمين .

«والحمد لله رب العالمين»

بعلم طالب العلم الشريف

عبد الرحمن محمد عبد الملك المرؤني

صنعاء - في ١٨ ذي الحجة ١٤٢٧هـ

تعريف بالمؤلف

هو السيد العالمة أحمد بن محمد بن علي بن محمد بن أحمد بن محسن بن إسحاق بن هادي بن علي بن صلاح بن الهادي بن محمد بن صلاح بن الحسن بن جبريل الشامي، نسبة إلى الشام المعروف الآن بمحافظة صعدة موطن جده الهادي بن محمد بن صلاح بن الحسن الذي نزح منه مع أخيه الحسن بن محمد بن صلاح، من هجرة مدران بلاد جماعة آل الربيع.

وبيت الشامي هم بطون الأمير يحيى بن يحيى المنتسب إليه الغالب من الهاشميين في محافظة صعدة وغيرهم في غيره كبيت الجلال، وبيت فايع، وبيت الموشكى، وفي آل الشامي يقول الشاعر العالمة محمد العوامي:

لأنتم بنو الشامي فخر لجدكم

حليف التقى يحيى بن يحيى بلا نكر

ومن يك من أولاد جبريل أعجزت

بلاغته السباق في النظم والنشر

وقد حكى السيد العالمة الحسن بن صلاح بن محمد بن صلاح بن محمد بن صلاح بن الحسن بن جبريل المقبور في باقم من محافظة صعدة في مؤلفه «الأنوار البالغة شرح منظومة

الأبيات الدامغة»، عند كلامه على أولاد الإمام الداعي يحيى بن المحسن فقال: «وأولاد الداعي أحمد ومحمد وعلي ومحسن ويحيى، والذرية لأحمد وعلي فأولاد أحمد بمدران، ومنهم الحسن بن جبريل بن يحيى بن محمد بن سليمان بن أحمد بن الإمام الداعي ومنهم: السيد صلاح بن محمد بن صلاح بن الحسن بن جبريل، وصنوه الحسن بن محمد، والهادي بن محمد الخارجان من هجرة مدران إلى اليمن «يقصد الجهة» وذريتهما في صنعاء ومسور يسمون هناك آل الشامي».

وهذا الكتاب لا يزال مخطوطاً موعوداً بتحقيقه من السيد العلامة الأديب أحمد بن محمد بن محمد بن أحمد بن عبد الرحمن الشامي في كتابه «دامغة الدوامع».

كما أن العلامة المؤرخ محمد بن محمد زيارة قد أكد في مؤلفه «نشر العرف» صفحة «٤٤» من المجلد الثاني تحت عنوان: (نسب جميع السادة بيت الشامي) ؛ فقال: «ثم رأيت في شرح للسيد الحسن بن صلاح الداعي اليحيوي الحسني على منظومة له أن الحسن بن محمد بن صلاح خرج من مدران هو وأخوه السيد الهادي بن محمد بن صلاح، وعرف بالشامي ثم ذريتهما». انتهى .

ثم قال توضيحاً: «قلت: وذرية السيد الهادي أكثرهم في بلاد خبان، وما إليها من بلاد يريم، ومن أعيان النبلاء منهم في عصرنا الأخ العلامة البليغ محمد بن أحمد بن إبراهيم بن عبدالله

٩ | **رَحْلَقُ الْأَنْهَارِ**
تعريف بالمؤلف

بن يحيى بن الهادي بن علي بن صالح بن الهادي بن محمد بن صالح الشامي المتوفى بهجرة المسقاة من بلاد خبان، ثم ذكر أكابر علمائهم فقال: ومنهم الأخ العالمة محمد بن أحمد بن إبراهيم بن عبدالله بن يحيى بن الهادي بن علي بن صالح بن الهادي بن محمد بن صالح الشامي المتوفي سنة ١٣٣٧ هـ» وأولاده وأقاربه كما قال زبارة في كتابه «نيل الحسينين في أنساب من باليمين من أولاد الحسينين» صفحة ١٦٩: «السادة بيت الشامي في صنعاء وخولان العالية وببلاد يريم واليمن الأسفل من ذرية السيد الحسن الوائل ومعه صنوه السيد الهادي من هجرة مدران من بلاد قراض في شام صعدة إلى مسور خولان العالية في القرن العاشر للهجرة، وعرف السيد الحسن بالشامي، وكذا صنوه السيد الهادي المنتقل إلى بلاد يريم خبان، ونسبهم الحسن بن محمد بن صالح بن الحسن بن جبريل بن يحيى بن محمد بن سليمان بن أحمد بن الإمام الداعي يحيى بن المحسن بن محفوظ بن محمد بن يحيى بن يحيى بن الناصر بن الحسن بن عبدالله بن محمد بن القاسم المختار بن الناصر أحمد بن الإمام الهادي يحيى بن الحسين بن القاسم الرسي الحسني الشامي».

من آل يحيى بن يحيى والبواسل سا
دات الجبال أباء الضيم والضرر
ثم ذكر أكابر علمائهم فقال: ومنهم الأخ العالمة محمد بن

أحمد بن إبراهيم بن عبد الله بن يحيى بن الهادي بن علي بن صلاح الهادي بن محمد بن صلاح الشامي المتوفي سنة ١٣٣٧ هـ وأولاده وأقاربه». انتهى كلام زبارة.

وهذا السيد محمد بن أحمد بن إبراهيم الشامي له أروع القصائد، ذكر له العلامة المؤرخ القاضي عبدالله الجرافي قصيدة في مؤلفه «المقتطف» صفحة «٢٢١» عن زحف الأتراك على شهارة وهزيمتهم.

أما القاضي محمد بن أحمد الحجري فقد ذكر في مؤلفه «مجموع بلدان اليمن وقبائلها» الجزء الأول صفحة ٧٦ حرف الهمزة بعنوان «إسحاق» فقال: والأشراف آل إسحاق بن المهدى أحمد بن الحسن، وأآل إسحاق بن هادى الشامى فى قرية المسقة من همدان، وأآل إسحاق بن هادى الشامى فى قرية المسقة من بلاد خبان، وأعمال يريم، إلى غير ذلك من كلامه، وهذا السيد إسحاق بن هادى الشامى هو الجد السابع للمنترجم له المعرف به صاحب رحique الأزهار هذا.

أما عن هجرة مدران فقد ذكرها الحجري عند كلامه على أعمال صعدة وبلاط جماعة، وتعداد هجرتها صفحة ٤٧٩ حرف الصاد فقال: وهجرة مدران من بلاد آلت الربع .

أما مؤلف الكتاب فهو السيد العلامة المجاهد أحمد بن محمد بن علي الشامي ولد يوم السبت العاشر من ربيع الأول سنة ١٣٤٧ هـ، ودرس في بداية مشواره العلمي بمدرستي السدة

١١ | حِلْقُ الْأَنْهَارِ

تعريف بالمؤلف

ودار سعيد، ثم انتقل إلى جبلة ملتحقًا بمدرستها العلمية حيث أخذ عن مشائخها وأكمل دراسته في المدرسة العلمية بصنعاء ودرس فيها، ثم تنقل في المناصب الحكومية قضائيًا وإداريًّا، كما عمل في التعاونيات، وكان من أعماله: رئيسًا لمحكمة استئناف لواء تعز، وعضوًا في المحكمة العليا للنقض والإبرام ومحافظاً لمحافظة إب، كما كان آخر أعماله توليه وزارة الأوقاف والإرشاد، ثم التدريس بالجامع الكبير بصنعاء، وهو حالياً يشغل منصب الأمين العام لحزب الحق، وعضو مجلس الشورى وعضو في المجمع العالمي الإسلامي للتقرير بين المذاهب.

والحقيقة أننا لا يمكن أن نفي حق هذا العالم المجاهد مهما كتبنا عنه، فهو مثال المؤمن الصابر المجاهد في سبيل الله الذي لا يخشى في الله لومة لائم، وقد عرف طيلة حياته بالزهد عملاً يتمنه أكثر الناس عنه، والعرفة في زمن يندر وجودها خصوصاً لمن تبوأ مثل مناصبه، ولكن سمت نفسه عن كل ما يدنسها فارتفت، فأصبح مثلاً يقتدى به، ويحتذى بسيرته، وهو مع كثرة أشغاله يولي العلم جلًّا اهتمامه، ويوصي به ويحث عليه، ويتحسر على الواقع الذي يراه، وقد عرف بموافقه الجريئة مع الحق والمظلومين، ضد الظالمين والمتجررين، وموافقه مشهورة ومعروفة.

له الكثير من المقالات والمكتبات والأراء والموافق التي سطرها بقلمه ولسانه ونشر الكثير منها في الصحف والمجلات

وقد تبعها الأستاذ / محمد يحيى سالم عزان وجمعها في كتاب أسماء (العلامة الشامي .. آراء وموافق). غير أنه فاته ذكر هذه الوثيقة الهمامة بسبب تأخرها عن إصدار الكتاب، وهي عبارة عن استقالة قدمها إلى رئيس الجمهورية في شهر سبتمبر ١٩٩٨ م يعلن فيها تخليه عن منصب وزارة الأوقاف باستقالة غضب على وضعها وعدم التمكن من الإصلاح فيها، ورجحنا إثباتها بنصها وإضافتها هنا إعجاباً بشجاعة كاتبها وبلاعنة محتواها حيث يقول:

(فخامة الأخ / رئيس الجمهورية القائد الأعلى المشير علي عبدالله صالح حفظكم الله - السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ..، وبعد:

إنكم على يقين أن قبولي المشاركة في الحكومة وزيرًا لوزارة الأوقاف قد كان عن تكليفكم بعزمة من عزماتكم التي من غير المستطاع ردها وفي لحظة خاطفة قبل إعلان تشكيل الحكومة مما أتيناها اختياراً ولا جئت إليها شوقاً، وقد كنت مطمئناً إلى الحالة التي كنت عليها ولا أرغب في استبدالها بغيرها، لكن تشددكم في الطلب وتذكيركم عن وجوب طاعةولي الأمر جعلني أقبل وأقول: عسى أن أقيم حقاً أو أدفع باطلًا في قبول هذا المنصب الذي أعتبره دينياً وليس سياسياً، ويالها من حسرة حين تكشفت الأمور عن عواقب المساءة فالظلماء كانت قد تنبهت والشهية في الأوقاف قد توسيع في داخل

١٣ | حَلْقُ الْأَنْهَارِ
تعريف بالمؤلف

الوزارة وخارجها، وشعرت بالإحباط من أول يوم، وحيل بياني وبين تحقيق أي إصلاح فيها حين لم أعط أي صلاحية في أي عمل وسلب مني اختصاصي ليقال فشل وزير الأوقاف، وواجهت صراعاً مريضاً في خلق المشاكل المتعمدة والتجنيد لها:

ولو كان رمحًا واحدًا لاتقتيه * ولكن رمح وثان وثالث
وأنى لي ذلك وأهل المصالح كثيرون لا يكلون ولا يملون ولا
يفترون في العمل المضاد لتخوفهم من متابعتهم وكشفهم وإحكام
القبضية على فسادهم، ونصحنا فلم نفلح وغشوا فأفلحوا؛ لأنه
يوجد سماعون لهم من أهل النفوذ (وإن كان مكرهم لتزول
منه الجبال) فقد أتقنوه بحثاً وتدقيقاً وقولاً وعملاً، وقد قلت
هذا الأمر بطنه وظهره بما وجدتني يسعني على سلامة من ديني
غير تقديم استقالتي إلى فخامتكم من منصب وزارة الأوقاف،
فلن أطيق العمل فيها على حالها ولا أستطيعه على بعديكم مني
وإعراضكم عنني وتركي لمن ينهشني حتى مات قلبي . وأين
مني الوفاء بالعهد المأخذ على جهاراً نهاراً أن أكون وأن
أكون، ويا بعد ما يبني وبين أن أكون وبين (وأوفوا بالعهد إن
العهد كان مسئولاً) ، ومن أجل هذا وذاك والذي والتي أرجو
تفضلاً منكم ورحمة قبول استقالتي واعتبروهاأمانة مردودة
إلى أهلها واتركوني منقطعاً متفرغاً للتدريس والإرشاد هرباً من
سوء الخاتمة، وبعداً عن الاقتران بالمشابه بعضهم بعضاً دوني

والذين يريدونني نعجة يسوقونها إلى مسلخها بعد جلال السن
وتقضىي العمر، وسأظل عند حسن ظنكم ناصحاً بمناصحة خالية
من الغش سليمة من الريب سدد الله على طريق الخير خطاك
ووفقاكم وأعانكم.. وسلام الله عليكم.

وله إلى جانب ذلك جملة من القصائد الشعرية والكتابات
الأدبية اخترنا منها هنا ما كتبه معزياً بممات العلامة أحمد بن
محمد بن عبدالله الوزير رحمه الله كتوجيه للطالب بما يجب أن
يكون عليه عند أن يكون في موقع المسئولية، وهي رثاء وتنديد
بالقضاء القائم.

وقد نشرته جريدة الثورة تصويراً فوتوغرافياً على حاله بخط
ناجمه وقائله في عددها الصادر يوم الاثنين ٢١ من ربيع الثاني
١٤١٠هـ الموافق ٢٠ / ١١ / ١٩٨٩م تحت عنوان «رثاء»، قال

فيه:

دمعة وفاء وحزن على زميل كان صادقاً مع الله ومع الناس
أجمعين فضيلة الأخ العالمة العامل بعلمه / أحمد بن محمد بن
محمد بن عبدالله الوزير رئيس الشعبة الأولى بالمحكمة العليا
تغمده الله بواسع رحمته، ولم أكن شاعراً ولست بشاعر، وإنما
هي سورة الفاجعة، وحرقة المحنّة، ومحن البلوى، عصرت
مني هذا الشعر على ركته وعدم غنائه ووفائه، وبدافع حقوق
الزمالة ومعرفة الفضل الذي استكبر إبليس والمتخرجون من
مدرسته من معرفته لأهله:

١٥ | حِلْقُ الْأَنْهَارِ
تعريف بالمؤلف

فَجَاءَنَا فاتت على كُلّ مُقِيَّاسٍ
وَالآمُها أَوْدَت بِرُوحِي وَإِحْسَاسِي
لقد مات منا عالمٌ كان بيننا
شُعاعًا يضيءُ البرَّ والبَحْرَ لِلنَّاسِ
هو الفُذُّ من لا يُسْتَطِيعُ فَعَالُهُ
كَمَا الْوَغْيُ يَوْمَ الْكَرِيْهَةِ وَالْبَاسِ
على أنه في العدل قد كان قدوةً
بَلْمَ وَفَهْمَ كَاشِفُ كُلَّ إِبَاسِ
وَمِنْ ذَا يَسَاوِي أَحْمَدًا إِنْ أَحَمَّا
هُوَ الْمِثْلُ الْأَعْلَى هُوَ الْعَيْنُ فِي الرَّاسِ
وَهُلْ فِي الْقَضَاءِ مِنْكُمْ يَسُدُّ مَسَدَّهُ
كَذَبْتُمْ إِذَا قَلْتُمْ لَكُمْ مِثْلُهُ آسِي
وَهُلْ نَحْنُ إِلَّا فِي الْحُثَّالَةِ بَعْدَهُ
عَلَى مَدْمَعِ نَبَكِيهِ مِنْ شَدَّةِ الْبَاسِ
أَرَوْنِي لَكُمْ فِي الْعَزْمِ مِنْ عَزْمَاتِهِ
فَلَيْسَ سُوَى إِفْلَاسِكُمْ أَيْ إِفْلَاسٌ
أَرَوْنِي إِيَّاهُ كَانَ فِيهِ مُحْلَقاً
وَأَنْتُمْ عَلَى ذُلُّ تَرُونَ وَإِبَلاسِ
فِيهَا مِنْ تَرُونَ الْعَدْلَ كَسْبَّاً وَمَغْنَمَا
تَأْسُّوا بِهِ وَاخْشَوَا وَقِيَّةَ أَوْطَاسِ

ويا خلفاء الأرض إن شهيدكم
رَقِيبٌ حسيبٌ لا غفول ولا ناسي
ألا فاسمعوا للموت صيحةً غاشم
وطوفانه تطغى على كل نبراسٍ
فلا تهنووا في الحق إن حسابكم
عسيرٌ إذا عشتم على شرّ أدناسٍ
ويا أحمدَ ابنَ الأكْرَمِينَ تركتنا
لأهوالِ هذَا العَصْرِ وَالزَّمْنِ القَاسِي
وخلفتنا من بعد فَقْدِكَ نشتكي
هُومًا يابي حملها الجَبَلُ الرَّاسِي
يعزُّ علىَ أنْ أبُوحَ بذِكرِها
ولو أخذتَ مني طرائقَ أنفاسي

والحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم على نبينا محمد
وآلـه الطـاهـرـين .

محمد قاسم الهاشمي
صعدة

المقدمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، ونصلي ونسلم على سيدنا محمد خاتم النبوءات، المبعوث بالرحمات ضياء لاماً، ونوراً ساطعاً، وعلى آله موضع سره وعيته علمه، وموئل حكمه، ناصرهم ومحبهم يتتظر الرحمة، وعدوهم ومبغضهم يتتظر النقمـة، وبعد:

فإنه لما كانت بداية دراستي وتفقهي في مدرسة جبلة المعمورة بالعلم والمعرفة، وبجماعتها مصدر إشعاع أنوارها جامع المغفور لها السيدة أروى بنت أحمد الصليحي رحمة الله عليها، و كنت أنا في البداية من حفظ كتاب الأزهار في فقه الأئمة الأطهار، لمؤلفه مولانا الإمام المهدي أحمد بن يحيى المرتضى رحمه الله، وفهم المنطق والمفهوم من معانيه أحسن بمشقة المسافة البعيدة بين أوله وآخره ، وكان يزيد الم Yi توجعاً وتفجعاً أن أجد إخواني وزملائي من طلاب العلم في الفقه الشافعي الواقدين حينذاك من إب وتعز ولحج والضالع وغيرها يفتقرون أبواب الفقه جميعها، بداية من العبادات ونهاية في الحدود من المعاملات بأقصر مدة وأيسره ، وأقول: يا عجباً كيف يتحدث متحدثهم عن الحدود وأنا لا أزال في أبواب العبادة وتاريخ

التحقهم للدراسة من بعدي، حتى عرفت أن علماء الشافعية رضوان الله عليهم، قد قدموا خدمة عظيمة لمذهب الإمام الشافعي رحمه الله، فألفوا فيه كتبًا قيمة متدرجة يأخذ الطالب منها بغيته، ويجد منيته، وعلى حسب رغبته إن أراد توسيعًا بالدرج فيها حتى إلى منهاج النووي منتهاها، في حين لا يقرأه إلا أفاد ذ أفراد منهم، وهو لاء يجمع من المسائل الفقهية ما ضمه كتاب الأزهار بين دفتيره، فكنت أتمنى أن الله قدر لكتاب الأزهار من جرد منه فضول نصوصه وأبقى منها ما تدور عليه حركة الحياة وواقعها المعاش، بما أن التشريع إنما وضع ليحكم بين الناس فيما اختلفوا فيه من القضايا المعاشرة التي تدور عليها حركة حياتهم لا فيما يفترض كونه وليس بكائن، ولم يكن في نصوص الإسلام إلا توجيه المسلمين لما هو واقع ونافع من أمور دينهم ودنياهם ومعاشرهم ومعادهم وكانت النصوص تمنعهم عن السؤال فيما لا وقوع له، فلا يشتغلون إلا بما يقع وينفع، لذلك كانت أكبر همتهم عاكفة على العمل، وكان التشاغل بشيء من العلم لا يعمل بهتكلفًا وسرفًا عنهم، ويعتبرون ضياع ساعة تمر لا نفع فيها خسارة عليهم فكيف بضياع طالب العلم والمعرفة أيامه وأعوامه في دراسة نصوص بعيدة عن واقع الحياة التي تنتظر إبداعاته واجتهاداته لحلول تعقيداتها المحيطة بها.

ومن أجل هذا بقيت الفكرة لتلخيص الأزهار تعاودني طالباً وقاضياً ومدرساً، وتراودني على إخراجها إلى متناول الطالب

وحتى تيسر لي ذلك بمساعدة الولد المبارك الدكتور / محمد بن حسين الشامي عافاه الله الذي أزلمني ملحاً على إنجاز العمل وقلمه في يده متلقياً ما أمليه عليه متحملاً عناء الكتابة والمراجعة ابتعاء خدمة العلم وطلابه، وتوفير الأيام بل السنين عليهم، فجاء هذا التلخيص لبناً خالصاً سائغاً للشاربين، وحالة وسط وليس للأزهار بكماله أو الحرمان، وسميته (رِحْقُ الْأَزْهَارِ) في فقه الأئمة الأطهار)، وقد كنت حريضاً كل الحرص على عدم التغيير من جمال التعبير في صياغة الإمام المهدي رضوان الله عليه، والذي لا يلحق به أحد بل قد يبلغ في بعضه إلى حد الإعجاز إلا في نادر اقتضاه ضرورة التلاحم في السبك والتقطيم والتأخير والتصحيح على أصل المذهب والترجح اجتهاداً.

وأسأل الله أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم، فالميزان في الأعمال دوافعها، وإنما الأعمال بالنيات، وسبحان الله وبحمده، سبحانه الله العظيم.

حرره في ٢ من ذي القعدة ١٤١٤هـ

أحمد بن محمد بن علي الشامي

* * *

— | —

— | —

كتاب الطهارة

باب النجاسات

هي عشر: ما خرج من سيني ذي دم لا يؤكل، والممسك
إلا الحشيشة والبنج ونحوهما، والكلب، والخنزير، والكافر،
وبائن حي ذي دم حلته حياة، والميتة إلا السمك وما لا دم له.
وهذه مغلظة.

وقيء من المعدة ملء الفم دفعه، ولبن غير الماكون إلا من
مسلمة حية، والدم وأخواه إلا من: السمك والبق والبرغوث
وما صلب على الجرح وما بقي في العروق بعد الذبح. وهذه
محففة؛ إلا من نجس الذات وسيني ما لا يؤكل.

(فصل) والمنتجمس: إما متعدر الغسل فرجس، وإما ممكنته؛
فتطهير الخفية بالماء ثلاثة ولو صقيلًا، والمرئية حتى تزول

وَاثْتَيْنِ بَعْدَهَا أَوْ بَعْدَ اسْتِعْمَالِ الْحَادِّ الْمُعْتَادِ. وَإِمَّا شَاقَهُ فَالْبَهَائِمُ
وَنَحْوُهَا وَالْأَطْفَالُ بِالْجَفَافِ؛ مَا لَمْ تَبْقَ عَيْنٌ، وَالْأَبَارُ بِالنُّضُوبِ
وَبِنَزْرِ الْكَثِيرِ حَتَّى يَزُولَ تَغْيِيرُهُ إِنْ كَانَ وَإِلَّا فَطَاهِرٌ، وَالقلِيلُ إِلَى
القرَارِ.

بَابُ الْمِيَامِ

إِنَّمَا يَنْجُسُ مِنْهَا مُجَاوِرَا النَّجَاسَةِ رَاكِداً، وَمَا غَيَّرْتُهُ مُطْلَقاً، أَوْ
وَقَعَتْ فِيهِ قَلِيلًا؛ وَهُوَ مَا ظُنِّيَ اسْتِعْمَالُهَا بِاسْتِعْمَالِهِ أَوْ التَّبَسَّ.
(فَصْلٌ) وَإِنَّمَا يَرْفَعُ الْحَدَثَ: مُبَاخٌ، طَاهِرٌ، لَمْ يَشْبُهْ مُسْتَعْمَلٌ
لِقُرْبَةٍ مِثْلُهُ فَصَاعِداً، وَلَا غَيْرَ بَعْضَ أَوْ صَافِهِ مُمَازِجٌ؛ إِلَّا مُظَهِّرٌ، أَوْ
سَمَكٌ، أَوْ مُتَوَالِدٌ فِيهِ لَا دَمَ لَهُ، أَوْ أَصْلُهُ، أَوْ مَقْرُهُ، أَوْ مَمْرُهُ. وَلَا
يَرْتَفِعُ يَقِينُ الطَّهَارَةِ وَالنَّجَاسَةِ إِلَّا يَقِينٌ أَوْ خَبَرٌ عَدْلٌ.

(بَابُ): نُدْبَ لِقَاضِي الْحَاجَةِ

الْتَّوَارِيْ، وَالْبُعْدُ عَنِ النَّاسِ وَعَنِ الْمَسْجِدِ؛ إِلَّا فِي الْمِلْكِ
وَالْمُتَخَذِّ لِذَلِكَ، وَالْتَّعْوِذُ، وَالْاسْتِتَارُ حَتَّى يَهُوَيَ، وَاتِّقاءُ
الْمَلَاعِنِ وَالْجُحَرِ، وَالْتَّهُوِيَّةُ بِهِ، وَقَائِمًا، وَالْكَلَامُ حَالَهُ.
وَنُدْبَ بَعْدَهُ: الْحَمْدُ، وَالْاسْتِجْمَارُ؛ وَيَلْزَمُ الْمَتَيْمَمُ إِنْ لَمْ
يَسْتَنِجِ . وَيُجزِّئُهُ: جَمَادٌ، جَامِدٌ، طَاهِرٌ، مُنْقِ، لَا حُرْمَةَ لَهُ.

بَابُ الْوُضُوءِ

شُرُوطُهُ: التَّكْلِيفُ، وَالإِسْلَامُ، وَطَهَارَةُ الْبَدَنِ عَنْ مُوْجِبِ
الْغُسْلِ وَنَجَاسَةِ تُوجِبُهُ.
وَفُروضُهُ: التَّسْمِيَّةُ، وَالنِّيَّةُ لِلصَّلَاةِ؛ إِمَّا عُمُومًا فَيُصَلِّي مَا
شَاءَ أَوْ خُصُوصًا فَلَا يَتَعَدَّهُ؛ إِلَّا النَّفْلَ فَيَتَبَعُ الْفَرْضَ وَالنَّفْلَ،

وَالْمَضْمَضَةُ وَالْاسْتِشَاقُ، وَغَسْلُ الْوَجْهِ مُسْتَكْمَلًا مَعَ تَخْلِيلِ
أُصُولِ الشَّعْرِ، ثُمَّ غَسْلُ الْيَدَيْنِ مَعَ الْمِرْفَقَيْنِ، ثُمَّ مَسْحُ كُلِّ
الرَّأْسِ وَالْأُذْنَيْنِ، ثُمَّ غَسْلُ الْقَدَمَيْنِ مَعَ الْكَعْبَيْنِ، وَالتَّرْتِيبُ،
وَتَخْلِيلُ الْأَصَابِعِ وَالْأَظْفَارِ وَالشُّبَّاجِ.

وَنَوَّاقِضُهُ: مَا خَرَجَ مِنَ السَّبِيلَيْنِ، وَزَوَالُ الْعَقْلِ بِأَيِّ وَجْهٍ إِلَّا
خَفَقَتِيْ نَوْمٌ وَلَوْ تَوَالَّتَا أَوْ خَفَقَاتٌ مُتَفَرِّقَاتٌ، وَقَيْءٌ نَجِسٌ، وَدَمٌ
أَوْ نَحْوُهُ سَالٌ تَحْقِيقًا أَوْ تَقْدِيرًا، وَالتَّقَاءُ الْخَتَانَيْنِ، وَدُخُولُ الْوَقْتِ
فِي حَقِّ الْمُسْتَحَاضَةِ وَنَحْوِهَا، وَكُلُّ مَعْصِيَةٍ كَبِيرَةٍ غَيْرِ الإِصْرَارِ
أَوْ وَرَدَ الْأَثَرُ بِنَقْضِهَا كَتَعْمِدِ الْكَذِبِ، وَالنَّمِيمَةِ، وَغِيَّبَةِ الْمُسْلِمِ،
وَأَذَاهُ، وَالْقَهْقَهَةُ فِي الصَّلَاةِ، وَمَطْلُ الغَنِيِّ وَالْوَدِيعِ فِيمَا يَفْسُقُ
غَاصِبُهُ.

بَابُ الْخُسْلِ

يُوجِّهُ: الْحَيْضُ، وَالنَّفَاسُ، وَالإِمْناءُ لِشَهْوَةٍ تَيَقْنَهُمَا أَوْ الْمَنِيَّ
وَظَنَّ الشَّهْوَةَ لَا لِعَكْسِهِ، وَتَوَارِيِ الْحَشْفَةِ فِي أَيِّ فَرْجٍ.
(فَصِلٌّ) وَيَحْرُمُ بِذَلِكَ: الْقِرَاءَةُ بِاللِّسَانِ، وَالْكِتَابَةُ وَلَوْ بَعْضَ
آيَةٍ، وَلَمْسُ مَا فِيهِ ذَلِكَ، وَدُخُولُ الْمَسْجِدِ.

وَفُرُوضُهُ: مُقَارَنَةُ أَوْلَهُ بِنِيَّتِهِ لِرَفْعِ الْحَدَثِ الْأَكْبَرِ، أَوْ فِعْلِ
مَا يَتَرَبَّ عَلَيْهِ؛ فَإِنْ تَعَدَّدَ مُوجِّهُ كَفَتْ نِيَّةُ وَاحِدٍ، وَالْمَاضِمَةُ
وَالْاسْتِنشاقُ، وَعَمُ الْبَدَنِ بِإِجْرَاءِ الْمَاءِ، وَالدَّلْكُ؛ فَإِنْ تَعَذَّرَ
فَالصَّبُّ ثُمَّ الْمَسْحُ. وَعَلَى الرَّجُلِ نَقْضُ الشَّعْرِ، وَعَلَى الْمَرْأَةِ
فِي الدَّمَمِينِ.

وَيَسِّنُ فِعْلُهُ: لِلْجُمُعَةِ، وَلِلْعِيدَيْنِ، وَيَوْمِ عَرَفَةَ، وَبَعْدِ
الْحِجَامَةِ، وَالْحَمَامِ، وَغَسْلِ الْمَيِّتِ، وَالإِسْلَامِ.

بَابُ التَّيَمِّمِ

سَبُبُهُ: تَعَذُّرُ اسْتِعْمَالِ المَاءِ، أَوْ خَوْفُ سَيِّلِهِ، أَوْ تَنْجِيْسِهِ، أَوْ ضَرَرِهِ، أَوْ ضَرَرِ الْمُتَوَضِّعِ مِنَ الْعَطَشِ، أَوْ غَيْرِهِ مُحْتَرَماً، أَوْ فَوْتُ صَلَاةٍ لَا تُقْضَى وَلَا بَدَلَ لَهَا، أَوْ عَدَمُهُ مَعَ الْتَّلْبِ. وَيَجِبُ شِرَاؤُهُ بِمَا لَا يُجْحَفُ.

(فصل) وَإِنَّمَا يُتَمِّمُ بِتُرَابٍ مُبَاحٍ، طَاهِرٍ، مُنْبَتٍ، يَعْلَقُ بِالْيَدِ. وَفُرُوضُهُ: التَّسْمِيَّةُ، وَمُقَارَنَةُ أَوْلَهُ بَنْيَةٍ مُعْيَنَةٍ، وَضَرْبُ التُّرَابِ بِالْيَدَيْنِ، ثُمَّ مَسْحُ الْوَجْهِ مُسْتَكْمَلاً، ثُمَّ أُخْرَى لِلْيَدَيْنِ، ثُمَّ مَسْحُهُمَا مُرَتَّبًا.

وَمَنْ يَضُرُّ الْمَاءَ جَمِيعَ بَدَنِهِ تَيَمَّمَ لِلصَّلَاةِ مَرَّةً وَلَوْ جُنْبَاً؛ فَإِنْ سَلِمَتْ كُلُّ أَعْضَاءِ التَّيَمِّمِ وَضَاهَاهَا مَرَّتَيْنِ بَنْيَهُمَا، وَهُوَ كَالْمُتَوَضِّعِ حَتَّى يَزُولَ عُذْرُهُ، وَلَا يَمْسُحُ وَلَا يَحْلُّ جَبِيرَةً خَشِيَّ مِنْ حَلَّهَا ضَرَرًا أَوْ سَيَلَانَ دَمٍ.

(فصل) ويتنقضُ: بالفراغِ مِمَّا فَعَلَ لَهُ، وَبِالاستِغَالِ بِغَيْرِهِ،
وَبِزَوَالِ الْعُذْرِ، وَوُجُودِ المَاءِ قَبْلَ كَمَالِ الصَّلَاةِ، وَبِخُروجِ
الْوَقْتِ، وَنَوْاقِضِ الْوُضُوءِ.

بَابُ الْحَيْضِ

هُوَ الْأَذَى الْخَارِجُ مِنَ الرَّحْمِ فِي وَقْتٍ مَخْصُوصٍ، وَأَقْلَهُ
ثَلَاثٌ، وَأَكْثُرُهُ عَشْرٌ وَهِيَ أَقْلَى الطُّهُورِ، وَلَا حَدَّ لِأَكْثَرِهِ. وَيَتَعَذَّرُ
قَبْلَ دُخُولِ الْمَرْأَةِ فِي التَّاسِعَةِ، وَقَبْلَ أَقْلَى الطُّهُورِ بَعْدَ أَكْثَرِ الْحَيْضِ،
وَبَعْدَ السِّتِّينَ، وَحَالِ الْحَمْلِ. وَلَا حُكْمٌ لِمَا جَاءَ وَقْتَ تَعَذُّرِهِ.

(فصل) ويحرّم بالحيض ما يحرّم بالجنابة، والوطءُ في
الفرج حتى تطهر وتغتسل، أو تيمم للعذر.

والمستحاضة كالحائض فيما علمته حيضاً، وكالظاهر فيما

عَلِمَتُهُ طُهْرًا، وَحَيْثُ تُصَلِّي تَوَضَّأَ لِوقْتِ كُلِّ صَلَاةٍ؛ كَسَلَسِ
البَوْلِ وَنَحْوِهِ، وَلَهُمَا جَمْعُ التَّقْدِيمِ وَالتَّأْخِيرِ بِوُضُوءٍ وَاحِدٍ.
وَيَنْتَقِضُ بِمَا عَدَا الْمُطْبَقَ مِنَ النَّوَاقِضِ، وَبِدُخُولِ كُلِّ وَقْتٍ
اُخْتِيَارِيٍّ. وَلَا يَجِبُ غَسْلُ الْأَثْوَابِ مِنْهُ لِكُلِّ صَلَاةٍ، بَلْ حَسَبَ
الإِمْكَانِ كَثَلَاثَةَ أَيَّامٍ.

(فَصْلُ) وَالنَّفَاسُ كَالْحِيْضِ فِي جَمِيعِ مَا مَرَّ، وَإِنَّمَا يَكُونُ
بِوَضْعِ كُلِّ الْحَمْلِ مُتَخَلِّقًا عَقِيْمَهُ دَمٌ، وَلَا حَدَّ لِأَقْلَهِ، وَأَكْثَرُهُ
أَرْبَعُونَ يَوْمًاً.

كتاب الصلاة

يُشترطُ فِي وُجُوبِهَا: عَقْلٌ، وَإِسْلَامٌ، وَبُلوغٌ بِالْحِلَامِ، أَوْ إِنْبَاتٍ، أَوْ مُضِيٌّ خَمْسَ عَشْرَةَ سَنَةً، أَوْ حِيلٍ، أَوْ حِيْضُرٍ. وَيُجْرِي أَبْنُ العَشْرِ عَلَيْهَا وَلَوْ بِالضَّرْبِ.

(فَصْلٌ) وَفِي صِحَّتِهَا سِتَّةُ الأَوَّلِ: الْوَقْتُ، وَطَهَارَةُ الْبَدَنِ مِنْ حَدَثٍ وَنَجَسٍ مُمْكِنَيِّ الإِزَالَةِ مِنْ غَيْرِ ضَرَرٍ.

الثَّانِي: سَتْرُ جَمِيعِ الْعَوْرَةِ بِمَا لَا يَصِيفُ، وَهِيَ مِنَ الرَّجُلِ مِنَ الْرُّكْبَةِ إِلَى تَحْتِ السُّرْرَةِ، وَمِنَ الْمَرْأَةِ غَيْرِ الْوَجْهِ وَالْكَفَّيْنِ.

الثَّالِثُ: طَهَارَةُ كُلِّ مَحْمُولِهِ وَمَلْبُوْسِهِ، وَإِبَاحَةُ مَلْبُوْسِهِ وَخِيطِهِ وَثَمَنِهِ الْمُعَيْنِ. وَتُكْرَهُ فِي الْحَرِيرِ وَفِي الْمُشْبَعِ صُفْرَةٌ وَحُمَرَةٌ.

الرَّابِعُ: إِبَاحَةُ مُصَالَّاهُ، وَتَجُوزُ فِيمَا ظُنِّيَّ إِذْنُ مَالِكِهِ.

الخَامِسُ: طَهَارَةُ مَا يُبَاشِرُهُ أَوْ شَيْئًا مِنْ مَحْمُولِهِ، وَمَا يَتَحَرَّكُ
بِتَحْرِكِهِ.

السَّادِسُ: تَيقُنُ اسْتِقْبَالِ عَيْنِ الْكَعْبَةِ، أَوْ جُزْءٍ مِنْهَا عَلَى الْمُعَائِنِ
وَمَنْ فِي حُكْمِهِ، وَعَلَى غَيْرِهِ التَّحْرِي لِجَهَتِهَا ثُمَّ حَيْثُ يَشَاءُ.
وَأَفْضَلُ أَمْكَنَتِهَا الْمَسَاجِدُ؛ وَأَفْضَلُهَا: الْمَسْجِدُ الْحَرَامُ، ثُمَّ
مَسْجِدُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ، ثُمَّ مَسْجِدُ بَيْتِ
الْمَقْدِسِ. وَلَا يَجُوزُ فِي الْمَسَاجِدِ إِلَّا الطَّاعَاتُ.

بَابُ الْأَوْقَاتِ

اخْتِيَارُ الظُّهُرِ مِنَ الزَّوَالِ، وَآخِرُهُ مَصِيرُ ظِلِّ الشَّيْءِ مِثْلُهُ، وَهُوَ
أَوَّلُ الْعَصْرِ، وَآخِرُهُ الْمِثْلَانِ. وَلِلْمَغْرِبِ مِنْ رُؤْيَةِ كَوْكَبِ لَيْلِيٌّ
وَمَا فِي حُكْمِهَا، وَآخِرُهُ ذَهَابُ الشَّفَقِ الْأَحْمَرِ؛ وَهُوَ أَوَّلُ الْعِشَاءِ،

وآخره ذهاب ثلث الليل. وللفجر من طلوع المتنشر إلى بقية تسع ركعة.

واضطرار الظهر من آخر اختياره إلى بقية تسع العصر، وللعصر اختيار الظهر؛ ومن آخر اختياره حتى لا يبقى ما يسع ركعة، وكذلك المغرب والعشاء، وللفجر إدراك ركعة.

وكُلُّ وقت يصلح للفرض قضاء، وتكره الجنائز والنفل في الثلاثاء. وأفضل الوقت أوله.

وللمريض المتوضي، والمسافر، والخائف، والمشغول بطاعة، أو مباح ينفعه وينقصه التوقيت؛ جمع التقديم والتأخير بأذان لهما وإقامتين، ولا يسقط الترتيب.

بَابُ الْأَذَانِ وَالْمِقَاةِ

عَلَى الرِّجَالِ فِي الْخَمْسِ فَقَطْ، وَيَكْفِي السَّامِعُ وَمَنْ فِي
الْبَلْدِ أَذَانٌ فِي الْوَقْتِ مِنْ مُكَلَّفٍ، ذَكَرٍ، مُعْرِبٍ، عَدْلٍ، طَاهِرٍ
مِنَ الْجَنَابَةِ. وَلَا يُقِيمُ إِلَّا هُوَ مُتَهَرٌ؛ فَيَكْفِي مِنْ صَلَى فِي ذَلِكَ
الْمَسْجِدِ تِلْكَ الصَّلَاةَ، وَتَصْحُّ الْنِيَابَةُ. وَهُمَا مَثْنَى إِلَّا التَّهْلِيلَ،
وَمِنْهُمَا «حَيَّ عَلَى خَيْرِ الْعَمَلِ»، وَالشَّوِّيْبُ بِدُعَةٍ.

بَابُ صَفَةِ الصَّلَاةِ

هِيَ ثَنَائِيَّةٌ وَثُلَاثِيَّةٌ وَرُبَاعِيَّةٌ.

وَفُرُوضُهَا: نِيَّةٌ يَتَعَيَّنُ بِهَا الْفَرْضُ، ثُمَّ التَّكْبِيرُ قَائِمًا، ثُمَّ الْقِيَامُ
قَدْرَ الْفَاتِحةِ وَثَلَاثَ آيَاتٍ فِي أَيِّ رَكْعَةٍ أَوْ مُفْرَقاً، ثُمَّ قِرَاءَةُ ذَلِكَ
كَذِلِكَ؛ سِرًا فِي الْعَصْرَيْنِ وَجَهْرًا فِي غَيْرِهِمَا، وَيَتَحَمَّلُهُ الْإِمَامُ

عَنِ السَّامِعِ فَيُنْصِتُ إِلَّا لِبَعْدِ أَوْ صَمَمْ أَوْ تَأْخَرَ فَيَقُولُ، ثُمَّ رُكُوعٌ
بَعْدَ اعْتِدَالٍ، ثُمَّ اعْتِدَالٌ تَامٌ، ثُمَّ السُّجُودُ عَلَى الْجَهَةِ مُسْتَقِرٌ بِلَا
حَائِلٍ مِنْ مَحْمُولِهِ إِلَّا لِحَرًّا أَوْ بَرِدًّا وَعَلَى الرُّكْبَتَيْنِ وَبَاطِنِ الْكَفَّيْنِ
وَالْقَدَمَيْنِ، ثُمَّ اعْتِدَالٌ بَيْنَ كُلِّ سُجُودَيْنِ نَاصِبًا لِلْقَدْمِ الْيُمْنِيِّ
فَارِشًا لِلْيُسْرَى، ثُمَّ الشَّهَادَاتِنَ وَالصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ وَاللهِ قَاعِدًا،
ثُمَّ التَّسْلِيمُ عَلَى الْيَمِينِ وَالْيَسَارِ بِانْحرافٍ مَرْتَبًا قَاصِدًا لِلْمَلَكَيْنِ
وَمَنْ فِي نَاحِيَتَهُمَا مِنَ الْمُسْلِمِينَ فِي الجَمَاعَةِ.

وَسُنْنَاهَا: التَّعُودُ، وَالتَّوْجِهُانِ قَبْلَ التَّكْبِيرِ، وَتَكْبِيرُ النَّقلِ،
وَتَسْبِيحُ الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ، وَالتَّسْمِيعُ لِلإِمَامِ وَالْمُنْفَرِدِ، وَالْحَمْدُ
لِلْمُؤْمِنِ، وَالْتَّشَهُدُ الْأَوْسَطُ، وَطَرَفَا الْأَخِيرِ، وَالْقَنُوتُ فِي الْفَجْرِ
وَالْوَتْرِ.

وَتَسْقُطُ عَنِ الْعَلِيلِ بِزَوَالِ عَقْلِهِ حَتَّى تَعَذَّرَ الْوَاجِبُ، وَيَعْجِزُهُ
عَنِ الإِيمَاءِ بِالرَّأْسِ مُضْطَجِعًا وَإِلَّا فَعَلَ مُمْكِنَهُ، وَمُتَعَذَّرُ السُّجُودِ

يُومِيُّ لَهُ مِنْ قُعُودٍ، وَلِرُكُوعٍ مِنْ قِيَامٍ؛ فَإِنْ تَعْذَرَ فَمِنْ قُعُودٍ
وَيَزِيدُ فِي خَفْضِ السُّجُودِ، ثُمَّ مُضْطَجِعاً، وَيُوَجِّهُ مُسْتَلِقِياً،
وَيُوَضِّئُ شَوَّهَهُ غَيْرُهُ، وَيَنْجِيَ زَوْجَهُ ثُمَّ جِنْسَهُ بِخَرْقَةٍ.

(فصل) وتفسد باختلال شرط أو فرض إلا نية المكلفين،
وبال فعل الكثير؛ ومنه العود من فرض فعل إلى مسنون تركه،
وبكلام ليس من القرآن ولا من أذكارها، ولحن لا مثل له
فيهما أو في القدر الواجب ولم يعده صحيحًا، وضحك منع
القراءة، وبتوجه واجب خشي فوته كإنقاذ غريق، أو تضيق وهي
مُوسَّعة.

(باب): والجماعه

سُنَّةٌ مُؤَكَّدةٌ؛ إِلَّا فَاسِقاً وَصَبِيًّا بِغَيْرِهِمَا، وَامْرَأَةً بِرَجُلٍ،
وَالعُكْسَ إِلَّا مَعَ رَجُلٍ، وَالْمُقِيمَ بِالْمُسَافِرِ فِي الرُّبَاعِيَّةِ إِلَّا فِي

الآخرَيْنِ، والْمُتَنَفِّلَ بِغَيْرِهِ، وَالْمُخْتَلِفَيْنِ فَرْضًا لَا فِي المَذْهَبِ
فَالإِمَامُ حَاكِمٌ.

وَتُتَكَرِّهُ خَلْفَ مَنْ كَرِهَهُ الْأَكْثَرُ صُلحَاءَ، وَالْأَوْلَى مِنَ الْمُسْتَوَيَّينَ
فِي الْقَدْرِ الْوَاجِبِ: الرَّاتِبُ، ثُمَّ الْأَفْقَهُ، ثُمَّ الْأَوْرَعُ، ثُمَّ الْأَفْرَأُ.
وَيَكْفِي ظَاهِرُ الْعَدَالَةِ وَلَوْ مِنْ قَرِيبٍ.

وَتَجْبُ نِيَّةُ الْإِمَامَةِ وَالْاِتِّمَامِ، وَيَقِفُ الْمُؤْتَمِ الْوَاحِدُ أَيْمَنَ
إِمَامَهُ، وَالاثْنَانِ فَصَاعِدًا خَلْفَهُ فِي سَمْتِهِ إِلَّا لِعُذْرٍ أَوْ لِتَقْدُمٍ صَفًّ
سَامَتَهُ، وَلَا يَضُرُّ قَدْرُ الْقَامَةِ ارْتِفَاعًا وَانْخَفَاضًا وَبَعْدًا وَحَائِلًا، وَلَا
فَوْقَهَا فِي الْمَسْجِدِ، أَوْ ارْتِفَاعَ الْمُؤْتَمِ لَا إِمَامَ فِيهِمَا.

وَيَسُدُّ الْجَنَاحَ كُلُّ مُؤْتَمٍ أَوْ مُتَاهِبٍ مُنْضَمٌ إِلَّا الصَّبِيُّ وَفَاسِدُ
الصَّلَاةِ؛ فَيَنْجِذِبَ مَنْ بَجْنَبِ الْإِمَامِ أَوْ فِي صَفَّ مُنْسَدٍ لِلَّاحِقِ
غَيْرِهِمَا، وَيَعْتَدُ الْلَّاحِقُ بِرَكْعَةٍ أَدْرَكَ رُكُوعَهَا. وَجَمَاعَةُ النِّسَاءِ
صَفًّ، وَإِمَامَتُهُنَّ وَسَطًّ.

وَلَا تَفْسُدُ عَلَى مُؤْتَمٍ فَسَدَتْ عَلَى إِمَامِهِ بِأَيِّ وَجْهٍ، وَتَجِبُ
مُتَابَعَتُهُ إِلَّا فِي مُفْسِدٍ فَيَعْزِلُ.

بَابُ سُجُودِ السَّهْوِ

يُوجِّهُ فِي الْفَرْضِ خَمْسَةً:

الْأَوَّلُ: تَرْكُ مَسْنُونٍ. الثَّانِي: تَرْكُ فَرْضٍ فِي مَوْضِعِهِ سَهْوًا
مَعَ أَدَاءِهِ قَبْلَ التَّسْلِيمِ مُلْغِيًّا مَا تَخَلَّ. الثَّالِثُ: زِيَادَةُ ذِكْرِ جِنْسِهِ
مَشْرُوعٌ فِيهَا. الرَّابِعُ: الْفِعْلُ الْيَسِيرُ. الْخَامِسُ: زِيَادَةُ رَكْعَةٍ أَوْ
رُكْنٍ سَهْوًا كَتَسْلِيمَةً فِي غَيْرِ مَوْضِعِهَا.

(فَصِلٌ) وَلَا حُكْمٌ لِلشَّكِّ بَعْدَ الْفَرَاغِ؛ فَإِمَامًا قَبْلَهُ فَفِي رَكْعَةٍ يُعِيدُ
الْمُبْتَدِئُ، وَيَتَحرَّى الْمُبْتَلِي، وَمَنْ لَا يُمْكِنُهُ يَبْيَنِي عَلَى الْأَقْلَلِ، وَأَمَّا
فِي رُكْنٍ فَكَالْمُبْتَلِي. وَهُوَ سَجَدَاتٍ بَعْدَ التَّسْلِيمِ.

وَفُرُوضُهُمَا: النِّيَةُ لِلْجُبْرَانِ، وَالْتَّكِبِيرَةُ، وَالسُّجُودُ، وَالاعْتِدَالُ،
وَالتَّسْلِيمُ.

وَيُسْتَحِبُّ: سُجُودُ بَنِيَّةٍ، وَتَكْبِيرٌ لَا تَسْلِيمٌ شُكْرًا وَاسْتِغْفارًا،
وَلِتَلَوَّهِ الْخَمْسَ عَشْرَةَ آيَةً أَوْ لِسَمَاعِهَا، وَهُوَ بِصِفَةِ الْمُصَلِّيِّ غَيْرَ
مُصَلٍّ فَرْضًا إِلَّا بَعْدَ الفَرَاغِ، وَلَا تَكْرَارَ لِلتَّكْرَارِ فِي الْمَجْلِسِ.

(بَابٌ): وَالْقَضَاءُ

يَجِبُ عَلَى مَنْ تَرَكَ إِحْدَى الْخَمْسِ، وَصَلَاةُ الْعِيدِ فِي ثَانِيَهِ إِلَى
الزَّوَالِ؛ إِنْ تُرِكَتْ لِلْبَسِ فَقَطْ، وَيَقْضِي كَمَا فَاتَ قَصْرًا وَجَهْرًا أَوْ
عَكْسَهُمَا، وَفَوْرَهُ مَعَ كُلِّ فَرْضٍ فَرْضٌ.

بَابُ صَلَةِ الْجُمُعَةِ

تَجِبُ عَلَى كُلِّ مُكَلَّفٍ، ذَكَرٌ، مُسْلِمٌ، صَحِيحٌ، نَازِلٌ فِي مَوْضِعٍ
إِقَامَتِهَا أَوْ يَسْمَعُ نِدَاءَهَا.

وَشُرُوطُهَا: اخْتِيَارُ الظُّهُرِ، وَثَلَاثَةٌ مَعَ مُقِيمَهَا، وَخُطْبَةٌ قَبْلَهَا
مَعَ عَدَدِهَا مُتَطَهِّرِينَ -مِنْ عَدْلٍ مُتَطَهِّرٍ- اشْتَمَلَتَا عَلَى حَمْدِ
اللهِ وَالصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ وَآلِهِ وَجُوبًا. وَيَحْرُمُ الْكَلَامُ حَالَهُمَا.
وَالْمُعْتَبِرُ الْاسْتِمَاعُ لَا السَّمَاعُ، وَتَصِيرُ بَعْدَ جَمَاعَةِ الْعِيدِ رُخْصَةً
لِغَيْرِ الْإِمَامِ وَثَلَاثَةً.

(بَابُ) وَيَجِبُ قَصْرُ الرَّبَاعِيِّ

إِلَى اثْتَيْنِ عَلَى مَنْ تَعَدَّ مِيلَ بَلَدِهِ مُرِيدًا أَيْ سَفَرَ بِرِيدًا حَتَّى
يَدْخُلَهُ، أَوْ يَتَعَدَّ فِي أَيِّ مَوْضِعٍ شَهْرًا، أَوْ يَعْزِمُ هُوَ وَمَنْ يُرِيدُ

٤١ | حِلْقُ الْأَنْهَارُ
كتاب الصلاة

لِزَامَهُ عَلَى إِقَامَةِ عَشْرٍ فِي أَيِّ مَوْضِعٍ أَوْ مَوْضِعَيْنِ يَبْيَهُمَا دُونَ
مِيلٍ.

(فَصُلُّ) وَالوَطْنُ مَا نَوَى اسْتِيْطَانُهُ وَلَوْ فِي مُسْتَقْبَلٍ، وَيُخَالِفُ
دَارِ الإِقَامَةِ بِأَنَّهُ يَصِيرُ وَطَنًا بِالنِّيَةِ، وَيَتَفَقَّانِ فِي قَطْعِهِمَا حُكْمُ
السَّفَرِ.

(بَابُ) وَشُرُوطُ جَمَائِعِ الْخَوْفِ

مِنْ أَيِّ أَمْرٍ صَائِلٍ فِي السَّفَرِ، وَآخِرُ الْوَقْتِ، وَكَوْنِهِمْ مُحْقِّقِينَ
مَطْلُوبِينَ غَيْرَ طَالِبِينَ إِلَّا لِخَشْيَةِ الْكَرْرَ؛ فَيُصَلِّي الْإِمَامُ بِعَضُّ رَكْعَةَ
وَيُطَوِّلُ فِي الْأُخْرَى حَتَّى يَخْرُجُوا وَيَدْخُلَ الْبَاقُونَ، وَيَنْتَظِرُ فِي
الْمَغْرِبِ مُتَشَهِّدًا وَيَقُولُ لِدُخُولِ الْبَاقِينَ.

(بَابٌ) وَتَجْبُ صَلَةُ الْهِنْكَيْنِ

وَهِيَ مِنِ انبساطِ الشَّمْسِ إِلَى الزَّوَالِ؛ رَكْعَاتٍ جَهْرًا وَلَوْ
فُرَادَى؛ بَعْدَ قِرَاءَةِ الْأُولَى سَبْعَ تَكْبِيرَاتٍ فَرْضًا، يَفْصِلُ بَيْنَهُمَا
نَدْبًا: «اللَّهُ أَكْبَرُ كَبِيرًا، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ كَثِيرًا، وَسُبْحَانَ اللَّهِ بُكْرَةً
وَأَصِيلًا»، وَيَرْكعُ بِثَامِنَةٍ. وَفِي الثَّانِيَةِ خَمْسٌ كَذَلِكَ، وَيَرْكعُ
بِسَادِسَةٍ. وَيَتَحَمَّلُ الْإِمَامُ مَا فَعَلَهُ مِمَّا فَاتَ الْلَّاْحِقَ.
وَنُدْبَ بَعْدَهَا خُطْبَاتٍ كَالْجُمُعَةِ، وَذِكْرُ حُكْمِ الْفِطْرَةِ
وَالْأُضْحِيَّةِ.

وَتَكْبِيرُ التَّشْرِيقِ سُنَّةٌ مُؤَكَّدةٌ عَقِيبَ كُلٍّ فَرْضٍ مِنْ فَجْرِ عَرَفةَ
إِلَى آخرِ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ.

بَابُ) وَيُسَنُ لِكُسُوفَيْنِ (

حَالَهُمَا رَكْعَتَانِ، فِي كُلِّ رَكْعَةِ خَمْسُ رُكُوعَاتٍ قَبْلَهَا، وَبَيْنَهُمَا «الْحَمْدُ» مَرَّةً وَ«الصَّمْدُ» وَ«الْفَلَقُ» سَبْعًا سَبْعاً، وَيَكْبُرُ مَوْضِعَ التَّسْمِيعِ إِلَّا فِي الْخَامِسِ. وَتَصِحُ جَمَاعَةٌ وَجَهْرًا وَعَكْسَهُمَا، وَكَذَلِكَ لِسَائِرِ الْأَفْرَاعِ، أَوْ رَكْعَتَانِ لَهَا.

وَيُسْتَحِبُ لِلَاسْتِسْقَاءِ أَرْبَعُ بِتَسْلِيمَتَيْنِ فِي الْجَبَانَةِ وَلَوْ سِرًا وَفُرَادَى، وَيَجَارُونَ بِالدُّعَاءِ وَالاسْتَغْفارِ.

(فَصْلُ) وَالْمَسْنُونُ مِنَ النَّفْلِ: مَا لَازَمَهُ الرَّسُولَ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ - وَأَمَرَ بِهِ، وَبَيْنَ كَوْنِهِ مَسْنُونًا، وَإِلَّا فَمُسْتَحِبٌ، وَأَقْلَهُ مَثْنَى. وَقَدْ يُؤَكَّدُ كَالرَّوَاتِبِ، وَيُخَصُّ كَصَلَةِ التَّسْبِيحِ، وَالْفُرْقَانِ، وَمُكَمَّلَاتِ الْخَمْسِينَ. فَإِنَّ التَّرَاوِيْحَ جَمَاعَةٌ وَالضُّحَى بِنِيَّتِهَا فَيَدْعَةٌ.

* * *

كِتَابُ الْجَنَائِزِ

يُؤْمِرُ الْمَرِيضُ بِالْتَّوْبَةِ، وَالتَّخَلُّصُ عَمَّا عَلَيْهِ فَورًا، وَيُوصَى
لِلْعَجْزِ، وَيُلَقَّنُ الشَّهَادَتَيْنِ. وَيُوجَّهُ الْمُحْتَضَرُ الْقِبْلَةَ مُسْتَلْقِيًّا،
وَمَتَّى ماتَ غُمْضَ وَرُبْطَ مِنْ ذَقْنِهِ إِلَى قَمْتَهِ بَعْرِيْضٍ، وَيُشَقَّ أَيْسُرُهُ
لَا سِخْرَاجٌ حَمْلٌ تَحْرَكَ، وَيُعَجَّلُ التَّجْهِيزُ.

(فَصْلٌ) وَيَجِبُ غَسْلُ الْمُسْلِمِ وَلَوْ سِقطًا اسْتَهَلَّ، وَيَحْرُمُ
لِشَهِيدٍ مُكَلَّفٍ قُتِلَ أَوْ جُرِحَ فِي الْمَعْرَكَةِ بِمَا يَقْتُلُهُ يَقِينًا، أَوْ فِي
الْمِصْرِ ظُلْمًا، أَوْ مُدَافِعًا عَنْ نَفْسٍ أَوْ مَالٍ. وَيُكَفَّنُ بِمَا قُتِلَ فِيهِ،
وَتَجُوزُ الزِّيَادَةُ. وَلِيُكِنَّ الْغَاسِلُ عَدْلًا مِنْ جِنْسِهِ أَوْ جَائزَ الْوَطْءِ،
فَإِمَّا طَفَلٌ أَوْ طِفْلَةٌ لَا يُشْتَهِي فُكُلُّ مُسْلِمٍ.

(فَصْلٌ) وَتُسْتَرُ عَوْرَتَهُ، وَيَلِفُ الْجِنْسُ يَدَهُ لِغَسْلِهَا بِخَرْقَةٍ، ثُمَّ

يُكْفَنُ مِنْ رَأْسِ مَالِهِ بِكَفَنٍ مِثْلِهِ، وَيُلْزَمُ الزَّوْجَ وَمَنْفِقَ الْفَقِيرِ، ثُمَّ
بَيْتَ الْمَالِ، ثُمَّ عَلَى الْمُسْلِمِينَ.

(فصل) وَتَجِبُ الصَّلَاةُ كِفَايَةً عَلَى الْمُؤْمِنِ، وَتَصِحُّ فُرَادَى،
وَالْأَوْلَى بِالإِمَامَةِ الْأَقْرَبُ الصَّالِحُ مِنَ الْعَصَبَةِ.

وَفُرُوضُهَا: النِّسْوةُ، وَخَمْسُ تَكْبِيرَاتٍ، وَالْقِيَامُ، وَالتَّسْلِيمُ.

وَنُدِبٌّ: بَعْدَ الْأَوْلَى «الْحَمْدُ»، وَبَعْدَ الثَّانِيَةِ «الصَّمْدُ»، وَبَعْدَ
الثَّالِثَةِ «الْفَلَقُ»، وَبَعْدَ الرَّابِعَةِ الصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ وَآلِهِ وَالدُّعَاءُ
لِلْمَيِّتِ بِحَسْبِ حَالِهِ. وَاللَّاحِقُ يَنْتَظِرُ تَكْبِيرَ الْإِمَامِ ثُمَّ يُكَبِّرُ وَيَتَمَّ
مَا فَاتَهُ بَعْدَ التَّسْلِيمِ، ثُمَّ يَقْبِرُ عَلَى أَيْمَانِهِ مُسْتَقْبِلًا، وَيُوَارِيهِ مَنْ لَهُ
غَسْلَهُ أَوْ غَيْرُهُ لِلضَّرُورَةِ.

وَنُدِبٌّ: الْلَّحدُ، وَثَلَاثُ حَيَاتٍ مِنْ كُلِّ حَاضِرٍ ذَاكِرٍ. وَمَنْ
مَاتَ فِي الْبَحْرِ وَخُشِيَّ تَغْيِيرُهُ غُسْلٌ وَكُفَنٌ وَأَرْسَبٌ.

وَحُرْمَةُ مَقْبَرَةِ الْمُسْلِمِ وَالْذِمِّيِّ مِنَ الشَّرَى إِلَى الشَّرَى؛ فَلَا تُزَدَّرُ

وَلَا هَوَّاُهَا حَتَّى يَذْهَبَ قَرَارُهَا.

وَيُكَرِّهُ: اقْتِعَادُ الْقَبْرِ، وَطَوْهُ، وَنَحْوُهُمَا، وَيَجُوزُ الدَّفْنُ مَتَى
تَرِبَّ الْأَوْلُ لَا الزَّرْعُ.

وَنُدِبِّتِ التَّعْزِيَةُ لِكُلِّ بِمَا يَلِيقُ بِهِ، وَهِيَ بَعْدَ الدَّفْنِ أَفْضَلُ،
وَتَكْرَارُ الْحُضُورِ مَعَ أَهْلِ الْمُسْلِمِ الْمُسْلِمِينَ.

* * *

كتاب الزكاة

تَجِبُ فِي الذَّهَبِ، وَالْفِضَّةِ، وَالْجَوَاهِرِ، وَاللَّالِي، وَالدُّرُّ،
وَالْيَاقُوتِ، وَالزُّمُرُدِ، وَالسَّوَامِيمُ التَّلَاثُ، وَمَا أَنْبَتَتِ الْأَرْضُ،
وَالْعَسْلِ مِنَ الْمِلْكِ وَلَوْ وَقْفًا أَوْ بَيْتَ مَالٍ. لَا فِيمَا عَدَاهَا إِلَّا
لِتِجَارَةِ أَوْ اسْتِغْلَالٍ.

(فصل) وَإِنَّمَا تَنْزَمُ مُسْلِمًا كَمْلَ النِّصَابُ فِي مِلْكِهِ مُتَمَكِّنًا أَوْ
مَرْجُواً، وَحَوْلُ الْفَرْعِ حَوْلُ اصْلِهِ، وَحَوْلُ الْبَدَلِ حَوْلُ مُبْدَلِهِ؛
إِنْ اتَّفَقَا فِي الصِّفَةِ، وَلِلنَّرْيَادَةِ حَوْلُ جِنْسِهَا وَمَا تُضَمِّنُ إِلَيْهِ. وَإِنَّمَا
تُجْزِي بِالنِّيَّةِ مِنَ الْمَالِكِ الْمُرْشِدِ، وَوَلِيِّ غَيْرِهِ وَلَا تَسْقُطُ بِالْمَوْتِ
أَوْ الدَّيْنِ لَادَمِيًّا أَوْ لِلَّهِ تَعَالَى

زَكَاةُ الْذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ

(باب) وفي نصاب الذهب والفضة ربع العشر، وهو عشرون مثقالاً «مقدراً بأوقيتين إلا ثمناً»، أو مائتا درهماً «مقدراً بثلاث عشرة أوقية وثمانين أوقية بالوزن اليماني» كملأ، كيف كانوا.

(فصل) ويجب تكميل الجنس بالأخر ولو مصنوعاً، ومن استوفى ديناً مرجواً أو أبراً زكاه لما مضى.

(فصل) وما قيمته ذلك من الجوادر وأموال التجارة والمستغلات طرف في الحول؛ ففيهن ما فيه حال الصرف، ويجب التقويم بما تجده معه، والأدنى.

(فصل) وإنما يصير المال للتجارة بنيتها عند ابتداء ملكه بالاختيار والاستغلال بذلك، أو الإكراء بالبنية؛ فيحول منه ويخرج بالإضراب، ولا شيء في مؤمنهما، وما جعل خياره حولاً فعلى من استقر له الملك.

ذَكَّاةُ السَّوَائِمِ الْثَّلَاثَ

(باب) وَلَا شَيْءَ فِيمَا دُونَ خَمْسٍ مِنَ الْإِبْلِ، وَفِيهَا جَدْعٌ ضَانٌ
أَوْ ثَنِيٌّ مَعْزٌ مَهْمَماً تَكَرَّرَ حَوْلُهَا، ثُمَّ كَذَلِكَ فِي كُلِّ خَمْسٍ، إِلَى
خَمْسٍ وَعِشْرِينَ وَفِيهَا ذَاتُ حَوْلٍ.
وَلَا شَيْءَ فِيمَا دُونَ ثَلَاثِينَ مِنَ الْبَقَرِ، وَفِيهَا ذُو حَوْلٍ ذَكْرٌ أَوْ
أُنْشَى، إِلَى أَرْبَعِينَ وَفِيهَا ذَاتُ حَوْلَيْنِ، إِلَى سِتِّينَ وَفِيهَا تِيْعَانٍ، إِلَى
سَبْعِينَ وَفِيهَا تَبِيعٌ وَمُسِنَّةٌ. وَمَتَى وَجَبَ تَبِيعٌ وَمَسَانٌ فَالْمَسَانُ.
وَلَا شَيْءَ فِيمَا دُونَ أَرْبَعِينَ مِنَ الْغَنَمِ، وَفِيهَا جَدْعٌ ضَانٌ أَوْ ثَنِيٌّ
مَعْزٌ، إِلَى مَائَةٍ وَإِحْدَى وَعِشْرِينَ وَفِيهَا اثْتَانٍ، إِلَى إِحْدَى وَمَائَتَيْنِ
وَفِيهَا ثَلَاثٌ، إِلَى أَرْبَعِمَائَةٍ وَفِيهَا أَرْبَعٌ، ثُمَّ فِي كُلِّ مَائَةٍ شَاهٌ.
وَيُشْتَرِطُ فِي الْأَنْعَامِ سَوْمٌ أَكْثَرُ الْحَوْلِ مَعَ الْطَّرَفَيْنِ. وَإِنَّمَا
يُؤْخَذُ الْوَسْطُ غَيْرَ الْمَعِيْبِ، وَلَا شَيْءٌ فِي الْأَوْقَاصِ.

بَابُ ذَكَّاةِ مَا أَخْرَجَتِ الْأَرْضُ

تَجِبُ فِي نِصَابٍ فَصَاعِدًا ضَمَّ إِحْصَادِهِ الْحَوْلُ، وَهُوَ مِنَ
الْمَكِيلِ خَمْسَةُ أَوْ سُقٍ، «الوِسْقُ سُتُونَ صَاعًا كِيلًا»، وَمِنْ غَيْرِهِ مَا
قِيمَتُهُ نِصَابٌ نَقْدٌ عُشْرُهُ قَبْلَ إِخْرَاجِ الْمُؤْنَ، إِلَّا الْمَسْنِيَّ فِنْصُفُهُ،
فَإِنْ اخْتَلَفَ فَحَسَبُ الْمُؤْنَةِ، وَيُعْفَى عَنِ الْيَسِيرِ.
وَتَجِبُ مِنَ الْعَيْنِ، ثُمَّ الْجِنْسِ، ثُمَّ القيمةِ حَالَ الصَّرْفِ.
وَيُشْرَطُ الْحَصَادُ فَلَا تَجِبُ قَبْلَهُ، وَمَنْ مَاتَ بَعْدَهُ قُدِّمَتْ عَلَى
كَفَنهِ وَدِينِهِ الْمُسْتَغْرِقِ، وَالْعَسْلُ مِنَ الْمِلْكِ كَمَقْوَمِ الْمُعَشَّرِ.

مَاصِفُ الذَّكَّاةِ

(بَابُ) وَمَصْرُفُهَا مِنْ تَضَمَّنَتْهُ الْآيَةِ؛ فَإِنْ وُجِدَ الْبَعْضُ فَقَطْ
فَقِيهِ.

وَالْفَقِيرُ: مَنْ لَا يَمْلِكُ نِصَابًا مُتَمَكَّنًا أَوْ مَرْجُواً، وَلَوْ غَيْرَ زَكَوِيٍّ.
 وَاسْتَشِنِي لَهُ: كِسْوَةُ، وَمَنْزِلٌ وَأَثَاثٌ، وَخَادِمٌ، وَآلَةٌ حَرْبٌ يَحْتَاجُهَا
 إِلَّا زِيادةَ النَّفِيسِ، وَلَا يَغْنِي بِغِنَاءِ مُنْفَقَهِ إِلَّا الطَّفْلُ مَعَ الْأَبِ.
 وَالْمِسْكِينُ: دُونَهُ.

وَالْعَامِلُ: مَنْ بَاشَرَ جَمْعَهَا، وَلَهُ مَا فَرَضَ أَمْرُهُ، وَحَسْبُ
 الْعَمَلِ.

وَتَأْلِيفُ كُلِّ أَحَدٍ جَائِزٌ لَوَلِيٍّ الْأَمْرِ فَقَطْ لِمَصْلَحةِ دِينِيَّةٍ.
 وَالرِّقَابُ: الْمُكَاتِبُونَ الْفُقَرَاءُ الْمُؤْمِنُونَ فَيُعَانُونَ عَلَى الْكِتَابَةِ.
 وَالْغَارِمُ: كُلُّ مُؤْمِنٍ فَقِيرٍ لَزِمَّهُ دِينٌ فِي غَيْرِ مَعْصِيَةٍ.
 وَسَيِّئُ اللَّهِ: الْمُجَاهِدُ الْمُؤْمِنُ الْفَقِيرُ فَيُعَانُ بِمَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ فِيهِ،
 وَمَصَالِحُ الْمُسْلِمِينَ الْعَامَّةُ، وَتُصْرَفُ فَضْلَةٌ نَصِيبُهُ لَا غَيْرُهُ فِي
 الْمَصَالِحِ مَعَ غَنَى الْفَقِيرِ.

وَابْنُ السَّيْلِ: مَنْ بَيْنَهُ وَبَيْنَ وَطْنِهِ مَسَافَةُ قَصْرٍ؛ فَيُبَلَّغُ مِنْهَا وَلَوْ
غَنِيًّا لَمْ يُحْضِرْ مَالَهُ وَأَمْكَنَهُ الْقَرْضُ.
وَوَلَايَتَهَا إِلَى وَلِيِّ الْأَمْرِ ظَاهِرًا وَبَاطِنًا حَيْثُ تَنْفُذُ أَوْأَمْرُهُ؛ فَإِنْ
لَمْ يَكُنْ فَرَقَهَا الْمَالِكُ الْمُرْشِدُ وَوَلِيُّ غَيْرِهِ بِالنِّيَّةِ، وَتُكْرَهُ فِي غَيْرِ
فُقَرَاءِ الْبَلْدِ.

(بَابُ) وَالْفِطْرَةُ

تَجِبُ مِنْ فَجْرِ أَوَّلِ شَوَّالٍ إِلَى الغُرُوبِ، فِي مَا لِ كُلِّ مُسْلِمٍ؛
عَنْهُ وَعَنْ كُلِّ مُسْلِمٍ لِزِمَنِهِ نَفْقَتُهُ بِالقَرَابَةِ أَوِ الزَّوْجِيَّةِ، وَإِنَّمَا تَنْزَمُ
مِنْ مَلِكٍ فِيهِ لَهُ وَلِكُلِّ وَاحِدٍ قُوْتَ عَشْرَ غَيْرَهَا. وَهِيَ صَاعٌ مِنْ أَيِّ
قُوْتٍ عَنْ كُلِّ وَاحِدٍ، وَإِنَّمَا تُجْزِيُ الْقِيمَةُ لِلْعُدْرِ.

وَهِيَ كَالزَّكَاةِ فِي الْوَلَايَةِ وَالْمَصْرِفِ؛ فَتُجْزِئُ وَاحِدَةً فِي
جَمَاعَةِ وَالْعَكْسِ، وَالْتَّعْجِيلُ بَعْدَ الْلُّزُومِ. وَنُدِبَّ: التَّرْتِيبُ بَيْنَ
الإِفْطَارِ وَالإخْرَاجِ وَالصَّلَاةِ.

* * *

كتابُ الْخُمُسِ

يَجِبُ عَلَى كُلِّ غَانِمٍ فِي ثَلَاثَةِ :

الْأَوَّلُ: صَيْدُ الْبَرِّ وَالْبَحْرِ، وَمَا اسْتُخْرَجَ مِنْهُمَا، أَوْ أُخْذَ مِنْ ظَاهِرِهِمَا كَمَعْدَنٍ، وَكَنْزٍ، وَدُرْرَةً، وَعَنْبَرًا، وَمَسْكًا، وَنَحْلًا، وَحَطَبٌ وَحَشِيشٌ لَمْ يُغَرِّسَا، وَلَوْ مِنْ مِلْكِهِ، أَوْ مِلْكِ الْغَيْرِ، وَعَسْلٌ مِنْ مُبَاحٍ.

الثَّانِي: مَا يُغْنِمُ فِي الْحَرْبِ، وَلَوْ غَيْرَ مَنْ قُولٌ إِنْ قُسْمَ.

الثَّالِثُ: الْخَرَاجُ وَالْمُعَامَلَةُ، وَمَا يُؤْخَذُ مِنْ أَهْلِ الذَّمَّةِ.

(فَصْلٌ) وَمَصْرِفُهُ مَنْ فِي الْآيَةِ؛ فَسَهْمُ اللَّهِ لِلْمَصَالِحِ؛ وَسَهْمُ الرَّسُولِ لِوَلِيِّ الْأَمْرِ؛ إِنْ كَانَ وَإِلَّا فَمَعَ سَهْمِ اللَّهِ، وَأُولُو الْقُرْبَى الْهَاشِمِيُّونَ الْمُحِقُّونَ، وَهُمْ فِيهِ بِالسَّوِيَّةِ ذَكَرًا وَأَنْثَى، غَنِيًّا وَفَقِيرًا.

وَيُحَصَّصُ إِنْ انْحَصَرُوا وَإِلَّا فِي الْجِنْسِ، وَبَقِيَةُ الْأَصْنَافِ مِنْهُمْ،
 ثُمَّ مِنْ سِائِرِ الْمُسْلِمِينَ.

(فَصْل) وَوَلَايَةُ جَمِيعِ ذَلِكَ إِلَى وَلِيِّ الْأَمْرِ، ثُمَّ مِنْ صَلَحِ الْمُسْلِمِينَ، وَمَصْرِفُ الْثَلَاثَةِ الْمَصَالِحُ.

* * *

كِتَابُ الصَّيَامِ

يَجِبُ عَلَى كُلِّ مُكَلَّفٍ مُسْلِمٍ الصَّوْمُ وَالإِفْطَارُ؛ لِرُؤْيَاةِ الْهِلَالِ
وَتَوَاتِرِهَا، وَمُضِيِّ الثَّلَاثَيْنَ، وَبِقُولِ مُفْتٍ -عُرْفٌ مَذْهَبِهِ-: صَحَّ
عِنْدِيْ. وَيَكْفِيْ خَبْرُ عَدْلَيْنِ عَنْ أَيْهَا.

وَيُسْتَحْبِطُ صَوْمُ يَوْمِ الشَّكِّ بِالشَّرْطِ. وَيَجِبُ تَجْدِيدُ النِّيَّةِ
لِكُلِّ يَوْمٍ، وَوَقْتُهَا مِنَ الْغُرُوبِ إِلَى بَقِيَّةِ مِنَ النَّهَارِ، إِلَّا فِي الْقَضَاءِ
وَالنَّذْرِ الْمُطْلَقِ وَالْكَفَّارَاتِ؛ فَتَبَيَّنَتُ.

وَوَقْتُ الصَّوْمِ: مِنَ الْفَجْرِ إِلَى الْغُرُوبِ، وَيَجِبُ التَّحْرِيُّ فِي
الْغُرُوبِ وَنِدْبَ فِي الْفَجْرِ.

(فَصْل) وَيُفْسِدُهُ: الْوَطْءُ، وَالْإِمْنَاءُ لِشَهْوَةٍ فِي يَقْظَةٍ، وَمَا
وَصَلَ الْجَوْفَ جَارِيًّا فِي الْحَلْقِ مِنْ خَارِجِهِ بِفَعْلِهِ؛ وَلَوْ نَاسِيًّا أَوْ

مُكْرَهًا فَيَنْزَمُ الإِتْمَامُ وَالْقَضَاءُ، وَيَفْسُقُ الْعَامِدُ؛ وَيُنْدَبُ لَهُ كَفَّارَةً
كَالظَّهَارِ.

(فصل) وَرُخْصَ فِيهِ لِلسَّفَرِ، وَالإِكْرَاهِ، وَخَشْيَةِ الضَّرَرِ.
وَيَجِبُ لِخَشْيَةِ التَّلَفِ، أَوْ ضَرَرِ الْغَيْرِ كَرَضِيعٍ أَوْ جَنِينَ، وَلَا
يُجزِئُ الْحَائِضَ وَالنُّفَسَاءَ فِي قِضَيَانِ.

(فصل) وَعَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ تَرَكَ الصَّوْمَ - وَلَوْ لِعُذْرٍ - أَنْ يَقْضِيَ
بِنَفْسِهِ، وَنُدْبَ الْوَلَاءُ؛ فَإِنْ حَالَ عَلَيْهِ رَمَضَانُ لَزِمَتُهُ فَدِيَّةٌ: نِصْفُ
صَاعٍ مِنْ أَيِّ قُوْتٍ عَنْ كُلِّ يَوْمٍ، وَلَا تَتَكَرَّرُ بِتَكَرُّرِ الْأَعْوَامِ. وَعَلَى
مَنْ أَفْطَرَ لِعُذْرٍ مَأْيُوسٍ أَوْ أَيْسَ عَنْ قَضَاءِ مَا أَفْطَرَهُ كَالْهِمَّ أَنْ يَكْفُرَ
بِنِصْفِ صَاعٍ عَنْ كُلِّ يَوْمٍ. وَيَجِبُ الإِيْصَاءُ بِهَا، وَتَنْهُذُ فِي الْأَوَّلِ
مِنْ رَأْسِ الْمَالِ وَإِلَّا فَمِنَ الْثُّلُثِ.

صَوْمُ النَّذْرِ

(بَابُ) وَشُرُوطُ النَّذْرِ بِالصَّوْمِ مَا سَيَّأْتِي ، وَأَنْ لَا يُعَلَّقَ بِوَاجِبِ
الصَّوْمِ وَالإِفْطَارِ ، إِلَّا الْعِيدَيْنِ وَالتَّشْرِيقَ فِي صُومٍ غَيْرِهِمَا ، وَلَا
يَجِدُ الْوَلَاءُ إِلَّا لِتَعْيِينٍ كَشْهِرٍ كَذَا ؛ فَيَكُونُ كَرَمَضَانَ أَدَاءً وَقَضَاءً ،
أَوْ نِيَّةً فَيُسْتَانِفُ إِنْ فَرَقَ إِلَّا لِعُذْرٍ وَلَوْ مَرْجُوا زَالَ .

بَابُ الْمِعْتَكَافِ

شُرُوطُهُ : النِّيةُ ، وَالصَّوْمُ ، وَاللَّبْثُ فِي أَيِّ مَسْجِدٍ ؛ وَأَقْلَهُ يَوْمٌ ،
وَتَرَكُ الْوَطْءَ ، وَالْأَيَّامُ فِي نَذْرِهِ تَبْغُ اللَّيَالِي وَالْعَكْسُ إِلَّا الْفَرْدَ ،
وَيَصِحُّ اسْتِثنَاءُ جَمِيعِ اللَّيَالِي مِنَ الْأَيَّامِ لَا العَكْسُ إِلَّا الْبَعْضُ ،
وَلِلزَّوْجِ أَنْ يَمْنَعَ مَا لَمْ يَأْذِنْ ؛ فَيَبْقَى مَا قَدْ أُوجِبَ فِي الذِّمَّةِ .

(فصل) ويفسده: الوطء، أو الإمناء - كما مر - وفساد الصوم، والخروج من المسجد إلا لواجب أو مندوب أو حاجة، ولا يقعد إن كفى القيام -حسب المعتاد- ويرجع من غير مسجد فوراً وإلا بطل، ومن حاضرت خرجت وبين متى ظهرت، وندب فيه ملازمة الذكر.

صوم التطوع

(فصل) وندب الصوم لمن لا يضعف به عن واجب، سيماما: رجب، وشعبان، وأيام البيض، وأربعاء بين خميسين، والإثنين، والخميس، وستة عقب الفطر، وعرفة، وعشوراء. ويكره تعمد الجمعة، والمتطوع أمير نفسه، لا القاضي فيا ثم إلا لعذر.

وَتُلْتَمِسُ لَيْلَةُ الْقَدْرِ فِي تِسْعَ عَشْرَةَ، وَفِي الْأَفْرَادِ بَعْدَ الْعِشْرِينَ
مِنْ رَمَضَانَ.

كتاب الحج

إِنَّمَا يَصِحُّ مِنْ مُكَلَّفٍ، حُرًّا، مُسْلِمٌ؛ بِنَفْسِهِ، وَيَسْتَبِيبُ لِعُذْرٍ
مَّا يُؤْسِ.

(فَصْلٌ) وَيَجِبُ بِالاسْتِطاعَةِ مُضِيقًا، إِلَّا لِتَعْيِينِ جِهَادٍ أَوْ نِكَاحٍ
أَوْ دِينٍ تَضَيِّقَتْ؛ فَتَقْدَمُ.

وَهِيَ: صِحَّةُ يُسْتَمْسِكُ مَعَهَا قَاعِدًا، وَامْنُ فَوْقَ مُعْتَادِ الرَّصِيدِ،
وَكِفَايَةُ فَاضِلَّةِ عَمَّا اسْتَشْنَى لَهُ وَلِلْعَوْلِ مَتَاعًا وَرَحْلًا، وَأَجْرَهُ خَادِمٌ
وَقَائِدٌ لِلْأَعْمَى، وَمَحْرَمٌ مُسْلِمٌ لِلشَّابَّةِ فِي بَرِيدٍ فَصَاعِدًا؛ إِنِّي أَمْتَنَعُ
إِلَّا بِهَا، وَالْمَحْرَمُ شَرْطُ أَدَاءٍ، وَيُعْتَبَرُ فِي كُلِّ أَسْفَارِهَا، وَهُوَ مَرَّةٌ
فِي الْعُمُرِ.

مَنَاسِكُ الْحَجَّ

وَمَنَاسِكُهُ عَشَرَةٌ: الْأَوَّلُ: الْإِحْرَامُ.

وَنُدِبَ قَبْلَهُ: قَلْمُ الظُّفَرِ، وَنَتْفُ الْإِبْطِ، وَحَلْقُ الشَّعْرِ، ثُمَّ
الْغُسْلُ، ثُمَّ لِبْسُ جَدِيدٍ أَوْ غَسِيلٍ، وَتَوَحِّي عَقِيبَ فَرْضٍ وَإِلَّا
فَرَكِعَتَانِ، ثُمَّ مُلَازَمَةُ الذِّكْرِ، وَالْغُسْلُ لِدُخُولِ الْحَرَمِ.

وَوَقْتُهُ: شَوَّالٌ، وَذُو الْقِعْدَةِ، وَكُلُّ الْعَشْرِ.

وَمَكَانُهُ: الْمِيَقَاتُ؛ ذُو الْحُلَيْفَةِ لِلْمَدَنِيِّ، وَالْجُحْفَةُ لِلشَّامِيِّ،
وَقَرْنُ الْمَنَازِلِ لِلنَّجْدِيِّ، وَيَلْمَلُمُ لِلْيَمَانِيِّ، وَذَاتُ عَرْقٍ لِلْعِرَاقِيِّ،
وَالْحَرَمُ لِلْمَكَّيِّ، وَلِمَنْ بَيْنَهَا وَبَيْنَ مَكَةَ دَارُهُ، وَمَا بِإِزَاءِ كُلِّ مِنْ
ذَلِكَ، وَهِيَ لِأَهْلِهَا وَلِمَنْ وَرَدَ عَلَيْهَا. وَإِنَّمَا يُنْعَدُ بِالنِّيَّةِ مُقَارِنَةً
لِتَلْبِيةِ أَوْ تَقْلِيدٍ.

مَحْظُودَاتُ الْمِحْرَامِ

(فَصْل) وَمَحْظُورَاتُهُ أَنوَاعٌ مِّنْهَا: الرَّفْثُ، وَالْفُسُوقُ،
وَالْجِدَالُ، وَالْتَّرْزِينُ بِالْكُحْلِ وَنَحْوِهِ، وَلُبْسُ ثِيَابِ الزِّينَةِ، وَعَقْدُ
النِّكَاحِ. وَلَا تُوجِبُ إِلَّا الْإِثْمَ.

وَمِنْهَا: الْوَطْءُ وَمُقْدَمَاهُ، وَفِي الْإِمْنَاءِ أَوِ الْوَطْءِ بَدَنَةً، وَفِي
الْإِمْذَاءِ بَقَرَةً، وَفِي تَحْرُكِ السَّاكِنِ شَاةً.

وَمِنْهَا: لُبْسُ الرَّجُلِ الْمَخْيَطِ، وَتَغْطِيَةُ رَأْسِهِ وَوَجْهِ الْمَرْأَةِ،
وَالْتِمَاسُ الطَّيِّبِ، وَفِيهَا الْفِدْيَةُ شَاةً، أَوْ إِطْعَامُ سِتَّةَ، أَوْ صَوْمُ
ثَلَاثٍ، وَكَذِلِكَ فِي خَضْبِ كُلِّ الْأَصَابِعِ أَوْ تَقْصِيرِهَا، أَوْ خَمْسٍ
مِّنْهَا، وَفِي إِزَالَةِ سِنٍّ أَوْ شَعْرٍ أَوْ بَشَرَّ مِنْهُ، أَوْ مِنْ مُحْرِمٍ غَيْرِهِ يَبْيَنُ
أَثْرُهُ فِي التَّخَاطُبِ، وَفِيمَا دُونَ ذَلِكَ وَعَنْ كُلِّ أَصْبَعٍ صَدَقَةً.

وَمِنْهَا: قَتْلُ الْقَمْلِ، وَكُلُّ مُتَوَحِّشٍ - وَإِنْ تَأْهَلَ - مَأْمُونَ الضَّرَرِ
بِمُبَاشَرَةٍ أَوْ تَسْبِيبِ بِمَا لَوْلَاهُ لَمَا انْقَتَلَ؛ إِلَّا الْمُسْتَشْنَى، وَالْبَحْرِيُّ،

وَالْأَهْلِيٌّ؛ وَفِيهِ مَعَ الْعَمْدِ الْجَزَاءُ، وَهُوَ مِثْلُهُ أَوْ عَدْلُهُ، وَيَرْجِعُ
فِيمَا لَهُ مِثْلٌ إِلَى مَا حَكِمَ بِهِ السَّلَفُ، وَإِلَّا فَعَدْلًا، وَفِيمَا لَا مِثْلَ
لَهُ إِلَى تَقْوِيمِهِمَا، وَعَدْلُ الْبَدَنَةِ إِطْعَامٌ مِائَةٌ أَوْ صَوْمُهَا، وَالْبَقَرَةُ
سَبْعُونَ، وَالشَّاةُ عَشْرَةً.

(فَصْلٌ) وَمَحْظُورَاتُ الْحَرَمَيْنِ: قَتْلُ صَيْدِهِمَا - كَمَا مَرَّ -

الثَّانِي: قَطْعُ شَجَرٍ أَخْضَرٍ غَيْرِ مُؤْذِنٍ وَلَا مُسْتَشْنَى، نَبَتْ بِنَفْسِهِ، أَوْ
غُرْسٌ لِيَبْقَى سَنَةً فَصَاعِدًا، وَفِيهِمَا القيمةُ فِيهِدِيْ بِهَا أَوْ يُطْعَمُ،
وَتَنَزَّلُ الصَّغِيرُ، وَصَيْدُهُمَا مَيْتَةٌ.

(بَابُ فِي بَقِيَةِ الْمَنَاسِكِ)

الثَّانِي: طَوَافُ الْقُدُومِ دَاخِلَ الْمَسْجِدِ خَارِجَ الْحِجْرِ، عَلَى
طَهَارَةٍ وَلَوْ مَحْمُولًا.

وَهُوَ مِنَ الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ - نَدْبًا - جَاعِلَ الْبَيْتِ عَنْ يَسَارِهِ حَتَّى
يَخْتِمْ بِهِ أَسْبُوعًا مُتَوَالِيًّا. ثُمَّ رَكَعَتَانِ خَلْفَ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ - عَلَيْهِ
السَّلَامُ - فَإِنْ نَسِيَ فَحَيْثُ ذَكَرَ.

وَنُدْبَ: الرَّمَلُ فِي الْثَّلَاثَةِ الْأُولَى، وَالدُّعَاءُ فِي أَثْنَائِهِ، وَالتِّمَاسُ
الْأَرْكَانِ، وَاتِّقاءُ الْكَلَامِ، وَالوَقْتِ الْمَكْرُوهِ.

الثَّالِثُ: السَّعْيُ؛ وَهُوَ مِنَ الصَّفَا إِلَى الْمَرْوَةِ وَمِنْهَا إِلَيْهِ كَذَلِكَ
أَسْبُوعًا مُتَوَالِيًّا، وَنُدْبَ: عَلَى طَهَارَةِ، وَأَنْ يَلِيَ الطَّوَافَ، وَيُشَرِّطُ
الْتَّرِتِيبُ وَإِلَّا فَدَمُ.

الرَّابِعُ: الْوُقُوفُ بِعَرَفةَ، وَكُلُّهَا مَوْقِفٌ إِلَّا بَطْنَ عَرَنَةَ.

وَوَقْتُهُ: مِنَ الزَّوَالِ فِي عَرَفةَ إِلَى فَجْرِ النَّحْرِ، وَيَكْفِي الْمُرُورُ
عَلَى أَيِّ صِفَةٍ كَانَ، وَيَدْخُلُ فِي اللَّيْلِ مَنْ وَقَفَ فِي النَّهَارِ وَإِلَّا
فَدَمُ.

وَنُدْبَ: الْقُرْبُ مِنْ مَوَاقِفِ الرَّسُولِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ - وَجَمْعُ الْعَصْرَيْنِ فِيهَا، وَعَصْرَيِ التَّرْوِيَةِ وَعِشَائِهِ، وَفَجْرُ عَرَفةَ فِي مِنَى .

الْخَامِسُ: الْمَيِّتُ بِمُزَدِّلَةَ، وَجَمْعُ الْعِشَائِينِ فِيهَا، وَالدُّفْعُ قَبْلَ الشُّرُوقِ .

السَّادِسُ: الْمُرْوُرُ بِالْمَسْعَرِ، وَنُدْبَ الدُّعَاءِ .

السَّابِعُ: رَمِيُّ جَمْرَةِ الْعَقَبَةِ بِسَبْعِ حَصَيَّاتٍ مُرَتَّبَةً مُبَاحَةً طَاهِرَةً غَيْرَ مُسْتَعْمَلَةِ، وَوَقْتُ أَدَائِهِ: مِنْ فَجْرِ النَّحْرِ غَالِبًا إِلَى فَجْرِ ثَانِيَهُ، وَعِنْدَ أَوَّلِهِ يَقْطَعُ التَّلِبِيَّةَ، وَبَعْدَهُ يَحْلُّ غَيْرُ الْوَطَءِ . ثُمَّ مِنْ بَعْدِ الزَّوَالِ فِي الثَّانِي إِلَى فَجْرِ ثَانِيَهِ يَرْمِي الْجِمَارَ بِسَبْعِ سَبْعَ ، مُبْتَدِئًا بِجَمْرَةِ الْخِيفِ خَاتِمًا بِجَمْرَةِ الْعَقَبَةِ . ثُمَّ فِي الثَّالِثِ كَذَلِكَ، ثُمَّ لِهِ النَّفْرُ؛ فَإِنْ طَلَعَ فَجْرُ الرَّابِعِ وَهُوَ غَيْرُ عَازِمٍ عَلَى السَّفَرِ لَزِمَّ مِنْهُ

إِلَى الْغُرُوبِ رَمِيًّا كَذَلِكَ، وَمَا فاتَ قُضِيَ إِلَى آخِرِ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ،
وَيَلْزُمُ دَمًّا، وَتَصِحُّ النِّيَابَةُ فِيهِ لِلْعُدْرِ.

الثَّامِنُ: الْمَبِيتُ بِمِنَى لَيْلَةَ ثَانِي النَّحْرِ، وَثَالِثَةَ، وَلَيْلَةَ الرَّابِعِ إِنْ
دَخَلَ فِيهَا غَيْرَ عَازِمٍ عَلَى السَّفَرِ.

الثَّاسِعُ: طَوَافُ الزِّيَارَةِ - كَمَا مَرَّ - بِلا رَمَلٍ، وَوَقْتُ أَدَائِهِ: مِنْ
فَجْرِ النَّحْرِ إِلَى آخِرِ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ، فَمَنْ أَخْرَهُ فَدَمًّا، وَإِنَّمَا يَحلُّ
الوَطْءُ بَعْدَهُ.

العَاشِرُ: طَوَافُ الْوَدَاعِ - كَمَا مَرَّ - بِلا رَمَلٍ، وَهُوَ عَلَى غَيْرِ
الْمَكِّيِّ وَالْحَائِضِ وَالنِّسَاءِ، وَيُعِيدُهُ مَنْ أَقامَ بَعْدَهُ أَيَّامًا.

(فَصْلٌ) وَيَجِبُ كُلُّ طَوَافٍ عَلَى طَهَارَةٍ، وَإِلَّا أَعَادَ مَنْ لَمْ
يَلْحِقْ بِأَهْلِهِ، فَإِنْ لَحِقَ فَشَاءُ، إِلَّا الزِّيَارَةُ فَبَدَنَةٌ عَنِ الْكُبْرَى وَشَاءُ
عَنِ الصُّغْرَى، وَيُعِيدُهُ إِنْ عَادَ فَتَسْقُطُ الْبَدَنَةُ إِنْ أَخْرَهَا وَيَلْزُمُ

شَاءُ. وَلَا يَفُوتُ الْحَجُّ إِلَّا بِفَوَاتِ الْإِحْرَامِ أَوِ الْوُقُوفِ، وَيَجِدُ مَا
عَدَاهُمَا دُمُّ إِلَّا الْزِيَارَةَ فَيَجِبُ الْعَوْدُ لَهُ وَالإِيْصَاءُ بِذَلِكَ.

(بَابُ) وَالْحُمْرَةُ

إِحْرَامُ، وَطَوَافُ، وَسَعْيٌ، وَحَلْقٌ أَوْ تَقْصِيرٌ. وَهِيَ سُنَّةٌ
مُؤَكَّدةٌ، وَلَا تُكَرَّهُ إِلَّا فِي أَشْهُرِ الْحَجَّ لِغَيْرِ الْمُتَمَّتِعِ وَالْقَارِنِ،
وَمِيقَاتُهَا الْحُلُّ لِلْمَكْيَّ وَإِلَّا فَكَالْحَجَّ، وَتَفَسُّدُ بِالْوَطْءِ قَبْلَ السَّعْيِ،
فَيَلْزَمُ مَا سَيَّئَتِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

(بَابُ) وَالْمُتَمَّتِعُ

مَنْ يُرِيدُ الْأَنْفَاعَ بَيْنَ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةِ بِمَا لَا يَحِلُّ لِلْمُحْرِمِ
الْأَنْفَاعُ بِهِ.

وَشُرُوطُهُ: أَنْ يَنْوِيهِ، وَأَلَا يَكُونَ مِيقَاتُهُ دَارَهُ، وَأَنْ يُحرَمَ لَهُ مِنَ
الْمِيقَاتِ أَوْ قَبْلَهُ، وَفِي أَشْهُرِ الْحَجَّ، وَأَنْ يَجْمَعَ حَجَّهُ وَعُمْرَتُهُ سَفَرًا
وَعَامًّا وَاحِدًّا.

(فصل) وَيَفْعَلُ مَا مَرَّ إِلَّا أَنَّهُ يُقْدِمُ الْعُمْرَةَ؛ فَيَقْطَعُ التَّلِبِيَّةَ عِنْهُ
رُؤْيَاَتِ الْبَيْتِ، وَيَتَحَلَّ عَقِيبَ السَّعْيِ، ثُمَّ يُحرَمُ لِلْحَجَّ مِنْ أَيِّ
مَكَّةَ، ثُمَّ يَسْتَكْمِلُ الْمَنَاسِكَ مُؤَخِّرًا لِلطَّوَافِ الْقُدُومِ.

وَيِلْزَمُهُ الْهَدِيَّ «بَدَنَةٌ عَنْ عَشَرَةِ، وَبَقَرَةٌ عَنْ سَبْعَةِ، وَشَاةٌ
عَنْ وَاحِدٍ»؛ فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجَّ أَخْرُهَا يَوْمُ
عَرَفَةَ؛ فَإِنْ فَاتَتْ فَأَيَّامُ التَّشْرِيقِ، ثُمَّ سَبْعَةٌ بَعْدَ التَّشْرِيقِ فِي غَيْرِ
مَكَّةَ، وَيَتَعَيَّنُ الْهَدِيُّ بِفَوَاتِ الْثَلَاثَةِ.

(بَابُ) وَالْقَادِرُ

مَنْ يَجْمِعُ بِنِيَّةً إِحْرَامِ حَجَّةَ وَعُمْرَةَ مَعًا، وَشَرْطُهُ: أَلَا يَكُونَ
مِيقَاتُهُ دَارُهُ، وَسَوْقُ بَدَنَةٍ، وَيَفْعُلُ مَا مَرَّ إِلَّا أَنَّهُ يَقَدِّمُ الْعُمْرَةَ إِلَّا
الْحِلَّ، وَيَتَشَنَّى مَا لَزِمَّهُ مِنَ الدَّمَاءِ وَنَحْوِهَا قَبْلَ سَعْيِهَا.

(فَصْلٌ) وَلَا يَجُوزُ لِلَا فَاقِي الرُّرُّ الْمُسْلِمِ مُجاوِزَةُ الْمِيقَاتِ إِلَى
الْحَرَمِ إِلَّا يَأْحُرَمُ غَالِبًا؛ فَإِنْ فَعَلَ لَزِمَّ دَمٌ، وَمَنْ حَاضَتْ أَخْرَتْ
كُلَّ طَوَافٍ وَلَا يَسْقُطُ عَنْهَا إِلَّا الْوَدَاعُ، وَتَتْوِي الْمُتَمَتَّعُ وَالْقَارِنُ
رَفْضَ الْعُمْرَةِ إِلَى بَعْدِ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ وَعَلَيْهِمَا دَمُ الرَّفَضِ.

(فَصْلٌ) وَمَنْ لَزِمَّهُ الْحَجُّ لَزِمَّهُ الْإِيْصَاءُ بِهِ، وَيَنْفَذُ مِنَ الْثُلُثِ،
وَإِذَا عَيَّنَ زَمَنًا أَوْ مَكَانًا أَوْ نَوْعًا أَوْ مَالًا أَوْ شَخْصًا تَعَيَّنَ، وَإِلَّا
فَالْإِفْرَادُ، وَمِنَ الْوَطَنِ، وَفِي الْبَقِّيَّةِ حَسْبُ الْإِمْكَانِ.

وَإِنَّمَا يُسْتَأْجِرُ مُكَلَّفٌ عَدْلٌ لَمْ يَتَضَيَّقْ عَلَيْهِ حَجُّ؛ فَيَسْتَكْمِلُ
الْأُجْرَةَ بِالْإِحْرَامِ وَالْوُقُوفِ وَطَوَافِ الْزِيَارَةِ وَبَعْضُهَا بِالبعْضِ،

وَلَا شَيْءٌ فِي الْمُقَدَّمَاتِ إِلَّا لِذِكْرِ أَوْ فَسَادِ عَقْدٍ، وَلَهُ وَلِوَرَثَتِهِ
الاسْتِنَابَةُ لِلْعُدُورِ إِنْ لَمْ يُعِينْ.

وَأَفْضَلُ الْحَجَّ الْإِفْرَادُ مَعَ عُمْرَةٍ بَعْدَ التَّشْرِيقِ، ثُمَّ الْقِرَانُ.

(فصل) وَوقْتُ دَمِ الْقِرَانِ وَالتَّمَّتُعِ وَالإِحْصَارِ وَالإِفْسَادِ
وَالتَّطَوُّعِ فِي الْحَجَّ أَيَّامِ النَّحْرِ اخْتِيَارًا، وَبَعْدَهَا اضْطِرَارًا فَيَلْزَمُ
دَمُ التَّائِخِيرِ وَلَا تَوْقِيتٌ لِمَا عَدَاهُ، وَاخْتِيَارِيٌّ مَكَانِهَا مِنِّي، وَمَكَانُ
دَمِ الْعُمْرَةِ مَكَّةُ، وَاضْطِرَارِيٰهُمَا الْحَرَمُ، وَهُوَ مَكَانُ مَا سِوَاهُمَا إِلَّا
الصَّوْمُ وَدَمُ السَّعْيِ فَحَيْثُ شَاءَ، وَجَمِيعُ الدِّمَاءِ مِنْ رَأْسِ الْمَالِ،
وَمَصْرِفُهَا الْفُقَرَاءُ كَالْزَكَاءِ إِلَّا دَمَ الْقِرَانِ وَالتَّمَّتُعِ وَالتَّطَوُّعِ فَمَنْ
شَاءَ، وَلَهُ الْأَكْلُ مِنْهَا.

* * *

كِتَابُ النِّكَاحِ

يَجِبُ عَلَى مَنْ يَعْصِي لِتَرْكِهِ، وَيَحْرُمُ عَلَى الْعَاجِزِ عَنِ
الوَطْءِ مَنْ تَعْصِي لِتَرْكِهِ، وَتَحْرُمُ الْخِطْبَةُ عَلَى خِطْبَةِ الْمُسْلِمِ بَعْدَ
الْتَّرَاضِيِّ، وَفِي الْعِدَّةِ إِلَّا التَّعْرِيْضُ فِي الْمَبْتُوتَةِ، وَنُدْبَبُ إِشَاعَتِهِ،
وَالنَّثَارُ عِنْدَ عَقْدِهِ.

(فصل) وَيَحْرُمُ عَلَى الْمَرْءِ: أُصُولُهُ، وَفُصُولُهُ، وَنِسَاءُهُمْ،
وَفُصُولُ أَقْرَبِ أُصُولِهِ، وَأَوْلُ فَصْلٍ مِنْ كُلِّ أَصْلٍ قَبْلَهُ، وَأَصْوْلُ
مَنْ عَقَدَ بِهَا لَا فُصُولُهَا إِلَّا بَعْدَ وَطْءٍ أَوْ لَمْسٍ لِشَهْوَةٍ أَوْ نَظَرٍ
مُبَاشِرٍ. وَالرَّضَاعُ فِي ذَلِكَ كَالنَّسَبِ غَالِبًا، وَأَحْسَنُ مَا قِيلَ حَصْرًا
لِمَا يَحْرُمُ بِالرَّضَاعِ وَمَا لَا يَحْرُمُ قَوْلُهُ:

أَقَارِبُ ذِي الرِّضَا عَةِ بِاِنْتِسَابِ
 أَجَانِبُ مُرْضِعِ إِلَّا بَنِيهِ
 وَمُرْضِعَةُ أَقَارِبُهَا جَمِيعًا
 أَقَارِبُهُ، وَلَا تَخْصِيصَ فِيهِ
 وَالْمُخَالَفَةُ فِي الْمِلَةِ، وَالْمُحْصَنَةُ، وَالْمُلَائِعَةُ، وَالْمُثَلَّثَةُ قَبْلَ
 التَّحْلِيلِ الصَّحِيحِ، وَالْمُعْتَدَةُ، وَالْمُحْرَمَةُ، وَالْخَامِسَةُ، وَامْرَأَةُ
 مَفْقُودٍ قَبْلَ صِحَّةِ طَلاقِهِ أَوْ مَوْتِهِ أَوْ مُضِيِّ عُمْرِهِ الطَّبِيعِيِّ وَالْعِدَّةُ.
 وَيَحْرُمُ الْجَمْعُ بَيْنَ مَنْ لَوْ كَانَ أَحَدُهُمَا ذَكَرًا حَرُمَ عَلَى الْآخَرِ مِنَ
 الطَّرَفَيْنِ، وَكُلُّ وَطْءٍ لَا يَسْتَنِدُ إِلَى نِكَاحٍ أَوْ مِلْكٍ صَحِيحٍ أَوْ فَاسِدٍ
 لَا يَقْتَضِي التَّحْرِيمَ.
 (فَصْلٌ) وَوَلِيهِ: الْأَقْرَبُ فَالْأَقْرَبُ الْمُكَلَّفُ مِنَ الْعَصَبَةِ، ثُمَّ
 الْوَصِيُّ بِهِ لِمُعِينٍ فِي الصَّغِيرَةِ، ثُمَّ الْحَاكِمُ، ثُمَّ تَوْكِلُ، وَيَكْفِي
 وَاحِدٌ مِنْ أَهْلِ دَرِجَةٍ، وَمَتَى نَفَتُهُمْ غَرِيبَةً حَلَّفَتْ احْتِيَاطًا.

وَتَنْتَقِلُ مِنْ كُلٌّ إِلَى مَنْ يَلِيهِ فُورًا بِكُفْرِهِ، وَجُنُونِهِ، وَغَيْبَتِهِ
مُنْقَطِعَةً، وَتَعَذُّرِ مُواصِلَتِهِ، وَخَفَاءِ مَكَانِهِ، وَبِادَنَى عَضْلٍ فِي
الْمُكَلَّفَةِ، وَلَا يُقْبِلُ قَوْلُهَا فِيهِ.

شُروطُ النَّكَاحِ

(فصل) وَشُرُوطُهُ أَرْبَعَةٌ: الْأَوَّلُ: عَقْدُ مِنْ وَلِيٍّ، مُرْشِدٍ، ذَكَرٍ،
حَلَالٍ، عَلَى مَلَّهَا، بِلَفْظِ التَّزْوِيجِ أَوِ الإِنْكَاحِ أَوِ إِجَازَتِهِ أَوْ مِنْ
نَائِبِهِ غَيْرِهَا، وَقَبُولٌ مِثْلُهُ مِنْ مُثْلِهِ فِي الْمَجْلِسِ.

وَيَصِحَّانِ بِالرِّسَالَةِ وَالْكِتَابَةِ، وَمِنَ الْمُصْمَتِ وَالْأَخْرَسِ
بِالإِشَارَةِ، وَاتِّحَادِ مُتَوَلِّيْهِمَا مُضِيْفًا فِي الْفَفَطِينِ.

وَيَقْسِدُهُ: الشَّغَارُ، وَالْتَّوْقِيتُ، وَشَرْطُ مُسْتَقْبَلٍ، وَيَلْغُو شَرْطُ
خِلَافِ مُوجِبهِ.

الثاني: إشهاد عدلين أو رجل وامرأتين، وتقام عند المكتوب
إليه.

الثالث: رضاء المكلفة نافذا، الشيء بالنطق بماضٍ أو في
حكمه، والبكر بتركها حال العلم بالعقد ما تعرف به الكراهة؛
وإن امتنعت قبل العقد.

الرابع: تعينها بإشاره، أو وصف، أو لقب، أو «بنتي» ولا
غيرها. ويصح موقعاً حقيقةً ومجازاً، وتخير الصغيرة مضيفاً؛
متى بلغت، وعلمه، والعقد، وتجدد الخيار.

ومتى اتفق عقداً ولدين مأذونين مستويين لشخصين في وقتٍ
واحد أو أشكال بطلاً.

(فصل) والمهر لازم للعقد لا شرط، وإنما يمهر مال أو منفعة
في حكمه مما يساوي عشر قفال خالصة، لا دونها ففاسدة؛
فيكمل عشرة، ومن سمي مهراً تسمية صحيحة أو في حكمها

لَزِمَهُ كَامِلًا بِمَوْتِهِمَا، أَوْ أَحَدِهِمَا، وَبِدُخُولِهِ، أَوْ خُلُوَّهِ. وَنِصْفُهُ
فَقَطْ بِطَلاقٍ قَبْلَ ذَلِكَ، وَمَنْ لَمْ يُسَمِّ أَوْ سَمِّيَ تَسْمِيَةً بَاطِلَةً لَزِمَهُ
بِالوَطْءِ فَقَطْ مَهْرُ مِثْلِهَا فِي صِفَاتِهَا مِنْ قَبْلِ أَيِّهَا ثُمَّ أَمْهَاهَا ثُمَّ بَلَدِهَا،
وَلَا شَيْءٌ بِالْمَوْتِ إِلَّا الْمِيرَاثُ، وَلَهَا الامْتِنَاعُ قَبْلَ الدُّخُولِ حَتَّى
يُسَمَّيَ، ثُمَّ حَتَّى يُعِينَ، ثُمَّ حَتَّى يُسَلِّمَ؛ مَا لَمْ يُؤَجِّلْ.

وَلَا شَيْءٌ فِي إِفْضَاءِ الزَّوْجَةِ صَالِحةٌ بِالْمُعْتَادِ لَا بِغَيْرِهِ فَكُلُّ
الدِّيَةِ إِنْ سَلَسَ الْبَوْلُ وَإِلَّا فَثُلِثُهَا مَعَ الْمَهْرِ لَهَا.

(فَصْلٌ) وَيَتَرَادَانِ عَلَى التَّرَاضِيِّ بِالْتَّرَاضِيِّ، وَإِلَّا فِي الْحَاكِمِ قَبْلَ
الرِّضَا بِالْجُنُونِ وَالْجُذَامِ وَالْبَرَصِ وَإِنْ عَمِّهُمَا، وَعَدَمِ الْكَفَاءَةِ.
وَيَرُدُّهَا بِالْقَرَنِ وَالرِّتْقِ وَالْعَفْلِ. وَتَرُدُّهُ بِالْجُبِّ وَالْخَصْبِيِّ وَالسُّلْلِ،
وَيَفْسُخُ الْعِنْيَنْ بَعْدَ إِمْهَالِهِ سَنَةً شَمْسِيَّةً.

وَالْكَفَاءَةُ فِي الدِّينِ تَرْكُ الْجِهَارِ بِالْفِسْقِ، وَفِي النَّسْبِ مَعْرُوفٌ،
وَيُغْتَفَرُ بِرِضَايَةِ الْأَعْلَى وَالْوَلِيِّ، وَيَجِدُ تَطْلِيقُ مَنْ فَسَقَتْ بِالزِّنَّا مَا
لَمْ تُتِّبْ.

(فصل) وباطلته: ما لم يصح إجماعاً، أو في مذهبهما، أو
أحدهما عالماً، ويلزم فيه - بالوطء فقط مع الجهل - الأقل من
المسمى، ومهر المثل، ويتحقق النسب بالجاهل وإن علمت، ولا
حد عليه ولا مهر.

وفاسده: ما خالف مذهبهما، أو أحدهما جاهلين ولم
يخرق الإجماع، وهو كالصحيح إلا في: الإحلال، والإحداد،
والإحسان، واللعان، والخلوة، والفسخ، والمهر.

(فَصُلُّ) وَعَلَى الزَّوْجِ التَّسْوِيَةُ بَيْنَ الزَّوْجَاتِ فِي الْإِنْفَاقِ
الوَاجِبِ، وَفِي الْلَّيَالِي فِي الْمِيلِ، وَيُؤْثِرُ الْجَدِيدَةُ الْتَّيْبَ بِثَلَاثٍ،
وَالْبِكْرَ بِسَبْعٍ، وَإِلَيْهِ كَيْفِيَّةُ الْقَسْمِ إِلَى السَّيْعِ ثُمَّ يَأْذِنُهُنَّ، وَيَجُوزُ
هِبَةُ التَّوْبَةِ وَالرُّجُوعُ وَالسَّفَرُ بِمَنْ شَاءَ.

(فَصُلُّ) إِذَا اخْتَلَفاَ فَالْقَوْلُ لِمُنْكَرِ الْعَقْدِ وَفَسْخِهِ وَفَسَادِهِ،
وَلِمُنْكَرِ تَسْمِيَةِ الْمَهْرِ وَتَعْيِينِهِ وَقَبْضِهِ، وَزِيَادَتِهِ عَلَى مَهْرِ الْمِثْلِ
وَنُقْصَانِهِ.

بَابُ الْفِرَاشِ

إِنَّمَا يُثْبِتُ لِلزَّوْجَةِ بِنِكَاحٍ صَحِيحٍ، أَوْ فَاسِدٍ أَمْكَنَ الْوَطْءَ
فِيهِمَا، أَوْ بَاطِلٍ يُوجِبُ الْمَهْرَ؛ تَصَادَقَا عَلَى الْوَطْءِ فِيهِ مَعْ بُلُوغِهِمَا
وَمُضِيِّ أَقْلَى مُدَّةِ الْحَمْلِ، وَمَا وُلِدَ قَبْلَ ارْتِفَاعِهِ لِحَقِّ بِصَاحِبِهِ؛ فَإِنْ

اتَّفَقَ فِرَاشَانِ مُتَرَبَّانِ فَبِالآخِرِ إِنْ أَمْكَنَ، وَإِلَّا فَبِالْأَوَّلِ إِنْ أَمْكَنَ،
وَإِلَّا فَلَا أَيْهُمَا. وَأَقْلَ الْحَمْلِ سِتَّةً أَشْهُرٍ وَأَكْثُرُهُ أَرْبَعُ سِنِينَ.

* * *

كتاب الطلاق

إِنَّمَا يَصِحُّ مِنْ زَوْجٍ، مُخْتَارٍ، مُكَلَّفٍ، قَصَدَ الْفَظْلَ فِي الصَّرِيحِ،
وَهُوَ مَا لَا يَحْتَمِلُ غَيْرُهُ، إِنْشَاءٌ كَانَ أَوْ إِقْرَارًا، أَوْ نِدَاءً، أَوْ خَبَرًا
وَلَوْ هَازِلًا. وَالْفَظْلَ وَالْمَعْنَى فِي الْكِنَائِيَّةِ، وَهِيَ مَا تَحْتَمِلُهُ وَغَيْرُهُ
كَالْكِتَابَةِ الْمُرْتَسِمَةِ، وَإِشَارَةِ الْأَخْرَسِ الْمُفْهَمَةِ، وَ«عَلَيَّ» أَوْ
«يَلْزَمُنِي الْطَّلاقُ»، وَ«تَقَنَّعِي»، وَ«أَنْتِ حُرَّةٌ»، وَ«أَنَا مِنْكِ حَرَامٌ»
لَا طَالِقُ.

وَسِنِيهُ: وَاحِدَةٌ فَقَطٌ فِي طُهْرٍ لَا وَطْءَ مِنْهُ فِي جَمِيعِهِ وَلَا طَلاقَ،
وَلَا فِي حَيْضَتِهِ الْمُتَقَدِّمَةِ، وَفِي حَقٍّ غَيْرِ الْحَائِضِ الْمُفَرَّدِ فَقَطُّ.
وَبِدِعِيهُ: مَا خَالَفَهُ، فَيَأْتُ؛ وَيَقُولُ.

وَرِجْعِيهُ: مَا كَانَ بَعْدَ وَطْءٍ عَلَى غَيْرِ عِوْضِ مَالٍ، وَلَيْسَ ثَالِثًا.
وَبَائِنَهُ: مَا خَالَفَهُ، وَمُطْلَقُهُ: يَقُولُ فِي الْحَالِ.
وَمَشْرُوطُهُ: يَتَرَبَّعُ عَلَى الشَّرْطِ نَفِيًّا وَإِثْبَاتًا، وَلَا يَقْتَضِي التَّكَرَارَ
إِلَّا «كُلَّمَا»، وَلَا يَجُوزُ التَّحْلِيفُ بِهِ، وَمَنْ حَلَفَ مُخْتَارًا أَوْ مُمْكِرًا
وَنَوَاهُ حَنْثَ الْمُطَلَّقِ «لَيَفْعَلَنَّ» بِمَوْتِ أَحَدِهِمَا قَبْلَ الْفَعْلِ.
وَالْمُؤَقَّتُ بِخُرُوجِ آخِرِهِ مُتَمَكِّنًا مِنَ الْبِرِّ وَالْحِنْثِ وَلَمْ يَفْعَلْ،
وَيَتَقَدِّمُ بِالْاسْتِثنَاءِ مُتَصَلًا.
وَيَصِحُّ تَوْلِيَتُهُ: إِمَّا بِتَمْلِيكٍ. وَصَرِيْحُهُ: أَنْ يُمْلِكَهُ مُصَرّحًا بِلَفْظِهِ،
أَوْ يَأْمُرَ بِهِ مَعَ «إِنْ شِئْتَ» وَنَحْوِهِ، وَإِلَّا فَكَنَائِيَّةٌ؛ كَ «أَمْرُكِ»، أَوْ
«أَمْرُهَا إِلَيْكِ»، أَوْ «اخْتَارِينِيُّ»، أَوْ «نَفْسَكِ»؛ فَيَقُولُ وَاحِدَةٌ
بِالْطَّلاقِ أَوْ الْأَخْتِيَارِ فِي الْمَجْلِسِ قَبْلَ الإِعْرَاضِ.

وَإِمَّا بِتَوْكِيلٍ، وَمِنْهُ أَنْ يَأْمُرَ بِهِ لَا مَعَ «إِنْ شِئْتَ» وَنَحْوِهِ فَلَا يُعْتَبِرُ الْمَجِلسُ، وَيَصِحُ الرُّجُوعُ قَبْلَ الْفِعْلِ. وَمُطْلَقُهُ لِوَاحِدَةٍ عَلَى غَيْرِ عِوَضٍ، وَيَصِحُ تَقْيِيدُهُ وَتَوْقِيَتُهُ.

بَابُ الْخُلْمِ

إِنَّمَا يَصِحُّ مِنْ زَوْجٍ مُكَلَّفٌ مُخْتَارٍ، أَوْ نَائِبِهِ بِعَقْدٍ عَلَى عِوَضٍ مَالٍ أَوْ فِي حُكْمِهِ؛ صَائِرًا -أَوْ بَعْضُهُ- إِلَى الزَّوْجِ، مِنْ زَوْجَةٍ صَحِيحَةِ التَّصْرُفِ، نَاسِرَةٍ عَنْ شَيْءٍ مِمَّا يَلْزَمُهَا لَهُ مِنْ فِعْلٍ أَوْ تَرْكٍ أَوْ مِنْ غَيْرِهَا كَيْفَ كَانَتْ، مَعَ الْقَبُولِ أَوْ مَا فِي حُكْمِهِ فِي مَجِلسِ الْعَقْدِ، أَوِ الْخَبَرِ بِهِ قَبْلَ الْإِعْرَاضِ فِيهِمَا؛ كَـ«إِنْ كَذَا عَلَى كَذَا»؛ فَقَبِلتْ أَوِ الْغَيْرُ، أَوْ «طَلَقْنِي»، أَوْ «طَلَقْهَا عَلَى كَذَا» فَطَلَقَ، أَوْ شَرَطَهُ كـ«إِذَا كَذَا»، أَوْ «طَلَاقُكَ كَذَا»؛ فَوَقَعَ وَلَوْ بَعْدَ

المَجْلِسِ، فَيُجْبِرُ مُلْتَزِمُ الْعِوَضِ فِي الْعَقْدِ وَالرَّوْجِ عَلَى الْقَبْضِ
فِيهِمَا، وَلَا يَنْعَدُ بِالْعَدَةِ، وَلَا تَلْحُقُ الْإِجَازَةُ إِلَّا عَقْدَهُ.

(فَصْل) وَلَا يَحْلُّ مِنْهَا أَكْثَرُ مِمَّا لَزَمَ بِالْعَقْدِ لَهَا، وَلَا وُلَادٌ مِنْهُ
صِغَارٌ، وَيَصِحُّ عَلَى ذَلِكَ وَلَوْ مُسْتَقْبَلًا، وَهُوَ طَلاقٌ بَائِنٌ يَمْنَعُ
الرِّجْعَةَ وَالطَّلاقَ، وَلَفْظُهُ كِنَائِيَّةٌ، وَيَصِيرُ مُخْتَلِهِ رِجْعِيًّا.

(فَصْل) وَالطَّلاقُ لَا يَتَوَقَّتُ وَلَا يَتَوَالَّ مُتَعَدِّدٌ بِلَفْظٍ أَوْ
أَلْفَاظٍ، وَلَا تَلْحُقُهُ الْإِجَازَةُ، وَلَا يَنْهَدِمُ إِلَّا ثَلَاثَةُ، وَلَا شَرْطُهُ إِلَّا
مَعَهَا؛ فَيَنْهَدِمُ وَلَوْ بِـ«كُلَّمَا»، وَلَا يَنْهَدِمَانِ إِلَّا بِنَكَاحٍ صَحِيحٍ مَعَ
وَطْءٍ فِي قُبْلٍ، وَلَوْ مِنْ صَغِيرٍ مِثْلِهِ يَطُأُ، أَوْ فِي الدَّمَيْنِ، أَوْ مُضْمِرٍ
الْتَّحْلِيلِ، وَيَنْحَلُّ الشَّرْطُ بِغَيْرِ «كُلَّمَا» بِوُقُوعِهِ مَرَّةً وَلَوْ مُطْلَقاً.

بَابُ الْهَمَّةِ

هِيَ إِمَّا عَنْ طَلاقٍ، فَلَا تَجُبُ إِلَّا بَعْدَ دُخُولِ أَوْ خُلوَةِ بِلَا مَانِعٍ عَقْلِيٌّ، وَلَوْ مِنْ صَغِيرٍ مِثْلِهِ يَطُلُّ. فَالْحَامِلُ بِوَضْعٍ جَمِيعِهِ مُتَخَلِّفًا، وَالْحَائِضُ بِثَلَاثٍ غَيْرِ مَا طَلَقْتُ فِيهَا، وَالضَّهِيَاءُ وَالصَّغِيرَةُ بِالْأَشْهُرِ، وَالْمُسْتَحَاضَةُ الْذَّاكِرَةُ لِوَقْتِهَا تَحرِي كَالصَّلَاةِ.

(فَصْلٌ) وَفِي عِدَّةِ الرَّجُعِيِّ: الرِّجْعَةُ، وَالإِرْثُ، وَالْخُروُجُ بِإِذْنِهِ، وَالتَّزَينُ، وَالتَّعَرُضُ لِدَاعِي الرِّجْعَةِ، وَالانتِقالُ إِلَى عِدَّةِ الْوَفَاءِ، وَالاسْتِئنَافُ لَوْ رَاجَعَ ثُمَّ طَلقَ، وَوُجُوبُ السُّكْنَى، وَتَحرِيمُ الْأُخْتِ، وَالخَامِسَةِ. وَالعَكْسُ فِي البَائِنِ.

وَإِمَّا عَنْ وَفَاءٍ؛ فَبِأَبْرَاهِيمَ أَشْهُرٍ وَعَشْرِ، كَيْفَ كَانَ، وَالْحَامِلُ بِوَضْعِ حَمْلِهَا، وَلَا سُكْنَى. وَإِمَّا عَنْ فَسْخٍ مِنْ حِينِهِ فَكَالْطَّلاقِ البَائِنِ.

(فَصْلٌ) وَهِيَ مِنْ حِينِ الْعِلْمِ لِلْعَاكِلَةِ الْحَائِلِ، وَمِنَ الْوُقُوعِ لِغَيْرِهَا. وَتَجُبُ فِي جَمِيعِهَا النَّفَقَةُ، وَاعْتِدَادُ الْحُرَّةِ حَيْثُ وَجَبَتْ، وَلَوْ فِي سَفَرٍ بَرِيدٍ فَصَاعِدًا، وَلَا تَبِتُ إِلَّا فِي مَنْزِلِهَا إِلَّا لِعُذْرٍ فِيهِمَا، وَعَلَى الْمُكَلَّفَةِ الْمُسْلِمَةِ الْإِحْدَادُ فِي غَيْرِ الرَّجْعِيِّ، وَتَجُبُ النِّيَةُ فِيهِمَا، وَلَا عِدَّةٌ فِيمَا عَدَ ذَلِكَ، لَكِنْ تَسْتَرِي الْحَامِلُ مِنْ زِنَانِ الْلَّوَاطِءِ بِالْوَضْعِ، وَالْمَنْكُوَةِ بَاطِلًا وَالْمَفْسُوَخَةِ مِنْ أَصْلِهِ كَعِدَّةَ الطَّلاقِ.

(فَصْلٌ) وَلِمَالِكِ الطَّلاقِ إِنْ طَلَقَ رِجْعِيًّا - مُرَاجِعَةُ مَنْ لَمْ تَنْقَضِ عِدَّتَهَا، وَتَصِحُّ وَإِنْ لَمْ يَنُو؛ إِمَّا بِلْفَظِ الْعَاقِلِ أَوْ بِالْوَطْءِ أَوْ أَيْ مُقَدَّمَاتِهِ لِشَهْوَةِ، وَيَأْتِمُ إِنْ لَمْ يَنُو هَا بِهِ، وَبِلَا مُرَاضَاةٍ، وَمُوَلَّةً وَلَوْ لَهَا، وَتَلْحُقُهَا الإِجَازَةُ، وَيَجِبُ الإِشْعَارُ، وَيَحْرُمُ الضَّرَارُ، وَالْقَوْلُ لِمُنْكِرِ الْبَيْنِ وَلَتَمْتَيْنُ مَعَ الْقَطْعِ، وَلِمُنْكِرِ وُقُوعِهِ، وَلِمُنْكِرِ

تَقْيِيدِهِ، وَحُصُولِ شَرْطِهِ، وَتُصَدَّقُ مَنْ لَا مُنَازَعَ لَهَا فِي وُقُوعِ
الطلاقِ وَانْقِضَاءِ عَدَّتِهَا.

بَابُ الظَّهَارِ

صَرِيحُهُ: قَوْلُ مُكَلَّفٍ مُخْتَارٍ لِزَوْجَةٍ تَحْتَهُ كَيْفَ كَانَتْ:
«ظَاهِرُكِ» أَوْ «أَنْتِ مُظَاهِرَةً» أَوْ تَشْبِيهُهَا أَوْ جُزْءٌ مِنْهَا بِجُزْءٍ مِنْ
أُمِّهِ نَسَبًا؛ فَيَقُولُ مَا لَمْ يَنْوِ غَيْرُهُ، أَوْ مُطْلَقُ التَّحْرِيمِ.
وَكَنَائِيَّتُهُ: كَـ«أُمِّي» أَوْ مِثْلُهَا أَوْ فِي مَنَازِلِهَا، وَحَرَامٌ؛ فَيُشَرِّطُ
النِّسَةُ، وَكَلَّا هُمَا كَنَائِيَّ طَلاقٍ، وَيَتَوَقَّتُ وَيَتَقَيَّدُ بِالشَّرْطِ.
(فَصِلٌ) وَيَحْرُمُ بِهِ الْوَطْءُ وَمَقْدَمَاتُهُ حَتَّى يُكَفَّرَ أَوْ يَنْقَضِي
وَقْتُ الْمُؤَقَّتِ، وَلَهَا طَلْبُ رَفْعِ التَّحْرِيمِ فَيُحْبَسُ لَهُ إِنْ لَمْ يُطَلِّقْ،
وَلَا يَرْفَعُهُ إِلَّا انْقِضَاءُ الْوَقْتِ أَوْ التَّكْفِيرُ بَعْدَ الْعَوْدِ، وَهُوَ إِرَادَةُ

الوَطْءِ، وَلَا يَهْدِمُهُ إِلَّا الْكَفَّارُ، وَهِيَ عِنْقُ رَقَبَةِ؛ فَإِنْ لَمْ يَجِدْ
فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ -لَمْ يَطِأْ فِيهِمَا- وَلَاءُ، وَإِلَّا اسْتَأْنَفَ إِلَّا لِعْذَرٍ،
وَلَوْ مَرْجُوا زَالَ فَيَبْيَنِي؛ فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعُهُ فَإِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا، أَوْ
تَمْلِكُهُمْ كَالْيَمِينِ، وَتَجِبُ النِّيَةُ.

بَابُ الْإِيمَاعِ

مَنْ حَلَفَ مُكَلَّفًا مُخْتَارًا قَسْمًا لَا وَطِئَ -وَلَوْ لِعْذَرٍ- زَوْجَةً
تَحْتَهُ -كَيْفَ كَانَتْ- مُصَرّحًا أَوْ كَانِيَا، نَاوِيَا، مُطْلَقاً أَوْ مُؤَقَّتاً بِمَوْتٍ
أَيْهِمَا، أَوْ بِأَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ فَصَاعِدًا رَافِعَتْهُ بَعْدَهَا فِي حِبسٍ، حَتَّى يُطَلَّقَ
أَوْ يَفِيَ الْقَادِرُ بِالْوَطْءِ، وَالْعَاجِزُ بِاللَّفْظِ، وَيُكَلِّفُهُ مَتَى قَدَرَ وَلَا
إِمْهَالَ، وَكَفَّارَةُ الْإِيمَاعِ كَكَفَّارَةِ الْيَمِينِ، وَلَا يَصِحُ التَّكْفِيرُ إِلَّا بَعْدَ
الوَطْءِ.

بَابُ الْلَّهَانِ

يُوجِبُهُ يَمِينُ مُكَلَّفٍ مُسْلِمٍ؛ لِزَوْجَةٍ مُثْلِهِ مُمْكِنَةٍ الْوَطْءِ تَحْتَهُ،
عَنْ نِكَاحٍ صَحِيحٍ، أَوْ فِي الْعِدَّةِ؛ بِزِنَاءٍ فِي حَالٍ يُوجِبُ الْحَدَّ
- وَلَوْ قَبْلَ الْعَقْدِ - أَوْ نِسْبَةٍ وَلَدِهِ مِنْهَا إِلَى الزَّنَانِ مُصَرِّحًا، وَلَا يَسْتَعْتَبَ
وَلَا إِقْرَارٌ فِيهِمَا، وَمِنْهُ: يَا زَانِيَةُ.

(فَصُلْ) وَيَطْلُبُهُ الزَّوْجُ لِلنَّفِيِّ وَإِسْقَاطُ الْحَقِّ، وَهِيَ لِلنَّفِيِّ
وَالْقَذْفِ؛ فَيَقُولُ الْحَاكِمُ بَعْدَ حَثِّهِمَا عَلَى التَّصَادِقِ فَامْتَنَّعَا: قُلْ:
«وَاللَّهِ إِنِّي لَصَادِقٌ فِيمَا رَمَيْتُكِ بِهِ مِنَ الزَّنَنَ وَنَفِيِّ وَلَدَكِ هَذَا»
أَرْبَعاً، ثُمَّ تَقُولُ: «وَاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ فِي رَمِيهِ وَنَفِيِّ» كَذَلِكَ.
وَالْوَلَدُ حَاضِرٌ مُشَارٌ إِلَيْهِ.

وَنُدِبَّ: تَأْكِيدُهُ بِالْخَامِسَةِ، ثُمَّ يُفْسَخُ وَيَحْكُمُ بِالنَّفِيِّ إِنْ طَلبَ
فَيَسْقُطُ الْحَدُّ، وَيَنْتَفِي النَّسَبُ، وَيَنْفَسُخُ النِّكَاحَ، وَيَرْتَفِعُ الْفِرَاشُ،
وَتَحرُّمُ مُؤَبَّداً، وَيَصِحُّ الرُّجُوعُ عَنِ النَّفِيِّ، وَيَبْقَى التَّحْرِيمُ، وَلَا

نَفِيَ بَعْدَ إِقْرَارِهِ، أَوِ السُّكُوتِ حِينَ الْعِلْمِ بِهِ وَأَنَّ لَهُ النَّفِيَ، وَلَا
بِدُونِ حُكْمٍ وَلِعَانٍ.

بَابُ الْحَضَانَةِ

الْأُمُّ الْحُرَّةُ أَوْلَى بِوَلَدِهَا حَتَّى يَسْتَغْنِيَ بِنَفْسِهِ أَكْلًا وَشُرْبًا
وَلِبَاسًا وَنَوْمًا، ثُمَّ أُمَّهَاتُهَا، ثُمَّ الْأَبُ، ثُمَّ الْخَالَاتُ، ثُمَّ أُمَّهَاتُ
الْأَبِ، ثُمَّ أُمَّهَاتُ أَبِ الْأُمِّ، ثُمَّ الْأَخْوَاتُ، ثُمَّ بَنَاتُ الْخَالَاتِ،
ثُمَّ بَنَاتُ الْأَخْوَاتِ، ثُمَّ بَنَاتُ الْإِخْوَةِ، ثُمَّ الْعَمَّاتُ، ثُمَّ بَنَاتُهُنَّ، ثُمَّ
بَنَاتُ الْعَمِّ، ثُمَّ عَمَّاتُ الْأَبِ، ثُمَّ بَنَاتُهُنَّ، ثُمَّ بَنَاتُ أَعْمَامِ الْأَبِ.
وَيَقْدِمُ ذُو السَّبَبَيْنِ، ثُمَّ ذُو الْأُمِّ، وَتَتَقَلَّ مِنْ كُلِّ إِلَى مَنْ يَلِيهِ
بِالْفِسْقِ وَالْجُنُونِ وَنَحْوِهِمَا، وَالنُّشُوزِ وَالنَّكَاحِ، إِلَّا بِذِي رَحْمٍ
لَهُ، وَتَعُودُ بِزَوَالِهِ فِي غَيْرِ النَّكَاحِ فَإِنْ عَدِمْنَ فَالْأَقْرَبُ مِنَ الْعَصَبَةِ

الْمَحَارِمِ، ثُمَّ مِنْ ذَوِي الرَّحْمِ الْمَحَارِمِ، ثُمَّ بِالذَّكَرِ عَصَبَةُ غَيْرِ
مَحْرَمٍ، ثُمَّ مِنْ ذَوِي رَحْمٍ كَذَلِكَ.

(فَصْلٌ) وَلِلَّامُ الْمُتَنَاعُ إِنْ قَبِيلَ غَيْرَهَا، وَطَلَبُ الْأُجْرَةِ مَا لَمْ
تَبَرَّعْ، وَلَلَّا بِنَقْلِهِ إِلَى مِثْلِهَا تَرِبِيَّةً بِدُونِ مَا طَلَبْتُ وَإِلَّا فَلَا، وَالْبَيِّنَةُ
عَلَيْهِ، وَلَيْسَ لِلزَّوْجِ الْمَنْعُ مِنَ الْحَضَانَةِ حَيْثُ لَا أَوْلَى مِنْهَا،
وَعَلَى الْحَاضِنَةِ الْقِيَامُ بِمَا يُصْلِحُهُ، وَتَضْمَنُ مِنْ مَاتَ لِتَفْرِيظِهَا
عَالَمَةً، وَإِلَّا فَعَلَى الْعَاكِلَةِ، وَلَهَا نَقْلُهُ إِلَى مَقْرَرِهَا غَالِبًا.

(فَصْلٌ) وَمَتَى اسْتَغْنَى بِنَفْسِهِ فَالْأَبُ أَوْلَى بِالذَّكَرِ، وَالْأُمُّ
بِالْأَنْثَى، وَبِهِمَا حَيْثُ لَا أَبَ، فَإِنْ تَزَوَّجَتْ فَمَنْ يَلِيهَا حَيْثُ لَا أَبَ؛
فَإِنْ تَزَوَّجَنِ خُيُّرٌ بَيْنَ الْأُمِّ وَالْعَصَبَةِ، وَيَنْتَقِلُ إِلَى مَنِ اخْتَارَ ثَانِيَاً.

بَابُ النَّفَقَاتِ

(فَصْلٌ) عَلَى الزَّوْجِ - كَيْفَ كَانَ - لِزَوْجِهِ - كَيْفَ كَانَتْ - وَالْمُعْتَدَةُ عَنْ مَوْتٍ أَوْ طَلاقٍ أَوْ فَسْخٍ كِفَائِتُهَا كِسْوَةٌ، وَنَفَقَةٌ، وَإِدَاماً، وَدَوَاءً، وَعِشْرَةً، دُهْنًا وَمُشْطًا وَمَاءً وَصَابُونًا، وَلِلزَّوْجِ وَالرَّجِيعَةِ مَنْزِلًا وَمِخْرَانًا وَمَسْرُقَةً تَنْفَرُدُ بِهَا، وَالْإِخْدَامُ بِحَسْبِ حَالِهِمَا، فَإِنْ اخْتَلَفَا فِي حَالِهِ يُسْرَا وَعُسْرَا وَوَقْتاً وَبَدْداً، إِلَّا الْمُعْتَدَةُ عَنِ الْخُلُوَةِ، وَالْعَاصِيَةُ بِنُشُوزٍ، وَيَعُودُ الْمُسْتَقْبَلُ بِالتَّوْبَةِ، وَلَا يَسْقُطُ الْمَاضِي بِالْمُطْلِ، وَلَا الْمُسْتَقْبَلُ بِالْإِبْرَاءِ، وَلَا بِتَرْبُعِ الْغَيْرِ إِلَّا عَنْهُ، وَلَا رُجُوعَ، وَيَنْفِقُ الْحَاكِمُ مِنْ مَالِ الْغَائِبِ وَالْمُتَمَرِّدِ، وَيَحْبِسُهُ لِتَكْسِبِ .

(فَصْلٌ) وَنَفَقَةُ الْوَلَدِ غَيْرِ الْعَاقِلِ عَلَى أَئِمَّهِ، وَلَوْ كَافِرَا أَوْ مُعْسِرَا لَهُ كَسْبٌ، ثُمَّ فِي مَالِهِ، ثُمَّ عَلَى الْأُمْ قَرْضًا لِلْأَبِ، وَالْعَاقِلُ الْمُعْسِرُ عَلَى أَبِيهِ حَسْبُ الْإِرْثِ إِلَّا ذَا وَلَدٌ مُؤْسِرٌ فَعَلَيْهِ وَلَوْ

صَغِيرًا، وَلَا يُلْرُمْ أَنْ يُعْفَهُ، وَلَا التَّكَسُّبُ إِلَّا لِلْعَاجِزِ، وَلَا يَبِيعُ عَنْهُ
عَرَضًا إِلَّا يَأْذِنُ الْحَاكِمُ، وَعَلَى كُلِّ مُوسِرٍ نَفَقَةٌ مُعْسِرٍ عَلَى مِلْتَهِ
يَرِثُهُ بِالنَّسَبِ؛ فَإِنْ تَعَدَّ الْوَارِثُ فَحَسَبُ الْإِرْثِ غَالِبًا، وَكِسْوَتُهُ
وَسُكْنَاهُ وَإِخْدَامُهُ لِلْعَاجِزِ، وَيَسْقُطُ الْمَاضِي بِالْمَطْلِ.
وَالْمُوسِرُ مَنْ يَمْلِكُ الْكِفَايَةَ لَهُ وَلِلْأَخْصَّ بِهِ إِلَى الدَّخْلِ،
وَالْمُعْسِرُ مَنْ لَا يَمْلِكُ قُوَّتَ عَشْرَ غَيْرَ مَا اسْتُشْنِيَ.
وَيَجِبُ سَدُّ رَمَقِ مُحْتَرَمِ الدَّمِ، وَذُو الْبَهِيمَةِ يَعْلُفُ أَوْ يَبِيعُ،
وَعَلَى الشَّرِيكِ حِصْتَهُ، وَحِصْتَهُ شَرِيكِهِ الْغَائِبِ، وَالْمُتَمَرِّدِ فِي رَجْعِ
وَإِلَّا فَلَا، وَكَذَلِكَ مُؤْنَ كُلُّ عَيْنٍ لِغَيْرِهِ فِي يَدِهِ يَأْذِنُ الشَّرْعِ.
وَالضَّيَافَةُ وَاجِبَةٌ عَلَى أَهْلِ الْوَبَرِ.

بَابُ الرِّضَاعِ

(فَصْلٌ) وَمَنْ وَصَلَ جَوْفَهُ مِنْ فِيهِ أَوْ أَنْفُهُ فِي الْحَوْلَيْنِ لَبْنُ آدَمِيَّةٍ دَخَلَتِ الْعَاشِرَةَ وَلَوْ بِكُرَّا ثَبَتَ حُكْمُ الْبُنُوَّةِ لَهَا، وَلِذِي الْلَّبَنِ إِنْ كَانَ، وَإِنَّمَا يُشَارِكُهَا مِنْ عَلَقَتْ مِنْهُ حَتَّى يَنْقَطِعَ أَوْ تَضَعَ مِنْ غَيْرِهِ، وَيَشْتَرِكُ الْثَّلَاثَةُ مِنْ الْعَلُوقِ الثَّانِيِّ إِلَى الْوَضْعِ، وَيَحْرُمُ بِهِ مَنْ صَبَرَهُ مَحْرَمًا.

(فَصْلٌ) وَإِنَّمَا يَثْبُتُ حُكْمُهُ بِإِقْرَارِهِ أَوْ بِيَتَّهَا، وَيَجِبُ الْعَمَلُ بِالظَّنِّ الْغَالِبِ فِي النَّكَاحِ تَحْرِيمًا، فَيُجْرِي الْمُقْرَرُ بِهِ، وَبِإِقْرَارِهِ وَحْدَهُ يُبْطِلُ النَّكَاحُ لَا الْحَقُّ، وَالْعَكْسُ فِي إِقْرَارِهَا، إِلَّا الْمَهْرُ بَعْدَ الدُّخُولِ.

* * *

كتاب البيع

(فصل) شُرُوطُه: إيجاب مُكَلَّفٌ أو مُمِيزٌ، مُختارٌ، مُطلَقٌ التَّصْرِفُ، مَالِكٌ أو مُتَوَلٌ، بِلْفَظِ تَمْلِيْكٍ حَسْبُ الْعُرْفِ، وَقَبُولٍ غَيْرِهِ مِثْلُهُ، مُتَطَابِقَيْنِ، مُضَافَيْنِ إِلَى النَّفْسِ أَوْ فِي حُكْمِهِمَا فِي مَالَيْنِ مَعْلُومَيْنِ، وَالْمَبِيعُ مَوْجُودٌ فِي الْمِلْكِ، وَيَصِحَّانِ مِنَ الْأَعْمَى، وَمِنَ الْمُصْمَتِ وَالْأَخْرَسِ بِالإِشَارَةِ، وَكُلُّ عَقْدٍ إِلَّا الْأَرْبَعَةَ، وَمِنْ مُضْطَرٍ وَلَوْ غُبِنَ فَاحْسَأَ إِلَّا لِلْجُوعِ، وَبِالْكِتَابَةِ، وَلَا يَتَوَلَّ الْطَّرَفَيْنِ وَاحِدًا.

(فصل) وَيَلْحَقُ بِالْعَقْدِ الزِّيَادَةُ وَالنَّقْصُ الْمَعْلُومَانِ فِي الْمَبِيعِ، وَالثَّمَنِ، وَالخِيَارِ، وَالْأَجْلِ، لَا الزِّيَادَةُ فِي حَقِّ الشَّفَيْعِ، وَالْمَبِيعُ يَتَعَيَّنُ؛ فَلَا يَصِحُّ مَعْدُومًا إِلَّا فِي السَّلْمِ، أَوْ فِي ذِمَّةِ مُشْتَرِيهِ، وَلَا

يَتَصَرَّفُ فِيهِ قَبْلَ الْقَبْضِ، وَيَبْطِلُ الْبَيْعَ بِتَلْفِهِ وَاسْتِحْقَاقِهِ، وَيُفْسَخُ مَعِيَّهُ وَلَا يُبَدِّلُ، وَالثَّمَنُ عَكْسُهُ فِي ذَلِكَ، وَالقِيمَيِّ وَالْمُسْلَمُ فِيهِ مَبِيعٌ أَبَدًا، وَكَذَلِكَ الْمِثْلِيُّ غَيْرُ النَّقْدِ إِنْ عَيْنَ أَوْ قُوبِلَ بِالنَّقْدِ، وَإِلَّا فَتَمَنَ أَبَدًا كَالنَّقْدَيْنِ.

(فَصِلُّ) وَيَجُوزُ مُعَامَلَةُ الظَّالِمِ بَيْعًا وَشِرَاءً، فِيمَا لَمْ يُظْنَ تَحْرِيمَهُ.

وَوَلَيٌّ مَالِ الصَّغِيرِ إِنْ فَعَلَ لِمَصْلَحةٍ، وَهُوَ أَبُوهُ، ثُمَّ وَصِيهُ، ثُمَّ جَدُّهُ، ثُمَّ وَصِيهُ، ثُمَّ الْحَاكِمُ وَمَنْصُوبُهُ. وَالْقَوْلُ لَهُ فِي مَصْلَحةِ الشَّرَاءِ، وَبَيْعٌ سَرِيعٌ لِلْفَسَادِ، وَالْمُنْقُولِ، وَفِي الإنْفَاقِ، وَالتَّسْلِيمِ، لَا الشَّرَاءِ مِنْ وَارِثٍ مُسْتَغْرِقٍ بَاعَ لَا لِلْقَضَاءِ، وَيَصِحُّ بَيْعٌ مُؤْجَرٌ، وَلَا تَنْفَسِخُ إِلَّا أَنْ يُبَاعَ لِعُذْرٍ، أَوْ مِنَ الْمُسْتَأْجِرِ، أَوْ بِإِجَارَتِهِ، وَالْأَجْرَةُ لِلْمُشْتَرِي مِنْ يَوْمِ الْعَقْدِ. وَمِيرَاثٌ عُلِمَ جِنْسًا وَنَصِيبًا، وَنَصِيبٌ مَنْ زَرَعَ قَدْ اسْتُحْصِدَ، وَإِلَّا فَمِنَ الشَّرِيكِ فَقَطْ. وَصُبْرَةٌ

مِنْ مَكِيلٍ، أَوْ مَوْزُونٍ، أَوْ مَعْدُودٍ، أَوْ مَذْرُوعٍ جِزَافًا، أَوْ كُلُّ كَذَا بِكَذَا؛ فَيُخَيِّرُ لِمَعْرِفَةِ قَدْرِ الشَّمْنِ، أَوْ عَلَى أَنَّهُ مِائَةٌ بِكَذَا أَوْ مِائَةٌ كُلُّ كَذَا بِكَذَا؛ فَإِنْ زَادَ أَوْ نَقَصَ فِي الْآخِرَتِينِ فَسَدٌ فِي الْمُخْتَلِفِ، وَفِي غَيْرِهِ يُخَيِّرُ فِي النَّقْصِ بَيْنَ الْفَسْخِ وَالْأَخْذِ بِالْحَصَّةِ، إِلَّا المَذْرُوعُ فِي الْأُولَى؛ فَبِالْكُلِّ إِنْ شَاءَ، وَفِي الزِّيَادَةِ رَدُّهَا، إِلَّا المَذْرُوعُ فَيَأْخُذُهَا بِلَا شَيْءٍ فِي الْأُولَى، وَيَحْصِّنُهَا فِي الثَّانِيَةِ، أَوْ يَفْسُخُ.

وَيَصِحُّ بَعْضُ بَعْضٍ صُبْرَةٌ مُشَاعِرًا أَوْ مُقَدَّرًا مُيَزَّ فِي الْمُخْتَلِفِ قَبْلَ الْبَيْعِ، وَعِنْتُ جِهَتَهِ فِي مُخْتَلِفِ الْمَذْرُوعِ، وَكَذَا إِنْ شُرِطَ الْخِيَارُ مُدَّةً مَعْلُومَةً، لَا مِنْهَا «كَذَا بِكَذَا إِنْ نَقَصَتْ»، أَوْ «كُلُّ كَذَا بِكَذَا»؛ فَيَقْسُدُ، وَتَعْنِيْنَ الْأَرْضُ بِمَا يَمْيِزُهَا مِنْ إِشَارَةٍ أَوْ حَدًّا أَوْ لَقْبًا.

(فصل) ولا يجوز بيع أرض مكة، ولا يصح في وقف،
ولا في حق، أو حمل أو لين لم ينفصلا، أو ثمر قبل صلاحه،
ولا فيما يخرج شيئاً فشيئاً، ويصح استثناء هذه مدة معلومة،
والحق «مطلقاً»، ولا في مشترى أو موهوب قبل قبضه أو بعده،
قبل الرؤية في المشترى إلا جميماً، ومتى انضم إلى جائز البيع
غيره فسد؛ إن لم يتميز ثمنه.

(فصل) وعقد غير ذي الولاية بيعاً وشراءً موقوف، يعقد في
الصحيح بإجازة من هي له حال العقد، ويخير لغبن فاحش جهل
قبلها، ولا يتعلق حق بفضولي، وينفذ في نصيب العاقد شريكاً
«غالباً».

(فصل) والتخلية للتسليم قبض، في عقد صحيح غير
موقوف، ومبيع غير معيب ولا ناقص، ولا أمانة، مقبوض الثمن
أو في حكمه، بلا مانع من أحذف في الحال أو نفعه، ويصح

التوكييل بالقبض، والمؤون قبل القبض على البائع، ولا يسلم الشريك إلا بحضور شريكه، أو إذنه، أو الحاكم؛ وإلا ضمن إن أذن، والقرار على الآخر؛ إن جنى أو علم، ولا ينفذ في المبيع قبل القبض إلا الوقف، وما اشتري بتقدير وقع قبل اللفظ أعيد لبيعه حتماً، إلا الذرع، ويستتحق القبض بإذن البائع «مطلقاً»، أو توقير الثمن في الصحيح، ولا يمنع منه إلا ذو حق كالمستأجر.

باب الشروط المقارنة للحق

يُفسدُهُ صَرِيْحُهَا إِلَّا الْحَالِيَّ، وَمِنْ عَقْدِهَا مَا اقْتَضَى جَهَالَةِ فِي الْبَيْعِ؛ كَخِيَارِ مَجْهُولِ الْمُدَّةِ، أَوْ صَاحِبِهِ، أَوْ فِي الْمَبِيعِ، أَوْ فِي الثَّمَنِ؛ وَمِنْهُ شَرْطُ الْإِنْفَاقِ مِنَ الْغَلَةِ وَلَوْ لِمَعْلُومِ، أَوْ رَفْعُ مُوجِبهِ «عَلَى أَلَّا تَنْتَفِعَ». وَمِنْهُ بَقَاءُ الْمَبِيعِ وَلَوْ رَهَنَّا، لَأَرَدُهُ، وَعَلَى أَنْ

يَفْسَخ إِنْ شَفَعَ، أَوْ عَلَقَهُ يُمْسِتَقْبَلٌ كَـ«عَلَى أَنْ تُغَلَّ كَذَا»، لَا «عَلَى
تَأْدِيَةِ الشَّمْنِ يَوْمَ كَذَا»، وَإِلا فَلَا بَيْعَ، وَيَصِحُّ مِنْهَا مَا لَمْ يَقْتَضِ
الْجَهَالَةَ مِنْ وَصْفٍ لِلْبَيْعِ أَوْ لِلْمَبِيعِ.

بَابُ الرَّبَوِيَاتِ

إِذَا اخْتَلَفَ الْمَالَانِ فِي الْجِنْسِ وَالْتَّقْدِيرِ بِالْكِيلِ وَالْوَزْنِ يَجُوزُ
الْتَّفَاضُلُ، وَالنِّسَاءُ، وَفِي أَحَدِهِمَا أَوْ لَا تَقْدِيرٌ لِهِمَا التَّفَاضُلُ فَقَطْ،
فَإِنْ اتَّفَقا فِيهِمَا أُشْرِطَ الْمُلْكُ وَالْحُلُولُ وَتَيَقْنُ التَّسَاوِيُّ حَالَ
الْعَقْدِ وَالتَّقْابِضُ فِي الْمَجْلِسِ، وَمَا فِي الذِّمَّةِ كَالْحَاضِرِ - إِلَّا فِي
النِّسَاءِ - وَإِذَا صَاحَبَ أَحَدَ الْمِثْلَيْنِ غَيْرُهُ ذُو قِيمَةِ غُلْبِ الْمُنْفَرِدِ.
(فَصُلُّ) وَيَحْرُمُ بَيْعُ الرُّطْبِ بِالْتَّمِيرِ، وَالْعِنْبِ بِالزَّبِيبِ

وَنَحْوِهِمَا. وَالْمُزَابَنَةُ إِلاَّ الْعَرَائِيَا وَتَلَقَّى الْجَلُوبَةِ، وَاحْتِكَارُ قُوَّتِ
الْأَدَمِيِّ وَالْبَهِيمَةِ الْفَاضِلِ عَنْ كِفَائِيَّتِهِ، وَمَنْ يُمُونُ إِلَى الْغَلَةِ مَعَ
الْحَاجَةِ وَعَدَمِهِ إِلَّا مَعَ مِثْلِهِ؛ فَيُكَلِّفُ الْبَيْعَ، لَا التَّسْعِيرَ فِي الْقُوَّتَيْنِ
فَقَطْ، وَالنَّجْشُ، وَالسَّوْمُ عَلَى السَّوْمِ، وَالْبَيْعُ عَلَى الْبَيْعِ بَعْدَ
الْتَّرَاضِيِّ، وَسَلَمُ، أَوْ سَلَفُ وَبَيْعُ، وَرِبْحُ مَا اشْتُرِيَ بِنَقْدٍ غُصْبَ
أَوْ ثَمَنَهُ، وَبَيْعُ الشَّيْءِ بِأَكْثَرِ مِنْ سِعْرِ يَوْمِهِ لِأَجْلِ النَّسَاءِ، وَبِأَقْلَ مِمَّا
شُرِيَّ بِهِ إِلَّا مِنْ غَيْرِ الْبَائِعِ، أَوْ مِنْهُ غَيْرِ حِيلَةِ، أَوْ بِغَيْرِ جِنْسِ الثَّمَنِ
الْأَوَّلِ، أَوْ بِقَدْرِ مَا انتَقَصَ مِنْ عَيْنِهِ وَفَوَادِيهِ الْأَصْلِيَّةِ.

بَابُ الْخِيَارَاتِ

هِيَ ثَلَاثَةَ عَشَرَ نَوْعًا: لِتَعَذُّرِ تَسْلِيمِ الْمَبِيعِ، وَلِفَقْدِ صِفَةِ
مَشْرُوطَةِ، وَلِلْغَرَرِ، وَصُبْرَةِ عَلِمَ قَدْرَهَا الْبَائِعُ فَقَطْ، وَلِلْخِيَانَةِ فِي

المرابحة والتولية، ولجهل قدر الشمن أو المبيع أو تعينه. وهذه على التراخي، وتورث «غالباً»، ويكلف التعين بعد المدة.

ولغبن صبي أو متصرف عن الغير فاحشاً، وبكونه موقوفاً. وهما على تراخٍ، ولا يورثان، ولرؤيتها، والشرط، والعيب.

(فصل) فمن اشتري غائباً ذكر جنسه صحيحاً، وله رد عقب رؤيتها مميزة؛ بتأمل لجميع غير المثلثي. ويبطل بالإبطال بعد العقد، وبالتصريف غير الاستعمال، وبالتعيب والنقص عمما شمله العقد، وجس ما يجس، وبسكته عقيبها، وبرؤيتها من الوكيل، ولبعض يدل على الباقى، ومتقدمة فيما لا يتغير، وله الفسخ قبلها، وفرعية ما قبض.

(فصل) ويصبح - ولو بعد العقد - شرط الخيار مدة معلومة لهمما أو لأحدهما، أو لأجنبي؛ فيتبعه الجاعل إلا لشرط، ويبطل بإمسائه، ولو في غيبة الآخر، وهو على خياره، عكس الفسخ،

وَبِأَيِّ تَصْرُّفٍ لِنَفْسِهِ غَيْرَ تَعْرُفٍ، وَبِسُكُوتِهِ لِتَمَامِ الْمُدَّةِ وَلَوْ
جَاهَلًا.

(فصل) وَإِذَا انْفَرَدَ بِهِ الْمُشْتَرِي شُفِعَ فِيهِ وَتَعَيَّبَ وَتَلَفَ فِي
يَدِهِ مِنْ مَالِهِ فَيُبْطَلُ، وَإِلَّا فَالْعُكْسُ، وَالْفَوَائِدُ فِيهِ لِمَنِ اسْتَفَرَ لَهُ
الْمِلْكُ، وَالْمُؤْنَ عَلَيْهِ، وَيَنْتَقِلُ إِلَى وَارِثٍ مِنْ مَاتَ، وَوَلِيٌّ مِنْ
جُنَاحِهِ، وَصَصِيٌّ بَلَغَ.

(فصل) وَمَا ثَبَتَ أَوْ حَدَثَ فِي الْمَبِيعِ قَبْلَ الْقَبْضِ، وَبَقِيَ
وَشَهِدَ عَدْلَانِ ذَوِي خَبْرَةٍ فِيهِ أَنَّهُ عَيْبٌ يُنْقَصُ القيمةَ رُدَّ بِهِ مَا
هُوَ عَلَى حَالِهِ حَيْثُ وُجِدَ الْمَالِكُ، وَلَا يَرْجِعُ بِمَا أَنْفَقَ، وَلَوْ عَلِمَ
البَاعِثُ.

(فصل) وَلَا رَدَّ وَلَا أَرْشَ إِنْ تَقَدَّمَ الْعِلْمُ، أَوْ رَضِيَ وَلَوْ
بِالصَّحِيفِ مِنْهُ، أَوْ طَلَبَ الإِقَالَةَ، أَوْ عَالَجَهُ، أَوْ زَالَ مَعْهُ، أَوْ
تَصَرَّفَ بَعْدَ الْعِلْمِ أَيْ تَصَرُّفٍ «غَالِبًا»، أَوْ تَبَرَّأَ الْبَاعِثُ مِنْ جِنْسِ

عَيْنِهِ، أَوْ قَدْرِ مِنْهُ وَطَابَقَ، لَا مِمَّا حَدَثَ قَبْلَ الْقَبْضِ؛ فَيَفْسُدُ.

(فَصْلٌ) وَيَسْتَحِقُ الْأَرْشَ لَا الرَّدَّ إِلَّا بِالرَّضَا بِتَلَفِهِ، أَوْ بَعْضِهِ فِي يَدِهِ، وَلَوْ بَعْدَ امْتِنَاعِ الْبَائِعِ عَنِ الْقَبْضِ، أَوِ الْقَبْولِ مَعَ التَّخْلِيةِ، وَبِخُرُوجِهِ أَوْ بَعْضِهِ عَنْ مِلْكِهِ قَبْلَ الْعِلْمِ، وَلَوْ بِعَوْضٍ مَا لَمْ يُرَدَّ عَلَيْهِ بِحُكْمِ، وَبِتَعْبِيهِ مَعَهُ بِجَنَاحَيْهِ يُعرَفُ الْعَيْبُ بِدُونِهَا، مِنْ تُضْمَنْ جَنَاحَيْهِ.

وَفِي عَكْسِهَا يُخَيِّرُ بَيْنَ أَخْذِهِ وَأَرْشِ الْقَدِيمِ، أَوْ رَدِّهِ وَأَرْشِ الْحَدِيثِ وَبِزِيادَةِ مَا لَا يَنْفَصِلُ بِفَعْلِهِ. وَفِي الْمُنْفَصِلِ يُخَيِّرُ بَيْنَ أَخْذِ الْأَرْشِ، أَوِ الْقَلْعِ وَالرَّدِّ؛ فَإِنْ تَضَرَّرَ بَطْلُ الرَّدِّ لَا الْأَرْشُ.

(فَصْلٌ) وَفَسْخُهُ عَلَى التَّرَاجِيِّ، وَيُورَثُ، وَبِالْتَّرَاضِيِّ؛ وَإِلَّا فِي الْحَاكِمِ بَعْدَ الْقَبْضِ، وَلَوْ مُجْمَعًا عَلَيْهِ، وَهُوَ يُنُوبُ عَنِ الْغَائبِ وَالْمُتَمَرِّدِ فِي الْفَسْخِ وَالْبَيْعِ؛ لِتَوْفِيرِ الشَّنِينِ، أَوْ خَشْيَةِ الْفَسَادِ، وَفَسْخُهُ إِبْطَالُ لِأَصْلِ الْعَقْدِ فَتَرَدُّ مَعَهُ الْأَصْلِيَّةُ، وَيَبْطُلُ كُلُّ عَقدٍ

تَرَتِيبٌ عَلَيْهِ، وَكُلُّ عَيْبٍ لَا قِيمَةَ لِلْمَعِيبِ مَعَهُ «مُطْلَقاً» أَوْ جَبَ رَدَّ
جَمِيعِ الثَّمَنِ.

(فَصْلٌ) وَإِذَا اخْتَلَفَ الْمُشْتَرِيَانِ فَالْقَوْلُ فِي الرُّؤْيَا لِمَنْ رَدَّ،
وَفِي الشَّرْطِ لِمَنْ سَبَقَ، وَالْجِهَةُ وَاحِدَةٌ؛ إِنْ اتَّفَاقَا فَالْفَسْخُ، وَفِي
الْعَيْبِ لِمَنْ رَضِيَ وَيُلْزَمُهُ جَمِيعًا، وَلَهُ أَرْشُ حِصَّةِ الشَّرِيكِ.

بَابُ مَا يَدْخُلُ فِي الْمَبِيعِ

وَتَلَفَّهُ وَاسْتَحْقَاقُهُ

(فَصْلٌ) يَدْخُلُ فِي الْمَبِيعِ لِلْدَّارِ طُرُقُهَا وَمَا أُصِيقَ بِهَا؛ لِيَنْفَعَ
مَكَانُهُ، وَفِي الْأَرْضِ الْمَاءُ إِلَّا لِعْرِفٍ، وَالسَّوَاقِي، وَالْمَسَاقِي،
وَالْحِيطَانُ، وَالْطُّرُقُ الْمُعْتَادُونَ إِنْ كَانَتْ، وَإِلَّا فَفِي مِلْكِ الْمُشْتَرِيِّ
إِنْ كَانَ، وَإِلَّا فِي مِلْكِ الْبَاعِيِّ إِنْ كَانَ، وَإِلَّا فَعَيْبٌ، وَنَابِتٌ يَبْقَى

سَنَةً فَصَاعِدًا إِلَّا ثَمَرَهُ إِنْ لَمْ يُشْتَرِطْ، وَيَبْقَى لِلصَّالِحِ بِلَا أُجْرَةٍ،
وَلَا يَدْخُلُ مَعْدِنٌ وَلَا دَفِينٌ.

(فصل) وإذا تلف المبيع قبل التسليم النافذ في غير يد المشتري وجنايته؛ فمن مال البائع، وإن تعيب ثبت الخيار وبعدة من مال المشتري ولو في يد البائع، وإذا استحق رد لمستحقة بـالإذن أو الحكم بالبينة يرجع بالثمن؛ وإن فلا، وما تلف أو استحق منه ما ينفرد بالعقد فـكما مر؛ فإن تعيب به الباقى ثبت الخيار.

بابُ الْبَيْعِ غَيْرِ الصِّحِّ

(فصل) باطله: ما احتل في العقد، أو فقد ذكر الثمن، أو المبيع، أو صحة تملكهما، أو العقد والمال في الأول غصب،

وَفِي التَّالِيْنِ كَذَلِكَ، إِلَّا أَنَّهُ يَطِيبُ رِبْحُهُ، وَيَرِأُ مَنْ رَدَ إِلَيْهِ، وَلَا أُجْرَةَ إِنْ لَمْ يَسْتَعْمِلْ، وَلَا يَتَضَيَّقُ الرَّدُّ إِلَّا بِالْطَّلَبِ. وَفِي الرَّابِعِ مُبَاحٌ بِعِوَاضٍ فَيَصِحُّ فِيهِ كُلُّ تَصْرُّفٍ، وَارْتِجَاعُ الْبَاقِي، وَفِيهِ القيمةُ وَلَيْسَ يَبْغَى.

وَفَاسِدُهُ: مَا اخْتَلَّ فِيهِ شَرْطٌ غَيْرُ ذَلِكَ، وَيَجُوزُ عَقْدُهُ إِلَّا مُقْتَضِيَ الرِّبَا فَحَرَامٌ بَاطِلٌ، وَمَا سِواهُ فَكَالصَّحِيحِ إِلَّا أَنَّهُ مُعَرَّضٌ لِلفَسْخِ، وَإِنْ تَلَفَّ، وَلَا يَمْلُكُ إِلَّا بِالْقَبْضِ بِالْإِذْنِ، وَلَا يَصِحُّ فِيهِ الْقَبْضُ بِالتَّخْلِيةِ.

(فصل) وَالْفَرْعَيْةُ فِيهِ قَبْلَ الفَسْخِ لِلمُشَترِيِّ، وَالْأَصْلِيَّةُ أَمَانَةُ، وَتَطِيبُ بِتَلَفِهِ قَبْلَهَا، وَبِفَسْخِهِ بِالرِّضا فَقَطُّ، وَيَمْنَعُ رَدَ عَيْنِهِ الْاسْتِهْلَاكُ الْحُكْمِيُّ وَهُوَ قَوْلُنَا:

وَقْفٌ، وَعْتُقٌ، وَبَيعٌ، ثُمَّ مَوْهِبَةٌ،

غَرْسٌ، بِنَاءٌ، وَطَحْنٌ، ذَبْحُكَ الْحَمَلا

طَبْخٌ، وَلَتٌ، وَصِبْغٌ، حَشْوٌ مِثْلٌ قَبَاءً،
نَسْجٌ، وَغَزْلٌ، وَقَطْعٌ؛ كَيْفَمَا فَعَلَّا
وَيَصِحُّ كُلُّ عَقْدٍ تَرَّبَ عَلَيْهِ.

بَابُ الْمَأْذُونِ

(فصل) وَمَنْ أَذِنَ لِصَبِيهِ الْمُمِيزِ أَوْ سَكَتَ عَنْهُ فِي شِرَاءِ أَيِّ
شَيْءٍ صَارَ مَأْذُونًا فِي شِرَاءِ كُلِّ شَيْءٍ، وَبَيْعَ مَا شَرَى أَوْ عُوْمَلَ
بِيَعِهِ لَا غَيْرَ ذَلِكَ إِلَّا بِخَاصٍ، وَلِلْمَأْذُونِ كُلُّ تَصْرُّفٍ جَرَى الْعُرْفُ
لِمُثْلِهِ بِمُثْلِهِ، وَيَرْتَفِعُ الْإِذْنُ بِحَجْرِهِ الْعَامُ. وَالْجَاهِلُ يَسْتَصْبِحُ
الْحَالَ.

بَابُ الْمَرَابِحَةِ

هِيَ نَقْلُ الْمَبِيعِ بِالثَّمَنِ الْأَوَّلِ وَزِيَادَةٌ، وَلَوْ مِنْ غَيْرِ جِنْسِهِ أَوْ بَعْضِهِ بِحَصَّتِهِ، وَزِيَادَةٌ بِلَفْظِهَا أَوْ لَفْظِ الْبَيْعِ.

وَشُرُوطُهَا: ذِكْرُ كِمِيَّةِ الرِّبَحِ وَرَأْسِ الْمَالِ أَوْ مَعْرِفَتِهِمَا، أَوْ أَحَدِهِمَا إِيَّاهَا حَالًا تَفْصِيلًا أَوْ جُمْلَةً فُصِّلَتْ مِنْ بَعْدِ كَبِيرِ قِيمِ

صَحِيحٌ.

(فَصْلٌ) وَيُبَيِّنُ وُجُوبًا: تَعْبِيهُ، وَنَقْصَهُ، وَرُخْصَهُ، وَقِدَمَ عَهْدِهِ، وَتَأْجِيلَهُ، وَشِرَاءَهُ مِنْ يُحَايِيهِ، وَيَحْتُطُ مَا حُطَّ عَنْهُ، وَلَوْ بَعْدَ عَقْدِهَا وَيَجُوزُ ضَمُّ الْمُؤْنَ.

وَالْتَّوْلِيَّةُ: كَالْمَرَابِحةِ إِلَّا أَنَّهَا بِالثَّمَنِ الْأَوَّلِ فَقَطْ، وَيَجُوزُ ضَمُّ الْمُؤْنَ كَمَا مَرَ، وَالْخِيَانَةُ فِي عَقْدِهِمَا تُوجِبُ الْخِيَارَ فِي الْبَاقِي، وَفِي الثَّمَنِ وَالْمَبِيعِ وَالْمُسَاوَمَةِ كَذَلِكَ، وَالْأَرْشَ فِي التَّالِفِ.

بَابُ الْإِقَالَةِ

إِنَّمَا تَصِحُّ بِلِفَاظِهَا بَيْنَ الْمُتَعَاقدَيْنِ فِي مَيْعَ بَاقٍ لَمْ يَزِدْ بِالثَّمَنِ
الْأَوَّلِ فَقَطْ، وَلَوْ سُكِّتَ عَنْهُ، وَيَلْغُو شَرْطُ حِلَافَةِ، وَلَوْ فِي الصِّفَةِ.
وَهِيَ بَيْعٌ فِي حَقِّ الشَّفَعِ فَسْخٌ فِي غَيْرِهِ؛ فَلَا يُعْتَبِرُ الْمَجْلِسُ فِي
الْغَائِبِ، وَلَا يَلْحُقُهَا الإِجَازَةُ، وَتَصِحُّ قَبْلَ الْقَبْضِ، وَالْبَيْعُ قَبْلَهُ
بَعْدَهَا، وَمَشْرُوطَةُ، وَيَغْيِرُ لِفَاظِهَا فَسْخٌ فِي الْجَمِيعِ، وَالْفَوَائِدُ
لِلْمُشْتَرِيِّ.

بَابُ الْقَرْضِ

إِنَّمَا يَصِحُّ فِي مِثْلِي أَوْ قِيمِي جَمَادٍ أَمْكَنَ وَزْنُهُ، إِلَّا فِيمَا يَعْظُمُ
تَفَاوُتُهُ غَيْرَ مَشْرُوطٍ بِمَا يَقْتَضِي الرِّبَا وَإِلَّا فَسَدَ، وَإِنَّمَا يُمْلِكُ
بِالْقَبْضِ فَيَجِبُ رَدُّ مِثْلِهِ إِلَى مَوْضِعِ الْقَرْضِ، وَفَاسِدُهُ كَفَاسِدِ

البيع ، وَمَقْبَضُ السُّفْتَجَةِ أَمِينٌ فِيمَا قَبِضَ ضَمِينٌ فِيمَا اسْتَهْلَكَ ،
وَكِلَّا هُمَا جَائِزٌ إِلَّا بِالشَّرْطِ . وَلَيْسَ لِمَنْ تَعْذَرَ عَلَيْهِ اسْتِيقَاءُ حَقِّهِ
حَبْسٌ حَقٌّ خَصْمِهِ ، وَلَا اسْتِيقَاؤُهُ إِلَّا بِحُكْمِ «غَالِبًا» ، وَكُلُّ دَيْنِ
اسْتَوَيَا تَسَاقَطَا .

(فَصْلٌ) وَيَجِبُ رَدُّ الْقَرْضِ ، وَالرَّهْنِ ، وَالغَصْبِ ، وَالْمُسْتَأْجِرِ ،
وَالْمُسْتَعَارِ ، وَالْحَقُّ الْمُؤَجَّلُ وَالْمُعَجَّلُ ، وَالْكَفَالَةُ بِالْوَجْهِ إِلَى
مَوْضِعِ الْابْتِداءِ «غَالِبًا» ، لَا الْمَعِيبُ ، وَالْوَدِيعَةُ ، وَالْمُسْتَأْجِرُ
عَلَيْهِ ، وَكُلُّ دَيْنٍ لَمْ يُلْزَمْ بِعَقْدٍ ، وَالْقِصَاصُ فَحَيْثُ أَمْكَنَ ، وَيَجِبُ
قَبْضُ كُلِّ مُعَجَّلٍ مُسَاوٍ ، إِلَّا مَعَ خَوفِ ضَرَرٍ أَوْ غَرَامَةٍ ، وَيَتَضَيَّقُ
رَدُّ الغَصْبِ وَنَحْوُهِ قَبْلَ الْمُرَاضَاةِ ، وَالْدَّيْنُ بِالْطَّلَبِ ؛ فَيَسْتَحِلُّ
مَنْ مَطَلَ ؛ وَلَوْ فِي حَقِّ اللَّهِ .

بَابُ السَّلَامِ

لَا يَصِحُّ فِي عَيْنٍ أَوْ مَا يَعْظُمُ تَفَاوْتُهُ، وَمَا يَحْرُمُ فِيهِ النَّسَاءُ،
وَيَصِحُّ فِيمَا عَدَا ذَلِكَ بِشُرُوطٍ ..

الْأَوَّلُ: ذِكْرُ قَدْرِ الْمُسْلِمِ فِيهِ، وَجِنْسِهِ، وَنَوْعِهِ، وَصِفَتِهِ، وَمَالُهُ
طُولُ وَعَرْضُ وَرِقَّةٍ وَغُلْظُ بَيْنَتْ مَعَ الْجِنْسِ.

الثَّانِي: مَعْرِفَةُ إِمْكَانِهِ لِلْحُلُولِ، وَإِنْ عُدِمَ حَالَ الْعَقْدِ.

الثَّالِثُ: كَوْنُ الشَّمِنِ مَقْبُوضًا فِي الْمَجْلِسِ تَحْقِيقًا، وَيَصِحُّ بِكُلِّ
مَالٍ.

الرَّابِعُ: الْأَجْلُ الْمَعْلُومُ، وَأَقْلَهُ ثَلَاثَ.

الْخَامِسُ: تَعِينُ الْمَكَانِ قَبْلَ التَّفَرُّقِ، وَتَجْوِيزُ الرِّبِّ
وَالْخُسْرَانِ.

وَمَتَى بَطَلَ لِفَسْخٍ أَوْ عَدَمِ جِنْسٍ لَمْ يُؤْخَذْ إِلَّا رَأْسُ الْمَالِ.
وَإِذَا اخْتَلَفَ الْبَائِعَانِ؛ فَالْقَوْلُ فِي الْعَقْدِ لِمُنْكَرِ وُقُوعِهِ،

وَفَسْخِهِ، وَفَسَادِهِ، وَالخِيَارِ، وَالْأَجَلِ، وَأَطْوَلِ الْمُدَّتَيْنِ وَمُضِيَّهَا.
وَفِي الْمَبِيعِ لِمُنْكِرِ قَبْضِهِ، وَتَسْلِيمِهِ كَامِلًا، وَتَعْيِيْهِ، وَمِنْ قَبْلِ
الْقَبْضِ فِيمَا يَحْتَمِلُ، وَالرِّضَاءُ بِهِ.

وَأَمَّا فِي جِنْسِ الْمَبِيعِ، وَعَيْنِهِ، وَنَوْعِهِ، وَصِفَتِهِ، وَمَكَانِهِ؛ قَبْلَ
الْقَبْضِ - لَا بَعْدَهُ - وَلَا يَبْيَنَهُ؛ فَيَتَحَالَّفَانِ وَيَبْطُلُ.

وَفِي الشَّمَنِ لِمُدَّعِيِّ مَا يَتَعَامِلُ بِهِ فِي الْبَلَدِ ثُمَّ لِلْبَائِعِ فِي نَفِيِّ
قَبْضِهِ، وَفِي قَدْرِهِ وَجِنْسِهِ وَنَوْعِهِ وَصِفَتِهِ، قَبْلَ تَسْلِيمِ الْمَبِيعِ لَا
بَعْدَهُ فَلِلْمُشْتَرِيِّ.

* * *

كتاب الشفعة

(فصل) تَجِبُ فِي كُلِّ عَيْنٍ مُلْكَتْ بِعَقْدِ صَحِحٍ، بِعَوْضٍ مَعْلُومٍ مَا لِعَلَى أَيِّ صِفَةٍ كَانَتْ، لِكُلِّ شَرِيكٍ مَالِكٍ فِي الْأَصْلِ، ثُمَّ الشُّرُبُ، ثُمَّ الطَّرِيقُ، وَلَا تَرْتِيبٌ فِي الْطَّلَبِ، وَلَا فَضْلٌ بِتَعَدُّدِ السَّبِبِ وَكَثْرَتِهِ بِلِ بُخُصُوصِهِ، وَتَبْثِيتُ الْبَيْعِ، وَتُسْتَحْقُ الْطَّلَبُ، وَتُمْلَكُ بِالْحُكْمِ أَوِ التَّسْلِيمِ طَوْعاً.

(فصل) وَتَبْطُلُ بِالتَّسْلِيمِ، إِلَّا لِأَمْرٍ فَارْتَقَعَ، أَوْ لَمْ يَقْعُ، وَبِتَمْلِكِهَا الْغَيْرُ، وَلَوْ بِعَوْضٍ وَلَا يَلْزَمُ، وَبِتَرْكِ الْحَاضِرِ الْطَّلَبُ فِي الْمَجْلِسِ بِلَا عُذْرٍ، وَبِتَوْلِي الْبَيْعِ لَا إِمْضَائِهِ، وَبِطَلَبِ مَنْ لَيْسَ لَهُ طَلَبٌ أَوْ الْمَبِيعُ بِغَيْرِهَا، أَوْ بِغَيْرِ لَفْظِ الْطَّلَبِ عَالِمًا، أَوْ بَعْضِهِ وَلَوْ بِهَا «غَالِبًا» إِنْ اتَّحَدَ الْمُشْتَرِي وَلَوْ لِجَمَاعَةٍ وَمِنْ جَمَاعَةٍ،

وَبِخُرُوجِ السَّبِّبِ عَنْ مِلْكِهِ قَبْلَ الْحُكْمِ بِهَا، وَبِتَرَاجِي الْغَائِبِ
مَسَافَةً ثَلَاثٍ فَمَا دُونَ عَقِيبَ شَهادَةٍ «مُطْلَقاً»، أَوْ خَبَرٍ يُثْمِرُ الظَّنَّ
دِينًا فَقَطْ عَنِ الْطَّلَبِ أَوِ السَّيْرِ أَوِ الْبَعْثِ بِلَا عُذْرٍ مُوجِبٍ قَدْرًا
يُعَدُّ بِهِ مُتَرَاجِيًّا.

(فَصْلٌ) وَلَا تَبْطُلُ بِمَوْتِ الْمُشْتَرِيِّ «مُطْلَقاً»، وَلَا الشَّفَعِيُّ بَعْدَ
الْطَّلَبِ، أَوْ قَبْلَ الْعِلْمِ، أَوِ التَّمْكُنِ، وَلَا يُتَفَرِّطُ الْوَلِيُّ وَالرَّسُولُ،
وَلَا بِالتَّقَاعِيلِ «مُطْلَقاً»، وَلَا بِالْفَسْخِ بَعْدَ الْطَّلَبِ، وَيَمْتَنَعُونَ بَعْدَهُ،
وَلَا تَبْطُلُ بِالشَّرَاءِ لِنَفْسِهِ، أَوِ لِغَيْرِهِ، وَيَطْلُبُ نَفْسَهُ، وَلَا يُسَلِّمُ
إِلَيْهَا.

(فَصْلٌ) وَلِلْمُشْتَرِيِّ قَبْلَ الْطَّلَبِ الْاِنْتِفَاعُ وَالْاِتْلَافُ - لَا بَعْدُهُ -
لَكِنْ لَا ضَمَانَ لِلْقِيمَةِ، وَلَوْ أَتَنَفَّ، وَلَا أُجْرَةٌ وَإِنْ اسْتَعْمَلَ إِلَّا بَعْدَ
الْحُكْمِ أَوِ التَّسْلِيمِ، وَلِلشَّفَعِيِّ الرَّدُّ يُمْثِلُ مَا يَرُدُّ بِهِ الْمُشْتَرِيِّ،
إِلَّا الشَّرْطُ، وَنَقْضُ مُقَاسِمَتِهِ، وَوَقْفُهُ، وَبَيْعُهُ؛ فَإِنْ تُنُوشَ شَفَعَ

بِمَدْفُوعٍ مِنْ شَاءَ، فَإِنْ أَطْلَقَ فَبِالْأَوَّلِ، وَيَرِدُ ذُو الْأَكْثَرِ لِذِي الْأَقْلِ،
وَعَلَيْهِ مِثْلُ الثَّمَنِ النَّقْدِ المَدْفُوعِ قَدْرًا وَصِفَةً، وَمِثْلُ الْمُثْلِي
جِنْسًا وَصِفَةً، وَقِيمَةُ الْقِيمِيِّ، وَتَعْجِيلُ الْمُؤْجَلِ، وَغَرَامَةُ زِيَادَةِ
فَعَلَهَا الْمُشْتَرِي قَبْلَ الْطَّلَبِ؛ لِلنَّمَاءِ لَا لِبَقاءِ، وَقِيمَةُ غَرْسِهِ وَبِنَائِهِ
وَزَرْعِهِ قَائِمًا لَا بَقَاءَ لَهُ إِنْ تَرَكَهُ، وَأَرْشُ نُقْصَانِهَا إِنْ رَفَعَهُ، أَوْ بَقَاءُ
الزَّرْعِ بِالْأَجْرَةِ، وَلَهُ الْفَوَائِدُ الْأَصْلِيَّةُ إِنْ حُكِمَ لَهُ، وَهِيَ مُتَّصِّلَةُ،
وَيَحْتَطُ عَنْهُ كُلَّ مَا نَقَصَ بِفَعْلِهِ أَوْ بِفَعْلِ غَيْرِهِ، وَقَدْ اعْتَاضَ.

(فَصْلٌ) وَإِنَّمَا يُؤْخَذُ الْمَبِيعُ قَسْرًا بَعْدَ الْحُكْمِ فَهُوَ كَالْأَمَانَةِ،
أَوِ التَّسْلِيمِ وَالْقَبُولِ بِاللَّفْظِ فَهُوَ كَالْمَبِيعِ فَيُؤْخَذُ مِنْ حَيْثُ وُجِدَ،
وَيُسَلِّمُهُ مَنْ هُوَ فِي يَدِهِ، وَإِلَّا فَغَصْبٌ إِلَّا لِقَبْضِ الثَّمَنِ، وَيُحَكِّمُ
لِلْمُوسِرِ وَلَوْ فِي غَيْبَةِ الْمُشْتَرِيِّ، وَيُمْهَلُ عَشْرًا.

وَلَا تُبْطِلُ بِالْمَطْلِ إِلَّا لِشَرْطٍ، وَلِلْمُلْتَسِ مَشْرُوطًا بِالْوَفَاءِ؛ لِأَجَلٍ
مَعْلُومٍ، وَلِلْحَاضِرِ فِي غَيْبَةِ الْأُولَى، وَمَتَى حَضَرَ حُكْمَ لَهُ وَهُوَ

مَعَهُ كَالْمُشْتَرِي مَعَ الشَّفِيعِ، وَلِلْوَكِيلِ وَإِنْ طَلَبَ الْمُشْتَرِي يَمِينَ
الْمُوَكِّلِ الْغَايِبِ فِي نَفْيِ التَّسْلِيمِ أَوِ التَّقْصِيرِ، وَالْحَطُّ وَالْإِبْرَاءُ
وَالْإِحْلَالُ مِنَ الْبَعْضِ قَبْلَ الْقَبْضِ يَلْحُقُ الْعَقْدَ لَا بَعْدَهُ، وَلَا الْهِبَةَ
وَنَحْوَهَا «مُطْلَقاً».

وَالْقَوْلُ لِلْمُشْتَرِي فِي قَدْرِ الشَّمَنِ، وَجِنْسِهِ، وَنَفْيِ السَّبَبِ
وَمِلْكِهِ، وَالْعُذْرِ فِي التَّرَاجِي وَالْحَطُّ، وَكَوْنِهِ قَبْلَ الْقَبْضِ،
وَلِلشَّفِيعِ فِي قِيمَةِ الشَّمَنِ الْعَرْضِ التَّالِفِ، وَنَفْيِ الصَّفَقَتَيْنِ.

كِتَابُ الْإِجَارَةِ

إِنَّمَا تَصِحُّ فِيمَا يُمْكِنُ الْأَنْتِفَاعُ بِهِ، وَلَوْ مُشَاعِاً، وَفِي مَنْفَعَةٍ
 مَقْدُورَةٍ لِلأَجِيرِ غَيْرَ وَاجِبَةٍ عَلَيْهِ، وَلَا مَحْظُورَةٍ.
 وَشَرْطٌ كُلُّ مُؤَجِّرٍ: وَلَا يَتَّهِى، وَتَعِينُهُ، وَمُدْتَهُ أَوْ مَا فِي حُكْمِهَا،
 وَأَوْلُ مُطْلَقِهَا وَقْتُ الْعَقْدِ، وَأَجْرَتِهِ، وَتَصِحُّ مَنْفَعَةً، وَمَا يَصِحُّ ثُمَّاً
 وَمَنْفَعَتِهِ إِنْ اخْتَلَفَتْ وَضَرَرُهَا، وَيَجُوزُ فِعْلُ الْأَقْلِ ضَرَرًا، وَإِنْ
 عَيْنَ غَيْرِهِ. وَيَدْخُلُهَا الْخِيَارُ، وَالتَّخْيِيرُ، وَالْتَّعْلِيقُ، وَالتَّضْمِينُ
 «غَالِبًا». وَيَجِبُ الرَّدُّ وَالتَّخْلِيةُ فَوْرًا، وَإِلَّا ضُمِّنَ هُوَ وَأَجْرَهُ مِثْلِهِ،
 وَإِنْ لَمْ يَنْتَفِعْ إِلَّا لِعُذْرٍ، وَمُؤْنَهُمَا، وَمُدَدَّةُ التَّخْلِيةِ عَلَيْهِ.
 (فَصِلٌ) وَإِنَّمَا تُسْتَحْقِقُ أَجْرَةُ الْأَعْيَانِ بِاسْتِيْفَاءِ الْمَنَافِعِ أَوْ التَّخْلِيةِ
 الصَّحِيحَةِ، فَإِنْ تَعَذَّرَ الْأَنْتِفَاعُ لِعَارِضٍ فِي الْعَيْنِ سَقَطَ بِحِصْنِهَا،

وَعَلَى الْمَالِكِ الْإِصْلَاحُ؛ فَإِنْ تَعَذَّرَ فِي الْمُدَّةِ سَقْطٌ بِحَصْتِهَا،
وَإِذَا عَقَدَ لاثْتَيْنِ؛ فَلَلأَوْلِ إِنْ تَرَبَّا، وَلِلْمُسْتَأْجِرِ الْقَابِضِ التَّأْجِيرُ
إِلَى غَيْرِ الْمُؤْجِرِ لِمِثْلِ مَا اكْتَرَى وَبِمِثْلِهِ وَإِلَّا فَلَا، إِلَّا يَادِنْ أَوْ زِيَادَةٍ
مُرْغِبٍ، وَلَا يَدْخُلُ عَقْدٌ عَلَى عَقْدٍ أَوْ نَحْوِهِ إِلَّا فِي الْأَعْمَالِ، وَمَا
تَعَيَّبَ تُرَكَ فَوْرًا وَلَوْ خَشِيَ تَلْفَ مَالَهُ لَا نَفْسَهُ، وَإِلَّا كَانَ رِضَىًّا،
وَمِنْهُ نُقْصَانٌ مَاءِ الْأَرْضِ النَّاقِصِ لِلزَّرْعِ لَا المُبْطَلُ لَهُ أَوْ لِبَعْضِهِ
فَسَقْطٌ كُلُّهَا أَوْ بِحَصْتِهِ.

(فَصْلٌ) وَإِذَا اكْتَرَى لِلْحَمْلِ فَعِينَ الْمَهْمُولُ ضُمِّنَ، إِلَّا مِنَ
الْغَالِبِ، وَلَزِمَ إِبْدَالُ حَامِلِهِ إِنْ تَلَفَّ بِلَا تَفْوِيتَ غَرَضٍ، وَالسَّيْرُ
مَعْهُ، وَلَا يُحَمِّلُ غَيْرَهُ، وَإِذَا امْتَنَعَ الْمُكْتَرِي وَلَا حَاكِمٌ فَلَا أُجْرَةَ،
وَالْعَكْسُ إِنْ عُيِّنَ الْحَامِلُ وَحْدَهُ، إِلَّا لِشَرْطٍ أَوْ عُرْفٍ فِي السُّوقِ
فَيَتَبَعُهُ ضَمَانُ الْحَمْلِ، وَلَا يَضْمِنُ بِالْمُخَالَفَةِ إِلَى مِثْلِ الْحَمْلِ أَوِ
الْمَسَافَةِ قَدْرًا وَصِفَةً، فَإِنْ زَادَ مَا يُؤْثِرُ ضَمِّنَ الْكُلَّ وَأُجْرَةَ الزِّيَادَةِ،

فَإِنْ حَمَلَهَا الْمَالِكُ فَلَا ضَمَانَ وَلَوْ جَاهِلًا، وَكَذَا الْمُدَّةُ وَالْمَسَافَةُ،
وَلَا بِالْإِهْمَالِ لِخَشْيَةِ تَلَفِّهِمَا.

بَابُ إِجَارَةِ الْأَكْمَيْنَ

(فصل) إذا ذُكرتِ الْمُدَّةُ وَحْدَهَا أَوْ مُتَقَدِّمَةٌ عَلَى الْعَمَلِ
فَالْأَجْرُ خَاصٌ لِلْأَجْرَةِ بِمُضِيِّهَا إِلَّا أَنْ يَمْتَنَعَ، أَوْ يَعْمَلُ لِلْغَيْرِ
وَالْأَجْرَةُ لَهُ، وَلَا يَضْمَنُ إِلَّا لِتَفْرِيطٍ أَوْ تَأْجِيرٍ عَلَى الْحَفْظِ، وَيَقْسَمُ
مَعِيَّهُ وَلَا يُبَدِّلُ، وَتَصِحُّ لِلْخِدْمَةِ، وَيَعْمَلُ الْمُعْتَادُ وَالْعُرْفُ لَا
بِالْكِسْوَةِ وَالنَّفَقَةِ لِلْجَهَالَةِ، وَالظُّرُورُ كَالْخَاصِّ فَلَا تُشَرِّكُ فِي الْعَمَلِ
وَاللَّبَنِ إِلَّا أَنَّهَا تَضْمَنُ مَا ضَمِنَتْ.

(فصل) فَإِنْ قُدِّمَ الْعَمَلُ فَمُشَرِّكٌ، وَتَفَسِّدُ إِنْ نُكَرَ «مُطَلَّقاً»،
أَوْ عُرِّفَ إِلَّا فِي الْأَرْبَعَةِ، وَتَصِحُّ إِنْ أَفْرِدَ الْعَمَلُ مُعْرَفًا إِلَّا فِيهَا

فَيُذْكَرَانِ مَعًا، وَهُوَ فِيهِمَا يَضْمَنُ مَا قَبِضَهُ إِلَّا مِنَ الْغَالِبِ أَوْ بِسَبَبِ
مِنَ الْمَالِكِ، كَإِنَاءٍ مَكْسُورٍ أَوْ سُحْنَ فَاحْشَأَ، وَلَهُ الْأُجْرَةُ بِالْعَمَلِ
وَحْبَسُ الْعَيْنِ لَهَا، وَالضَّمَانُ بِحَالِهِ، وَلَا تَسْقُطُ إِنْ ضَمْنَهُ مَصْنُوعًا
أَوْ مَحْمُولًا، وَعَلَيْهِ أَرْشُ يَسِيرٌ نَقْصٌ بِصَنْعَتِهِ، وَفِي الْكَثِيرِ يُخِيرُ
الْمَالِكُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ القيمةِ، وَلَا أَرْشٌ لِلسَّرَايَةِ عَنِ الْمُعْتَادِ مِنْ بَصِيرٍ،
وَالْدَّاهِبُ فِي الْحَمَامِ بِحَسْبِ الْعُرْفِ.

(فصل) وَلِلأَجِيرِ الْاسْتِنَابُ فِيمَا لَا يَخْتَلِفُ بِالْأَشْخَاصِ إِلَّا
لِشَرْطٍ أَوْ عُرْفٍ وَيَضْمَنَانِ مَعًا، وَإِذَا شُرِطَ عَلَى الشَّرِيكِ الْحَفْظُ
ضَمِنَ كَالْمُشْتَرَكِ.

(فصل) وَالْأُجْرَةُ فِي الصَّحِيحَةِ تُمْلَكُ بِالْعَقْدِ؛ فَتَبْتَعُهَا أَحْكَامُ
الْمِلْكِ، وَتَسْتَقِرُ بِمُضِيِّ الْمُدَّةِ، وَتُسْتَحْقَقُ بِالْتَّعْجِيلِ أَوْ شَرْطِهِ،
وَتَسْلِيمِ الْعَمَلِ، أَوْ اسْتِيْفَاءِ الْمَنَافِعِ، أَوِ التَّمْكِينِ مِنْهَا بِلَا مَانِعِ،
وَالْحَاكِمُ فِيهَا يُجْبِرُ الْمُمْتَنَعَ، وَتَصِحُّ بَعْضُ الْمَحْمُولِ وَنَحْوِهِ

بَعْدَ الْحَمْلِ؛ قِيلَ: لَا يَمْعُولُ بَعْدَ الْعَمَلِ، وَفِي الْفَاسِدَةِ أُجْرَةُ الْمِثْلِ وَلَا تُسْتَحِقُ إِلَّا بِاسْتِيفَاءِ الْمَنَافِعِ فِي الْأَعْيَانِ، وَتَسْلِيمُ الْعَمَلِ فِي الْمُشْتَرِكِ.

(فصل) وَلَا تَسْقُطُ بِجَحْدِ الْمَعْمُولِ فِيهِ فِي الصَّحِيحَةِ «مُطْلَقاً»، وَفِي الْفَاسِدَةِ إِنْ عَمِلَ قَبْلَهُ، وَتَسْقُطُ فِي الصَّحِيحَةِ بِتَرْكِ الْمَقْصُودِ وَإِنْ فَعَلَ الْمُقْدَمَاتِ، وَبَعْضُهَا بِتَرْكِ الْبَعْضِ، وَمَنْ خَالَفَ فِي صِفَةِ الْعَمَلِ بِلَا اسْتِهْلَاكٍ أَوْ فِي الْمُدَّةِ لِتَهْوِينِ أَوْ عَكْسِهِ فَلَهُ الْأَقْلُ أَجِيرًا، وَعَلَيْهِ الْأَكْثُرُ مُسْتَأْجِرًا.

(فصل) وَلِكُلِّ مِنْهُمَا فَسْخُ الْفَاسِدَةِ الْمُجْمَعِ عَلَى فَسَادِهَا بِلَا حَاكِمٍ، وَالصَّحِيحَةُ بِأَرْبَعَةِ: بِالرُّؤْيَا، وَالْعَيْبِ، وَبُطْلَانِ الْمُنْفَعَةِ، وَالْعُذْرِ الزَّائِلِ مَعَهُ الْغَرَضِ بِعَقْدِهَا، وَمِنْهُ مَرَضٌ مَنْ لَا يَقُولُ بِهِ إِلَّا الْأَجِيرُ وَالْحَاجَةُ إِلَى ثَمَنِهِ، وَلَا تَنْفَسْخُ بِمَوْتِ أَيِّهِمَا «غَالِبًا»، وَلَا بِحَاجَةِ الْمَالِكِ إِلَى الْعَيْنِ، وَلَا بِجَهْلِ قَدْرِ مَسَافَةِ جَهَةِ، وَكِتابٌ

ذِكْرٌ لِّقَبِئُهُمَا لِلْبَرِيدِ وَالنَّاسِخِ.

وَلَا يَسْتَحْقُهَا الْمُتَبَرِّعُ وَلَا الْأَجِيرُ حَيْثُ عَمِلَ غَيْرُهُ لَا عَنْهُ، أَوْ
بَطَلَ عَمَلُهُ قَبْلَ التَّسْلِيمِ، وَتَلَزُمُ مُسْتَعْمِلَ الصَّغِيرِ فِي غَيْرِ الْمُعْتَادِ
وَلَوْ أَبَا، وَيَقُولُ عَنْهَا إِنْفَاقُ الْوَلِيِّ فَقَطْ بَيْنَهُمَا. وَتَحْرُمُ عَلَى وَاجِبٍ
أَوْ مَحْظُورٍ مَشْرُوطٍ، أَوْ مُضْمِرٍ تَقْدَمَ أَوْ تَأْخَرَ «غَالِبًا»، فَتَصِيرُ
كَالْعَصْبِ إِلَّا فِي الْأَرْبَعَةِ.

(فَصْلٌ) وَالْبَيْنَةُ عَلَى مُدَعِّي أَطْوَلِ الْمُدَّتَيْنِ، وَمُضِيِّ الْمُتَفَقِّ
عَلَيْهَا، وَعَلَى الْمُعِينِ لِلْمَعْمُولِ فِيهِ، وَعَلَى الْمُشْتَرِكِ فِي قَدْرِ
الْأُجْرَةِ، وَرَدًّا مَا صَنَعَ، وَإِنَّ الْمُتْلِفَ غَالِبٌ إِنْ أَمْكَنَ الْبَيْنَةُ عَلَيْهِ،
وَعَلَى الْمَالِكِ فِي الإِجَارَةِ وَالْمُخَالَفَةِ وَقِيمَةِ التَّالِفِ وَالْجَنَاحِيةِ
كَالْمُعَالَجِ، وَالْقَوْلُ لِلْمُسْتَأْجِرِ فِي الرَّدِّ وَالْعَيْنِ وَقَدْرِ الْأُجْرَةِ،
وَلِمُدَعِّي الْمُعْتَادِ مِنَ الْعَمَلِ بِهَا.

(فَصْلٌ) وَلَا يَضْمِنُ الْمُسْتَأْجِرُ وَالْمُسْتَعِيرُ وَالْمُسْتَامُ «مُطْلَقاً»،

وَالْمُشَرِّكُ الْعَالِبُ إِنْ لَمْ يُضْمِنُوا، وَيَضْمَنُ الْمُشَرِّكُ غَيْرَ الْعَالِبِ،
وَالْمُتَعَاطِي، وَالْبَاعِثُ قَبْلَ التَّسْلِيمِ، وَالْمُرْتَهِنُ، وَالْغَاصِبُ،
وَإِنْ لَمْ يُضْمِنُوا، وَعَكْسُهُمُ الْخَاصُّ، وَمُسْتَاجِرُ الْآلَةِ ضِمنَ
أَثْرِ الْاسْتِعْمَالِ، وَالْمُضَارِبُ، وَالْوَدِيعُ، وَالْوَصِيُّ، وَالْوَكِيلُ،
وَالْمُلْتَقِطُ. وَإِذَا أَبْرَى الْبَصِيرُ مِنَ الْخَطَا، وَالْغَاصِبُ، وَالْمُشَرِّكُ
«مُطْلَقاً» بِرُئُوا، لَا الْمُتَعَاطِي وَالْبَاعِثُ قَبْلَ التَّسْلِيمِ، وَالْمُتَرَبِّعُ مِنَ
الْعُيُوبِ جُمْلَةً، وَالْمُرْتَهِنُ صَحِيحًا.

بَابُ الْأَحْيَاءِ وَالْتَّحَجْرِ

(فَصْلٌ) وَلِلْمُسْلِمِ فَقْطُ الْاسْتِقْلَالُ يَأْخِيَاءِ أَرْضٍ لَمْ يَمْلِكْهَا،
وَلَا تَحْجَرَهَا مُسْلِمٌ، وَلَا تَعْلَقَ بِهَا حَقٌّ، وَبِإِذْنِ وَلِيِّ الْأَمْرِ، فِيمَا لَمْ
يَتَعَيَّنْ ذُو الْحَقِّ فِيهِ، وَإِلَّا فَالْمُعَيْنُ.

(فَصْلٌ) وَيَكُونُ بِالْحَرْثِ وَالزَّرْعِ، أَوِ الْغَرْسِ، أَوِ إِزَالَةِ الْخَمَرِ وَالتَّنْقِيَةِ، أَوِ اتَّخَادِ حَائِطٍ، أَوْ خَنْدَقٍ قَعِيرٍ، أَوْ مُسَنَّى لِلْغَدِيرِ مِنْ ثَلَاثَ جَهَاتٍ، وَبِحَفْرٍ فِي مَعْدِنٍ أَوْ غَيْرِهِ، وَيُعَتَّبُ قَصْدُ الْفِعْلِ لَا التَّمْلُكُ، وَيُثْبَتُ بِهِ الْمُلْكُ.

وَالْتَّحْجُرُ بِضَرْبِ الْأَعْلَامِ فِي الْجَوَانِبِ، وَيُثْبَتُ بِهِ الْحَقُّ لَا الْمُلْكُ؛ فَيُبَيِّحُ أَوْ يَهُبُ لَا بِعُوَضٍ، وَلَهُ مَنْعُهُ وَمَا حَازَ، وَلَا يَبْطُلُ قَبْلَ مُضِيِّ ثَلَاثَ سِنِينَ إِلَّا يَبْطَالُهُ، وَلَا بَعْدَهَا إِلَّا بِهِ، أَوْ يَبْطَالُهُ وَلِيُّ الْأَمْرِ، وَالشَّجَرُ فِيهِ، وَفِي غَيْرِهِ كَلَّا وَلَوْ مُسَبَّلاً.

بَابُ الْمَضَارِبَةِ

شُرُوطُهَا: الْإِيجَابُ بِلَفْظِهَا، أَوْ مَا فِي حُكْمِهِ. وَالْقُبُولُ أَوِ الْأَمْتَالُ بَيْنَ جَائزَيِّ التَّصْرِيفِ عَلَى مَعْلُومٍ نَقْدٍ يُتَعَامِلُ بِهِ حَاضِرٍ،

أو في حكمه، وتفصيل كيفية الربح.

(فصل) ويدخلها التوثيق والحجر عما شاء المالك فيتمثل العامل، وإلا ضمن التالف، ولو في مطلقها كل تصرف إلا المضاربة والقرض.

(فصل) ومؤن المال كلها من ربحه، ثم من رأسه، وكذلك مؤن العامل وخادمه المعتادة في السفر فقط، مهمما اشتغل بها، ولم يجوز استغراق الربح، ولا ينفرد باخذ حصته، ويملكها بالظهور فيتبعها أحكام الملك وإنما تستقر بالقسمة.

ولايدخل في مالها إلا ما اشتري بعده عقداً بينتها أو بمالها، ولو بلا نية، ولا ينزع بالغبن المعتاد ولا بعزله، والمال عرض يجوز الربح فيه.

وبطلي بموت المالك؛ فيسلم العامل الحاصل من نقد أو عرض تيقن لا ربح فيه فوراً، وإلا ضمن، وبموت العامل، وعلى

وَارِثَهُ، وَلَهُ كَذَلِكَ، وَالْقَوْلُ لِلْمَالِكِ فِي كَيْفِيَّةِ الرِّبْحِ، وَفِي أَنَّ الْمَالَ قَرْضٌ لَا قِرَاضٌ، وَلِلْعَامِلِ فِي رَدِ الْمَالِ وَتَلْفِهِ فِي الصَّحِيحَةِ، وَفِي قَدْرِهِ، وَخُسْرِهِ، وَرِبْحِهِ، وَلِمُدَّعِي الْمَالِ وَدِيْعَةً مِنْهُمَا.

بَابُ شُرْكَةِ الْأَمْلَاكِ

(فصل) يُجْبِرُ رَبُ السُّفْلِ عَلَى إِصْلَاحِهِ؛ لِيَتَنْتَعِ رَبُ الْعُلُوِ؛ فَإِنْ غَابَ أَوْ أَعْسَرَ أَوْ تَمَرَّدَ فَهُوَ، وَيَحْبِسُهُ أَوْ يُكْرِيْهُ أَوْ يَسْتَعْمِلُهُ بِعُرْمِهِ، وَلِكُلِّ أَنْ يَفْعَلَ فِي مِلْكِهِ مَا لَا يَضُرُّ بِالآخَرِ مِنْ تَعْلِيهِ وَبَيْعِهِ وَغَيْرِهِمَا وَيَضْمَنُ مَا أَمْكَنَهُ دَفْعَهُ مِنْ إِضْرَارِ نَصِيبِهِ، وَإِذَا تَدَاعَيَا السَّقَفَ فَبَيْنَهُمَا، وَالْعَرْمُ لِلأَعْلَى.

(فصل) وَلَا يُجْبِرُ الْمُمْتَنَعُ مِنْ إِحْدَادِ حَائِطٍ بَيْنَ الْمِلْكَيْنِ، أَوْ عَنْ قِسْمَتِهِ بَلْ عَلَى إِصْلَاحِهِ، وَلَا يَفْعَلُ أَيْهُمَا فِيهِ غَيْرَ مَا وُضِعَ

لَهُ، وَلَا يَبْتُ حَقُّ بَيْدَ، وَلَا يُضِيقُ قَرَارُ السَّكَةِ النَّافِذَةِ وَلَا هَوَأُهَا
بِشَيْءٍ، وَإِنْ اتَّسَعْتِ إِلَّا بِمَا لَا ضَرَرَ فِيهِ لِمَصْلَحةٍ عَامَّةٍ بِإِذْنِ وَلِيِّ
الْأَمْرِ، أَوْ خَاصَّةٍ فِيمَا شَرَعُوهُ كَالْمِيزَابِ، وَالسَّبَابَاطِ، وَالرَّوْشَنِ،
وَالدَّكَّةِ، وَالْمِسِيلِ، وَالبَالُوْعَةِ، وَلَا المُنْسَدَّةِ إِلَّا بِإِذْنِ الشُّرَكَاءِ.
(فَصِلُّ) وَإِذَا اشْتُرِكَ فِي أَصْلِ النَّهَرِ أَوْ مَجَارِي الْمَاءِ قُسْمَ
عَلَى الْحِصَصِ؛ إِنْ تَمَيَّزَتْ وَإِلَّا مُسْحَتِ الْأَرْضُ، وَلِذِي الصُّبَابَةِ
مَا فَضَلَ عَنْ كِفَائِيَّةِ الْأَعْلَى فَلَا يُصْرَفُ عَنْهُ، وَمَنْ فِي مِلْكِهِ حَقُّ
مَسِيلٍ، أَوْ إِسَاحَةٌ لَمْ يَمْنَعْ الْمُعْتَادَ وَإِنْ ضَرَّ، وَعَلَيْهِ إِصْلَاهُ،
وَيُمْنَعُ الْمُحِيَّيِّ لِحَرِيمِ الْعَيْنِ وَالْبَئْرِ وَالْمِسِيلِ وَالدَّارِ، لَا مَنْ
سَقَى بِنَصْبِيهِ غَيْرَ ذَاتِ الْحَقِّ، إِلَّا لِإِضْرَارٍ، وَيُمْلِكُ الْمَاءُ بِالنَّقلِ
وَالْإِحْرَازِ فَتَتَبعُهُ أَحْكَامُ الْمِلْكِ وَمَا سِوَى ذَلِكَ فَحَقٌّ لِمَنْ سَبَقَ
إِلَيْهِ قَدْرُ كِفَائِيَّتِهِ، وَلَوْ مُسْتَخْرَجًا مِنْ مِلْكٍ فِي الْأَصْحَاحِ.

بَابُ الْقِسْمَةِ

(فصل) يُشترطُ في الصحة: حضور المالكين أو نائبيهم أو إجازتهم، وتقويم مختلف، وتقدير المستوى، ومصير النصيب إلى المالك أو المنصوب الأمين، واستيفاء المرافق على وجه لا يضر أي الشريكين حسب الإمكان، وألا تتناول تركة مستغرقة بالدين، وفي الإجبار توقيه النصيب من الجنس إلا لضرورة، وألا تتبعها قسمة إلا بالمراضة فيها.

(فصل) وهي في المختلف كالبيع في الرد بالخيارات، والرجوع بالمستحق. وفي المستوى إفراز، ولا يجانون إن عدم ضرها، ولا رجوع إن فعلوا. ويكتفي قسماً وعدلان، والأجرة على الحصص، ويهأيا ما تضره، ويحصص كُل جنس في الأجناس، وبعض في بعض في الجنس، ولا يدخل حق لم يذكر؛ فيبقى كما كان، وعلى رب الشجرة أن يرفع أغصانها عن

١٢٩ | حِلْقُ الْأَنْهَارِ
كتاب الإجارة

أَرْضِ الْغَيْرِ؛ فَإِنِ ادْعَى الْهَوَاءَ حَقًا فَالْبَيِّنَةُ عَلَيْهِ، وَهِيَ عَلَى مُدَعِّي
الْغَبْنِ وَالضَّرِّ وَالْغَلْطِ، وَلَا تُسْمَعُ مِنْ حَاضِرٍ فِي الغَبْنِ.

* * *

كِتَابُ الرَّهْنِ

شُرُوطُهُ: العَقْدُ بَيْنَ جَائزِي التَّصَرُّفِ، وَلَوْ مُعَلَّقاً أَوْ مُؤَقَّتاً،
وَيَلْغُو شَرْطُ خِلَافِ مُوجِبِهِ، وَفِيهِ الْخِيَارَاتُ وَالْقَبْضُ فِي
الْمَجْلِسِ أَوْ غَيْرِهِ بِالتَّرَاضِيِّ، وَيَسْتَقِرُ بِثُبُوتِ الدِّينِ، وَكَوْنِهِ مِمَّا
يَصْحُ شَهَادَةُ بِيعِهِ.

(فصل) وَهُوَ كَالْوَدِيعَةِ إِلَّا فِي جَوَازِ الْحَبْسِ، وَإِنَّهُ فِي العَقْدِ
الصَّحِيحِ، وَلَوْ مُسْتَأْجِراً، أَوْ مُسْتَعَارًا لِذَلِكَ، مَضْمُونٌ كُلُّهُ ضَمَانَ
الرَّهْنِ إِنْ تَلَفَ بِأَوْفَرِ قِيمَةِ مِنَ الْقَبْضِ إِلَى التَّلَفِ، وَفِي نُقْصَانِهِ بَغْيَرِ
السُّرُّ يَسِيرًا إِلَّا رُشْ، وَكَثِيرًا التَّخِيرُ، وَعَلَى مُسْتَعْمِلِهِ الْأُجْرَةُ،
وَتَصِيرُ رَهْنًا، وَلَا تَصَرُّفَ لِلْمَالِكِ فِيهِ بِوَجْهٍ إِلَّا بِإِذْنِ الْمُرْتَهِنِ فَإِنْ
فَعَلَ نُقضَ.

(فَصُلُّ) وَإِذَا قَارَنَ التَّسْلِيْطُ الْعَقْدَ لَمْ يَنْعَزِلْ إِلَّا بِالْوَفَاءِ، وَإِلَّا
 صَحَّ بِالْمَوْتِ أَوِ الْلَّفْظِ، وَإِيْفَاءِ الْبَعْضِ أَمَارَةً، وَيَدُ الْعَدْلِ يَدُ
 الْمُرْتَهِنِ، وَيُخْرِجُهُ عَنْ صِحَّةِ الرَّهْنِيَّةِ وَالضَّمَانِ الْفَسْخُ وَسُقُوطُ
 الدِّينِ بِأَيِّ وَجْهٍ، وَتَصْحُّ الْزِيَادَةُ فِيهِ وَفِيمَا هُوَ فِيهِ، وَالْقُولُ
 لِلرَّاهِنِ فِي قَدْرِهِ وَنَفْيِهِ وَنَفْيِ الرَّهْنِيَّةِ وَالْعَيْبِ وَالرَّدِّ وَالْعَيْنِ،
 وَرُجُوعِ الْمُرْتَهِنِ عَنِ الْإِذْنِ بِالْمَبِيعِ وَفِي بَقَائِهِ، وَلِلْمُرْتَهِنِ فِي
 إِطْلَاقِ التَّسْلِيْطِ وَالثَّمَنِ وَتَوْفِيَّتِهِ وَقَدْرِ القيمةِ وَالْأَجَلِ، وَفِي أَنَّ
 الْبَاقِي الرَّهْنُ، وَبَعْدِ الدَّفْعِ فِي أَنَّ مَا قَبَضَهُ لَيْسَ عَمَّا فِيهِ الرَّهْنُ أَوْ
 الضَّمَائِنُ، وَفِي تَقدِّمِ الْعَيْبِ.

* * *

كتاب العارية

هي إباحة المنافع، وإنما تصح من مالكها مكلفاً مطلقاً التصرف، ومه المستأجر والموصى له لا المستئير، وهي كالوديعة إلا في ضمان ما ضمن ووجوب الرد، ويكتفي مع معتاد وإلى معتاد. وتضمن بالتضمين، والتفريط، والتعدّي في المدة والحفظ والاستعمال، وإن زال لا ما ينقص بالانتفاع، ويصح الرجوع فيها «مطلقاً»، وتبطل بموت المستئير، وتصير بشرط النفقة عليه إجارة، والقول للمستئير في قيمة المضمونة، وقدر المدة والمسافة بعد مضيهم وفي رد غير المضمونة، وأنها إعارة لا إجارة.

كتاب الهبة

(فصل) شُرُوطُهَا: الإِيجَابُ وَالْقَبُولُ أَوْ مَا فِي حُكْمِهِ فِي
الْمَجْلِسِ قَبْلَ الْإِعْرَاضِ، وَتَلْحُقُهَا الْإِجَازَةُ، وَتَكْلِيفُ الْوَاهِبِ،
وَكَوْنُ الْمَوْهُوبِ مِمَّا يَصِحُّ بِيَهُ إِلَّا الْحَقُّ، وَتَمْيِيزُهُ بِمَا يُمِيزُهُ
لِلْبَيْعِ، وَيَقْبَلُ لِلصَّبِيِّ وَلِيَهُ أَوْ هُوَ مَأْذُونًا.

(فصل) وَتَصِحُّ بِعِوْضٍ مَشْرُوطٍ؛ مَا لِأَوْ مَنْفَعَةٍ؛ فَتَكُونُ بِيَعًا،
وَمُضْمِرٌ أَوْ غَرَضٌ؛ فَيَرْجِعُ لِتَعْدِيرِهِمَا فَوْرًا فِي الْمُضْمِرِ، وَلَهُ
حُكْمُ الْهَبَةِ لَا الْبَيْعِ، وَبِلَا عِوْضٍ فَيَصِحُّ الرُّجُوعُ مَعَ بَقَائِهِمَا فِي
عَيْنِ لَمْ تُسْتَهَلِكْ حَسَّاً أَوْ حُكْمًا، وَلَا زَادَتْ مُتَّصِلَةً، وَلَا وُهِبَتْ
لِلَّهِ، أَوْ لِذِي رَحْمَةِ مُحَرَّمٍ، أَوْ يَلِيهِ بَدْرَاجَةٌ إِلَّا الْأَبَ وَالْأُمُّ فِي هَبَةٍ
طِفْلِهِمَا، وَتَنْفُذُ مِنْ جَمِيعِ الْمَالِ فِي الصِّحَّةِ، وَإِلَّا فَمِنَ الْثُلُثِ؛

وَالْبَيْعُ وَنَحْوُهُ وَلَوْ بَعْدَ التَّسْلِيمِ رُجُوعٌ.

(فَصُلُّ) وَالصَّدَقَةُ كَالْهَبَةِ إِلَّا فِي نِيَابَةِ الْقَبْضِ عَنِ الْقَبُولِ،
وَعَدَمِ اقْتِضَاءِ الشَّوَّابِ، وَامْتِنَاعِ الرُّجُوعِ فِيهَا، وَتُكَرَّهُ مُخَالَفَةُ
الْتَّوْرِيرِ فِيهِمَا «غَالِبًا»، وَالْجَهَازُ لِلْمُجَهَّرِ، إِلَّا لِعُرُوفِ، وَالْهَدِيَّةُ
فِيمَا يُنْقَلُ تُمْلَكُ بِالْقَبْضِ، وَتَعْوِضُ حَسْبَ الْعُرُوفِ، وَتَحْرُمُ مُقَابَلَةُ
لَوْاجِبٍ أَوْ مَحْظُورٍ مَشْرُوطٍ أَوْ مُضْمِرٍ كَمَا مَرَّ. وَلَا تَصْحُ هَبَةٌ عَيْنٌ
لَمَيِّتٌ إِلَّا إِلَى الْوَاصِي لِكَفَنٍ أَوْ دِينٍ، وَالْقَوْلُ لِلْمُتَهَبِ فِي نَفِي
الْفَسَادِ «غَالِبًا»، وَشَرْطِ الْعِوَضِ، وَإِرَادَتِهِ، وَأَنَّهُ قَبِيلٌ.

(فَصُلُّ) وَالسُّكْنَى بِشَرْطِ الْبِنَاءِ إِجَارَةٌ فَاسِدَةٌ، وَدُونَهُ عَارِيَّةٌ
تَبَعُهُمَا أَحْكَامُهُمَا.

* * *

كتاب الوقف

يُشترطُ في الواقف: التكليف، والإسلام، والاختيار،
والملك، وإطلاق التصرف.

وفي الموقوف: صحة الانتفاع به مع بقاء عينه ولو مُشاعاً،
وينقسم، ولا تتحقق الإجازة كالطلاق.

وفي المصرف: كونه قرية، وفي الإيجاب لفظه صريحاً أو
كناية مع قصد القرية فيهما.

(فصل) ولا يصح مع ذكر المصرف إلا منحصراً ويحصصُ،
أو متضمناً لقرية ويصرف في الجنس، ويعني عن ذكره ذكر
القرية أو قصدها مع الصريح، ويكون فيهما للفقراء، وله بعد
تعيين المصرف، وإذا عين موضعاً للصرف أو الانتفاع تعين،

وَلَا يَبْطُلُ الْمَصْرِفُ بِزَوَالِهِ.

(فصل) ويَصِحُّ عَلَى الْأَوْلَادِ مُفْرَدًا؛ لَأَوْلِ دَرَجَةٍ بِالسَّوِيَّةِ، وَمَثْنَى فَصَاعِدًا بِالْفَاءِ أَوْ ثُمَّ لَهُمْ مَا تَنَاسَلُوا، وَلَا يَدْخُلُ الْأَسْفَلَ حَتَّى يَنْقِرِضَ الْأَعْلَى، وَمَتَى صَارَ إِلَى بَطْنِ الْوَقْفِ فَعَلَى الرُّؤُوسِ، وَيَبْطُلُ تَأْجِيرُ الْأَوْلِ وَنَحْوِهِ لَا بِالْإِرْثِ؛ فِي حَسَبِهِ، وَلَا يَبْطُلُ، وَالْقَرَابَةُ وَالْأَقْارِبُ مَنْ وَلِدَهُ جَدًا أَبُوِيهِ مَا تَنَاسَلُوا، وَالْأَقْرَبُ فَالْأَقْرَبُ لِأَقْرَبِهِمْ إِلَيْهِ نَسَبًا، وَالْأَسْتُرُ لِلْأَوْرَعِ، وَالْوَارِثُ لِذِي الْإِرْثِ، وَيَتَّبعُ فِي التَّحْصِيصِ.

(فصل) وَيَعُودُ لِلْوَاقِفِ أَوْ وَارِثِهِ بِزَوَالِ مَصْرِفِهِ وَوَارِثِهِ، أَوْ شَرْطِهِ، أَوْ وَقْتِهِ، وَتُورَثُ مَنَافِعُهُ.

(فصل) وَمَنْ فَعَلَ فِي شَيْءٍ مَا ظَاهِرُهُ التَّسْبِيلُ خَرَجَ عَنْ مِلْكِهِ؛ كَنْصُبٌ جِسْرٌ، أَوْ تَعْلِيقٌ بَابٌ فِي مَسْجِدٍ، وَمَتَى كَمُلتَ شُرُوطُ الْمَسْجِدِ صَحَّ الْوَقْفُ عَلَيْهِ، وَهِيَ أَنْ يُلْفَظَ بِنِيَّةُ تَسْبِيلِهِ

سُفْلًا وَعُلُوًّا، أَوْ يَبْيَنِيهُ نَاوِيًّا، وَيَفْتَحُ بَابَهُ إِلَى مَا النَّاسُ فِيهِ عَلَى سَوَاءِ مَعَ كَوْنِهِ فِي مُلْكٍ أَوْ مُبَاحٍ مَحْضٍ، أَوْ حَقًّا عَامًّا بِإِذْنِ وَلِيِّ الْأَمْرِ وَلَا ضَرَرَ فِيهِ، وَلَا تُحَوَّلُ الْأَتْهُ وَأَوْقَافُهُ بِمَصِيرِهِ فِي قَفْرٍ مَا بَقِيَ قَرَارُهُ.

(فصل) وَلِكُلٍّ إِعَادَةُ الْمُنْهَدِمِ وَلَوْ دُونَ الْأَوَّلِ، وَنَقْضُهُ لِلتَّوْسِيعِ مَعَ الْحَاجَةِ وَظَنِّ إِمْكَانِ الإِعَادَةِ، وَلَا إِثْمَ وَلَا ضَمَانَ إِنْ عَجَزَ، وَيُشَرِّكُ اللَّهِيْقُ فِي الْمَنَافِعِ، وَلِلْمُتَوَلِّيِّ كَسْبُ مُسْتَغْلَلٌ بِفَاضِلِ غَلَّتِهِ، وَصَرْفُ مَا قِيلَ فِيهِ: «هَذَا لِلْمَسْجِدِ، أَوْ لِمَنَافِعِهِ، أَوْ لِعِمَارَتِهِ» فِيمَا يَزِيدُ حَيَاتُهُ كَالْتَّدْرِيسِ، إِلَّا مَا قَصَرَهُ الْوَاقِفُ عَلَى مَنْفَعَةِ، وَفِعْلُ مَا يَدْعُو إِلَيْهِ، وَتَزْيِينُ مِحْرَابِهِ وَتَسْرِيْجُهُ لِمُجَرَّدِ الْقِرَاءَةِ وَنَسْخِ كُتُبِ الْهِدَايَةِ وَلَوْ لِلنَّاسِخِ.

(فصل) وَوَلَا يَةُ الْوَقْفِ إِلَى الْوَاقِفِ، ثُمَّ مَنْصُوبِهِ وَصِيَّاً أَوْ وَلِيًّا، ثُمَّ الْمَوْقُوفِ عَلَيْهِ مُعِيَّنًا، ثُمَّ الْإِمَامُ وَالْحَاكِمُ، وَلَا يَعْتَرِضَا مَنْ مَرَّ

إِلَّا لِخِيَانَةٍ أَوْ بِإِعْانَةٍ، وَتُعْتَبَرُ الْعَدَالَةُ عَلَى الْأَصْحَاحِ، وَمَنْ اعْتَبِرَتْ فِيهِ فَسَقَ عَادَتْ وَلَا يَتَّهِي الْأَصْلِيلُ بِمُجَرَّدِ التَّوْبَةِ، وَالْمُسْتَفَادَةُ كَالْحَاكِمِ بِهَا مَعَ تَجْدِيدِ التَّوْلِيَةِ وَالْأَخْتِبَارِ، وَتَبْطُلُ تَوْلِيَةُ أَصْلِهَا وَلِيُّ الْأَمْرِ بِمَوْتِهِ مَا تَدَارَجَتْ وَإِنْ بَقِيَ الْوَسَائِطُ لَا الْعَكْسُ، وَلِمَنْ صَلَحَ لِشَيْءٍ وَلَا إِمَامَ فَعَلَهُ بِلَا نَصْبٍ عَلَى الْأَصْحَاحِ، وَلِمَنْ تَوَلَّ الْبَيْعُ وَالشَّرَاءُ لِمَصْلَحةٍ، وَالْبَيْنَةُ عَلَيْهِ إِنْ نُوْزِعَ فِيهَا، وَمُعَالَمَةُ نَفْسِهِ بِلَا عَقْدٍ وَالصَّرْفُ فِيهَا وَفِي وَاحِدٍ أَوْ أَكْثَرَ، وَدَفْعُ الْأَرْضِ وَنَحْوِهَا إِلَى الْمُسْتَحِقِ لِلَاسْتِغْلَالِ إِلَّا عَنْ حَقٍّ فَيُؤْجِرُهَا مِنْهُ ثُمَّ يَقْبِضُ الْأُجْرَةَ، وَيَرْدُدُ بَيْنَتِهِ، وَتَاجِيرِهِ دُونَ ثَلَاثَ سِنِينَ، وَالْعَمَلُ بِالظَّنِّ فِيمَا التَّبَسَ مَصْرِفُهُ، وَلَا يَبْيَعُ بِشَمِنَ الْمِثْلِ مَعَ وُقُوعِ الْطَّلبِ بِالزِّيَادَةِ، وَلَا يَضْمَنُ إِلَّا مَا قَبَضَ إِنْ فَرَطَ، وَتُصْرَفُ غِلَةُ الْوَاقِفِ فِي إِصْلَاحِهِ، ثُمَّ فِي مَصْرِفِهِ، وَكَذَلِكَ الْمَوْقُوفُ عَلَيْهِ، ثُمَّ فِي مَصْرَفِ الْأَوَّلِ، وَمَنْ اسْتَعْمَلَهُ لَا يَأْذِنُ وَالْيَهُ فَغَاصِبٌ.

(فَصْلٌ) وَرَقَبَةُ الْوَقْفِ النَّافِذُ وَفُرُوعُهُ مِلْكُ لِلَّهِ تَعَالَى ، مُحَبَّسَةٌ
لِلَا نِتَفَاعٍ فَلَا يُنَقْضُ إِلَّا بِحُكْمٍ ، وَعَلَى بَائِعِهِ اسْتِرْجَاعُهُ كَالْغَصْبِ
فَإِنْ تَلَفَ أَوْ تَعَذَّرَ فَعِوَضُهُ لِمَصْرِفِهِ ، وَإِنْ لَمْ يَقِفْهُ ، وَمَا بَطَلَ نَفْعُهُ
فِي الْمَقْصُودِ بِيَعْ لِإِعَاضَتِهِ ، وَفِي نَقلِ مَصْلَحةٍ إِلَى أَصْلَحٍ مِنْهَا
خِلَافٌ ، وَمَنْ وَقَفَ بَعْدَ مَوْتِهِ فَلَهُ قَبْلَهُ الرَّجُوعُ ، وَيَنْفُذُ فِي الصَّحَّةِ
مِنْ رَأْسِ الْمَالِ وَإِلَّا فَالثُّلُثُ فَقَطْ .

* * *

كِتَابُ الْوَدِيعَةِ

إِنَّمَا تَصِحُّ بَيْنَ جَائِزَيِ التَّصْرُفِ بِالْتَّرَاضِيِّ، وَهِيَ أَمَانَةٌ فَلَا
تُضْمِنُ إِلَّا لِتَعْدُ كَاسْتِعْمَالٍ، وَنَحْوِ إِعَارَةٍ وَتَحْفُظُ فِيمَا لَا يُحْفَظُ
مِثْلُهَا فِي مُثْلِهِ أَوْ مَعْهُ، وَإِيدَاعٍ وَسَفَرٍ بِلَا عُذْرٍ مُوْجِبٍ فِيهِمَا،
وَنَقْلٍ لِخَيَانَةٍ، وَتَرْكِ التَّعْهُدِ، وَالْبَيْعِ لِمَا يَفْسُدُ، وَالرَّدُّ بَعْدَ الْطَّلَبِ،
وَبِجَحْدِهَا، وَالدَّلَالَةِ عَلَيْهَا، وَإِذَا غَابَ مَالِكُهَا بَقِيَتْ حَتَّى الْيَأسِ،
ثُمَّ لِلْوَارِثِ، ثُمَّ لِلْفُقَرَاءِ، وَإِنْ عَيَّنَ لِلتَّصْدِيقِ بِهَا وَقْتًا جَازَ مَا لَمْ
يَتَقْيَّنْ مَوْتُهُ، وَمَا أَغْفَلَهُ الْمَيِّتُ حُكْمَ بِتَلْفِهِ، وَمَا أَجْمَلَهُ فَدَّيْنُ، وَمَا
عَيْنَهُ رُدَّ فَورًا. وَالْقَوْلُ لِلْوَدِيعَ فِي رَدِّهَا وَعَيْنِهَا وَتَلْفِهَا، وَلِلْمَالِكِ
فِي ذَلِكَ إِنْ جُحِدَتْ فَبَيْنَ إِلَّا الْعَيْنَ، وَفِي نَفْيِ الْغَلَطِ وَالْإِذْنِ
بِإِعْطَاءِ الْأَجْنَبِيِّ.

كتاب الغصب

هُوَ الْاسْتِيلاءُ عَلَى مَالِ الْغَيْرِ عُدْوَانًا.

(فصل) ويجب رد عينه ما لم تُستهلك في يد المالك، أو التخلية الصحيحة، واستفداوه بما لا يُجحِّف، ويجب الرد إلى موضع الغصب وإن بعد، أو الطلب إن كانت فيه، وإذا غيرها العاصب إلى غرض خير بينها وبين القيمة، ولا أرض، وإلى غير غرض ضمن أرض اليسير، وخير في الكثير بين قيمتها صحيحة أو عينها مع الأرض، ويضمن ما نقله لنفسه من فوائدها الأصلية، أو جنى عليه، أو لم يردد مع الإمكان.

(فصل) ولا يرجع بما غرم فيها، وإن زادت به، وله فصل مما ينفصل بغير ضرر، وإلا خير المالك وعليه قلع الزرع وإن لم

يُحْصَدُ، وَأَجْرَةُ الْمِثْلِ إِنْ لَمْ يَتَّفَعْ، فَإِنْ أَجْرَأَهُ وَنَحْوُهُ فَمَوْقُوفٌ،
وَأَرْسُ مَا نَقَصَ وَلَوْ بِهِزَالٍ أَوْ بِإِذَالَةِ زِيَادَةٍ مِنْ فِعْلِهِ إِلَّا السُّعْرَ.
(فصل) وَلِلْمَالِكِ قَلْعُ الزَّرْعِ وَنَحْوِهِ، وَأَجْرَتُهُ وَلَوْ مُسْتَقْلًا،
وَلَا يُفْسِدُ إِنْ تَمَكَّنَ بِدُونِهِ، وَالرُّجُوعُ بِالْعَيْنِ، وَالْأُجْرَةُ عَلَى كُلِّ
مِمَّنْ قَبَضَ، وَالْمَغْرُورُ يَغْرُمُ الْغَارَ وَلَوْ جَاهَلًا كُلَّ مَا غَرَمَ فِيهَا
أَوْ بَنَى عَلَيْهَا، إِلَّا مَا اعْتَاضَ مِنْهُ، وَالْقَرَارُ عَلَى الْآخَرِ إِنْ عَلِمَ
«مُطْلَقاً»، أَوْ جَنَى «غَالِبًا»، وَيَبِرُّ أَوْنَ بِبَرَائِهِ لَا غَيْرِهِ.

(فصل) وَفِي تَالِفِ الْمِثْلِيِّ مِثْلُهُ إِنْ وُجِدَ فِي نَاحِيَتِهِ، وَإِلَّا فَقِيمَتُهُ
يَوْمَ الْطَّلَبِ. وَفِي الْقِيمَيِّ قِيمَتُهُ يَوْمَ الْغَصْبِ، وَإِنْ تَلَفَّ مَعَ زِيَادَةِ
مَضْمُونَةِ خُيُّرِ، وَالْقَوْلُ لِلْغَاصِبِ فِي الْقِيمَةِ وَالْعَيْنِ، وَبَيْنَهُ الْمَالِكُ
أَوْلَى، وَيَصِيرُ لِلْمَصَالِحِ عَوْضُ التَّالِفِ بِالْيَأسِ عَنْ مَعْرِفَةِ الْمَالِكِ
أَوْ انْحِصَارِهِ فِي الْمَصَالِحِ.

وَوَلَايَةُ الصرَّفِ إِلَى الغَاصِبِ، وَتَفْتَقِرُ القيمةُ إِلَى النِّيَةِ لَا
العَيْنُ، وَإِذَا غَابَ مَالِكُهَا بَقِيَتْ حَتَّى الْيَأسِ، ثُمَّ لِلْوَارِثِ، ثُمَّ
لِلْفَقَرَاءِ أَوْ الْمَصَالِحِ.

كِتَابُ الْأَيْمَانِ

إِنَّمَا يُوجِبُ الْكَفَارَةَ الْحَلْفُ مِنْ مُكَلَّفٍ مُخْتَارٍ غَيْرِ أَخْرَسَ،
بِاللَّهِ أَوْ بِصَفَتِهِ لِذَاتِهِ أَوْ لِفَعْلِهِ، لَا يَكُونُ عَلَى ضِدِّهَا كَالْعَهْدِ
وَالْأَمَانَةِ وَالذِّمَّةِ، أَوْ بِالتَّحْرِيمِ مُصْرِحًا بِذَلِكَ، قَصْدَ إِيقَاعِ الْلَّفْظِ،
أَوْ كَانِيًّا قَصْدَهُ، وَالْمَعْنَى بِالْكِتَابَةِ، أَوْ «أَحْلَفُ»، أَوْ «أَعْزِمُ»، أَوْ
«أُقْسِمُ»، أَوْ «أَشْهُدُ»، أَوْ «عَلَيَّ يَمِينٌ»، أَوْ «أَكْبَرُ الْأَيْمَانِ» غَيْرِ
مُرِيدٍ لِلطَّلاقِ عَلَى أَمْرٍ مُسْتَقْبَلٍ مُمْكِنٍ، ثُمَّ حَنَثَ بِالْمُخَالَفَةِ وَلَوْ
نَاسِيًّا أَوْ مُكْرَهًا لَهُ فَعْلُ.
(فَصْلٌ) وَلَا تَلْزَمُ فِي الْلَّغْوِ وَهِيَ مَا ظَنَّ صِدْقَهَا فَانْكَشَفَ
خَلَافَهُ.

وَالْغَمُوسُ: وَهِيَ مَا لَمْ يَعْلَمْ أَوْ يَظْنَنَ صِدْقَهَا، وَلَا بِالْمُرَكَّبَةِ،
وَلَا بِالْحَلْفِ بِغَيْرِ اللَّهِ، وَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ مَا لَمْ يُسَوِّ فِي التَّعْظِيمِ فَيَأْتِمُ،
أَوْ تُضَمِّنَ كُفْرًا أَوْ فِسْقًا، وَلِلْمُحَلَّفِ عَلَى حَقٍّ بِمَا لَهُ التَّحْلِيفُ بِهِ
نِيَّتُهُ، وَإِلَّا فَلِلْحَالِفِ.

(فَصْلٌ) وَيَخْتُنُ الْمُطْلُقُ بِتَعْذُرِ الْفِعْلِ بَعْدَ إِمْكَانِهِ، وَالْمُؤْقَتُ
بِخُروجِ آخِرِهِ مُتَمَكِّنًا مِنَ الْبِرِّ وَالْحَنْثِ وَلَمْ يَبِرَّ، وَالْحَالِفُ مِنَ
الْجِنْسِ بِيَعْضِهِ وَلَوْ مُنْحَصِرًا إِلَّا فِي عَدَدِ مَنْصُوصٍ، وَيَصِحُّ
الْاسْتِثنَاءُ مُتَصِّلًا غَيْرَ مُسْتَغْرِقٍ، وَبِنِيَّتِهِ دِينًا فَقَطُّ، وَلَا تَتَكَرَّرُ
الْكُفَّارَةُ بِتَكَرُّرِ الْيَمِينِ أَوِ الْقَسْمِ.

(فَصْلٌ) وَالْمُرَكَّبَةُ مِنْ شَرْطٍ وَجَزَاءٍ إِنْ تَضَمَّنَتْ حَثًّا، أَوْ مَنْعًا،
أَوْ تَصْدِيقًا، أَوْ بَرَاءَةً؛ فَيَمْسِنُ، وَلَا لَغَوَ فِيهَا.

(بَابُ) وَالْكَفَارُ

تَجِبُ مِنْ رَأْسِ الْمَالِ عَلَى مَنْ حَنَّ فِي الصِّحَّةِ، وَلَا يُجْزِي
الْتَّعْجِيلُ، وَهِيَ إِمَّا عِتْقٌ وَيُجْزِي كُلَّ مَمْلُوكٍ إِلَّا الْحَمْلَ وَالْكَافِرَ
وَأُمَّ الْوَلَدِ، أَوْ كُسْوَةُ عَشَرَةِ مَسَاكِينَ مَصْرِفًا لِلزَّكَاهِ مَا يَعْمُ
الْبَدَنَ أَوْ أَكْثَرُهُ إِلَى الْجَدِيدِ أَقْرَبُ ثُوبًا أَوْ قَمِيصًا، أَوْ إِطْعَامُهُمْ
وَلَوْ مُفْتَرِقِينَ عُونَتَيْنِ يَادَامٍ وَلَوْ مُفْتَرِقَتَيْنِ، أَوْ إِطْعَامُ بَعْضِ
وَتَمْلِيكُ بَعْضٍ كَالْعُونَتَيْنِ لَا الْكُسْوَةِ وَالإِطْعَامِ، وَتُجْزِي القيمةُ
عَنْهُمَا، وَمَنْ لَا يَمْلِكُ إِلَّا مَا اسْتَشْرِيَ أَوْ كَانَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَالِهِ مَسَافَةُ
ثَلَاثٍ صَامَ ثَلَاثًا مُتَوَالِيًّا.

بَابُ النَّذْرِ

يُشترطُ فِي لُزُومِهِ التَّكْلِيفُ، وَالاختِيارُ. وَلَفْظُهُ صَرِيحًا؛ كَـ «أَوْجَبْتُ» أَوْ «تَصَدَّقْتُ» أَوْ «مَالِيٌّ كَذَا» أَوْ نَحْوُهَا. أَوْ كِنَائِيَّةً كَالْعُدَّةِ وَالْكِتَابَةِ، وَالشَّرْطِ غَيْرِ مُقْتَرِنٍ بِصَرِيحٍ نَافِذٍ. وَفِي الْمَالِ كَوْنُ مَصْرِفِهِ قُرْبَةً أَوْ مُبَاحًا يَتَمَلَّكُ.

وَيَنْفُذُ مِنَ الثُّلُثِ مَمْلُوكًا فِي الْحَالِ أَوْ سَبَبِهِ. وَفِي الْفِعْلِ كَوْنُهُ مَعْلُومَ الْجِنْسِ جِنْسُهُ وَاجِبٌ وَإِلَّا فَالْكُفَّارُ، إِلَّا الْمَنْدُوبُ وَالْمُبَاحُ فَلَا شَيْءَ، وَمَتَى تَعَذَّرَ أَوْصَى عَنْ نَحْوِ الْحَجَّ وَالصَّوْمِ، كَالْفَرْضِ، وَعَنْ غَيْرِهِمَا كَغَسْلِ الْمَيِّتِ بِكَفَّارَةِ يَمِينٍ؛ كَمَنِ التَّزَمَ تَرْكَ مَحْظُورٍ ثُمَّ فَعَلَهُ، أَوْ نَذْرٌ وَلَمْ يُسَمِّ، وَإِذَا عَيَّنَ لِلصَّلَاةِ وَالْحَجَّ زَمَانًا أَثِمَ بِالنَّاخِرِ وَلَمْ يُجْزِهِ التَّقْدِيمُ إِلَّا فِي الصَّدَقةِ وَنَحْوُهَا فِيْجِزِيَّهُ، وَفِي الْمَكَانِ تَفْصِيلٌ وَخِلَافٌ.

بَابُ الضَّالَّةِ وَاللَّقْطَةِ وَاللَّقِيْطِ

إِنَّمَا يَلْتَقِطُ مُمِيزٌ مَا خُشِيَ فَوْتُهُ مِنْ مَوْضِعٍ ذَهَابٍ جَهَلَهُ الْمَالُكُ
بِمُجَرَّدِ نِيَّةِ الرَّدِّ، وَإِلَّا ضَمِنَ لِلْمَالِكِ أَوْ لِبَيْتِ الْمَالِ، وَلَا ضَمَانَ إِنْ
تَرَكَ، وَلَا يَلْتَقِطُ لِنَفْسِهِ مَا تَرَدَّدَ فِي إِبَاحَتِهِ كَمَا يَجْرُهُ السَّيْلُ عَمَّا فِيهِ
مِلْكٌ وَلَوْ مَعَ مُبَاحٍ.

(فصل) وَهِيَ كَالْوَدِيعَةِ إِلَّا فِي الْإِيدَاعِ بِلَا عُذْرٍ، وَمُطَالَبَةِ
الْغَاصِبِ بِالْقِيمَةِ، وَيَرْجِعُ بِمَا أَنْفَقَ بِنِيَّتِهِ، وَيَجْبُ الْحَبْسُ عَمَّا لَمْ
يُحْكَمْ لَهُ بِبَيْنَتِهِ، وَيَحْلِفُ لَهُ عَلَى الْعِلْمِ، وَيَجْبُ التَّعْرِيفُ بِمَا لَا
يُتَسَامَحُ بِمِثْلِهِ فِي مَضَانٍ وُجُودِ الْمَالِكِ سَنَةً، ثُمَّ تُصْرَفُ فِي فَقِيرٍ
أَوْ مَصْلَحةَ بَعْدَ الْيَأسِ، وَإِلَّا ضَمِنَ، وَبِشَمِنِ مَا خُشِيَ فَسَادُهُ إِنْ
ابْتَاعَ وَإِلَّا تَصَدَّقَ بِهِ.

(فصل) وَاللَّقِيْطُ مِنْ دَارِ الْحَرْبِ عَبْدُ، وَمِنْ دَارِنَا حُرُّ، أَمَانَةُ
هُوَ وَمَا فِي يَدِهِ، يُنْفَقُ عَلَيْهِ بِلَا رُجُوعٍ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ فِي

الحال، وَيَرِدُ لِلْوَاصِفِ لَا الْلُّقْطَةُ وَإِنْ تَعَدُوا وَاسْتَوْفَا ذُكُورًا
فَابْنُ لُكْلٍ فَرِيدٌ وَمَجْمُوعُهُمْ أَبٌ.

بَابُ الصَّيْدِ

إِنَّمَا يَحْلُّ مِنَ الْبَحْرِيِّ مَا أَخْدَ حَيًّا أَوْ مَيْتًا بِسَبَبِ آدَمِيٍّ، أَوْ جَزْرِ
الْمَاءِ أَوْ قَذْفِهِ أَوْ نُضُوبِهِ فَقَطْ ، وَالْأَصْلُ فِيمَا التَّبَسَ هَلْ قُذْفٌ حَيًّا
الْحَيَاةُ، وَمِنْ غَيْرِهِ فِي غَيْرِ الْحَرَمَيْنِ مَا انْفَرَدَ بِقَتْلِهِ بِخَرْقٍ لَا صَدْمٌ
ذُو نَابٍ يَقْبِلُ التَّعْلِيمَ أَرْسَلَهُ مُسْلِمٌ مُسَمٌّ أَوْ زَجَرٌ وَقَدْ اسْتَرْسَلَ
فَانْزَجَرَ وَلَحِقَهُ فَوْرًا، أَوْ هَلَكَ بِفَتْكِ مُسْلِمٍ بِمُجَرَّدِ ذِيْ حَدٍّ
كَالسَّهْمِ، وَإِنْ قَصَدَ بِهِ غَيْرَهُ، وَيُذَكَّى مَا أَدْرَكَ حَيًّا.

بَابُ الدَّبْحِ

يُشترطُ فِي الدَّابِحِ: إِسْلَامٌ فَقَطْ، وَفَرِيُّ كُلُّ الْأَوْدَاجِ ذَبَحًا
أَوْ نَحْرًا وَلَوْ مِنَ الْقَفَا، وَالْتَّسْمِيَةُ إِنْ ذُكِرْتُ وَلَوْ قَلَّتْ أَوْ تَقَدَّمَتْ
بِيَسِيرٍ، وَتَحْرُكُ شَيْءٍ مِنْ شَدِيدِ الْمَرَضِ بَعْدَهُ.
وَنُدْبِ الْاسْتِقْبَالُ، وَلَا تُغْنِي تَذْكِيَّةُ ذَاتِ جَنِينٍ حَلَّتْهُ الْحَيَاةُ
عَنْهُ، وَمَا تَعْذَرَ ذَبْحُه لِنَدَّ أَوْ قُوْعَعٍ فِي يَمْرُّ فِي الْرُّمْحِ وَنَحْوِهِ وَلَوْ فِي
غَيْرِ مَوْضِعِ الدَّبْحِ.

(بَابُ) وَالْأَضْحِيَةُ

تُسَنُّ لُكْلٌ مُكَلَّفٌ بَدَنَةٌ عَنْ عَشَرَةِ، وَبَقَرَةٌ عَنْ سَبْعَةِ، وَشَاةٌ عَنْ
ثَلَاثَةِ، مِنَ الضَّأنِ الْجَذَعِ فَصَاعِدًا، وَمِنْ غَيْرِهِ التَّثَنِيُّ فَصَاعِدًا؛

إِلَّا الْعَمِيَاءُ، وَالْعَجْفَاءُ، وَبَيْنَهُ الْعَوَرُ وَالْعَرَجُ، وَمَسْلُوبَةُ الْقَرْنِ
وَالْأَذْنِ وَالذَّنَبِ. وَوَقْتُهَا: مِنْ بَعْدِ صَلَاتِ الْعِيدِ إِلَى آخرِ ثَالِثَةِ

بَابُ الْأَطْحَمَةِ وَالْأَشْرَبَةِ

(فصل) يَحرُمُ كُلُّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبْعِ ، وَمَخْلَبٌ مِنَ الطَّيرِ،
وَالْخَيْلُ، وَالبَغَالُ، وَالْحَمِيرُ، وَمَا لَمْ دَمَ لَهُ مِنَ الْبَرِّ، وَمَا وَقَعَتْ
فِيهِ مَيْتَةٌ إِنْ أَنْتَنَ بِهَا، وَمَا حَوَّتْهُ الْآيَةُ، إِلَّا الْمَيْتَتَيْنِ وَالدَّمَمِينِ، وَمِنَ
البَحْرِ مَا يَحرُمُ شِبْهُهُ فِي الْبَرِّ.

(فصل) وَلِمَنْ خَشِيَ التَّلَفُ سَدُ الرَّمَقِ مِنْهَا، وَيُقَدَّمُ الْأَخْفُ
فَالْأَخْفُ. وَيَحرُمُ شَمُّ الْمَغْصُوبِ وَنَحْوِهِ كَالْقَبِيسِ، وَيُكْرَهُ
الْطَّحَالُ وَالضَّبُّ وَالقَنْفُذُ وَالْأَرْنَبُ.

وَيَحرُمُ كُلُّ مَائِعٍ وَقَعَتْ فِيهِ نَجَاسَةً لَا جَامِدٌ إِلَّا مَا بَاشَرَتْهُ،

وَالْمُسْكِرُ وَإِنْ قَلَّ، وَالْتَّدَاوِي بِالنَّجَسِ، وَاسْتِعْمَالُ آنِيَةِ الذَّهَبِ
وَالْفِضَّةِ، وَالْمُذَهَّبَةِ، وَالْمُفَضَّضَةِ، وَآلَةِ الْحَرِيرِ، وَيَجُوزُ التَّجَمُّلُ
بِهَا.

وَنُدِبَ مِنَ الْوَلَائِمِ التِّسْعِ، وَحُضُورُهَا حَيْثُ عَمَّتْ وَلَا مُنْكَرُ،
وَإِجَابَةُ الْمُسْلِمِ، وَتَقْدِيمُ الْأَوَّلِ، وَالْوَلَائِمِ التِّسْعِ هِيَ:
عُرْسٌ وَخُرْسٌ وَإِعْذَارٌ وَمَادِبَةٌ
وَكِيرَةٌ مَأْتِمٌ عَقِيقَةٌ وَقَعْتُ
نَقِيْعَةٌ ثُمَّ إِخْذَاقٌ فَجُحْلَتُهَا
وَلَائِمٌ تِسْعٌ فِي الإِسْلَامِ قَدْ شُرِعْتُ

بَابُ الْلِّبَاسِ

يَحْرُمُ عَلَى الْذَّكَرِ، وَيُمْنَعُ الصَّغِيرُ مِنْ لُبْسِ الْحُلْيٍ وَمَا فَوْقَ ثَلَاثٍ أَصَابِعَ مِنْ حَرِيرٍ خَالِصٌ لَا مَشْوُبٌ؛ فَالنِّصْفُ فَصَاعِدًا، وَمِنَ الْمُشَبَّعِ صُفْرَةً وَحُمْرَةً إِلَّا إِرْهَابٌ، أَوْ ضَرُورَةً، أَوْ فِرَاشٍ، أَوْ جَبْرٍ سِنًّا أَوْ أَنْفٍ، أَوْ حِلْيَةً سَيْفٍ، أَوْ طَوقٍ دِرْعٍ أَوْ نَحْوَهَا، وَمِنْ خَضْبٍ غَيْرِ الْمَشَبِيبِ.

(فَصِلُّ) وَيَحْرُمُ عَلَى الْمُكَلَّفِ نَظَرُ الْأَجْنبَيَّةِ الْحُرَّةِ غَيْرِ الطَّفْلَةِ وَالْقَاعِدَةِ إِلَّا الْأَرْبَعَةَ، وَمِنَ الْمُحَرَّمِ الْمُعَلَّظُ وَالْبَطْنُ وَالظَّهَرُ، وَلَمْسُهَا وَلَوْ بِحَائِلٍ إِلَّا لِضَرُورَةٍ، وَعَلَيْهَا غَضْبُ الْبَصَرِ كَذَلِكَ، وَالْتَّسْتُرُ مِمَّنْ لَا يَعْفُ، وَمِنْ صَبِيٍّ يُشَتَّهِي أَوْ يَشَتَّهِي وَلَوْ مَمْلُوكَهَا.

وَيَحْرُمُ النَّمْصُ وَالْوَشْرُ وَالْوَشْمُ وَالْوَصْلُ بِشَعَرٍ غَيْرِ الْمَحْرَمِ، وَتَشَبَّهُ الرِّجَالُ بِالنِّسَاءِ، وَالْعَكْسُ.

(فصل) ويجب ستر المغلظ من غير من له الوطء إلا لضرورة، وهي الركبة إلى تحت السرة، وتجاوز القبلة والعنق بين الجنس ومقارنة الشهوة تحرم ما حل من ذلك.

(فصل) ولا يدخل على المحرم إلا ياذن، وندب للزوج، ويمنع الصغير عن مجتمع الزوجين فجراً وظهراً وعشاءً.

* * *

كتاب الدعوى

على المدعى البينة وعلى المذكور اليمين.

(فصل) والمدعى من معه أخفى الأمرين، وقيل: من يخلل وسكته، كمدعى تأجيل دين أو فساد عقد. والمدعى عليه عكسه، والمدعى فيه هو الحق.

وقد يكون لله محضرًا ومشوابًا، ولا دمي إما إسقاط، أو إثبات إما لعين قائمة، أو في الذمة حقيقة كالدين، أو حكمًا كما يثبت فيها بشرط.

وشرطها ثبوت يد المدعى عليه على الحق حقيقة أو حكمًا، ولا يكفي إقراره، وتعيين المدعى فيه بمثل ما يعينه للعقد، ويكتفى في النقد المتفق ونحوه إطلاق الاسم، ويزيد في باقي

الْقِيمِيُّ الْوَصْفُ، وَفِي تَالِفِهِ التَّقْوِيمُ، وَفِي الْمُلْتَبِسِ مَجْمُوعُهُمَا
وَلَوْ بِالشَّرْطِ، وَيُحْضُرُ لِبَيْنَهُ إِنْ أَمْكَنَ لَا لِتَحْلِيفِ.

(فصل) وَمَنْ ثَبَّتَ عَلَيْهِ دِينٌ أَوْ عَيْنٌ فَادْعَى فِيهِ حَقًا أَوْ إِسْقَاطًا
كَأَجَلٍ وَإِبْرَاءً، أَوْ كَوْنِهِ لِغَيْرِ الْمُدَعِّي ذَاكِرًا سَبَبَ يَدِهِ لَمْ تُقْبَلْ إِلَّا
بِبَيْنَهُ، وَلَا تُسْمَعُ دَعْوَى تَقْدَمَ مَا يُكَذِّبُهَا مَحْضًا، وَعَلَى مِلْكِ كَانَ،
وَلِغَيْرِ مُدَعِّي حَقٌّ أَدَمِيٌّ مَحْضٌ، وَيَكْفِي مُدَعِّيُّ الْإِرْثِ دَعْوَى
مَوْتٍ مُؤَرِّثٍ مَالِكًا.

(فصل) وَلَا تَجُبُ إِجَابَةُ الدَّاعَوَى فَيُنَصَّبُ عَنِ الْمُمْتَنَعِ غَائِبًا،
وَإِلَّا حُكْمُ عَلَيْهِ، وَلَا يُوقَفُ خَصْمٌ لِمَجِيءِ بَيْنَهُ عَلَيْهِ غَائِبَةٍ إِلَّا
لِمَصْلَحةٍ فَيُكَفَّلُ، وَلَا يُصَادِقُ مُدَعِّي الْوَصَايَا وَالْإِرْسَالِ لِلْعَيْنِ
وَإِلَّا ضَمِنَا، وَالْقَرَارُ عَلَى الْأَخْذِ لَا كَوْنِهِ الْوَارِثَ وَحْدَهُ أَوْ مُرْسِلاً
لِلَّدَيْنِ فَيُجَرِّبُ الْمُمْتَنَعُ مُصَدِّقًا، وَلَا يُثْبِتُ حَقُّ بَيْدٍ.

(فصل) ومَتَى كَانَ الْمُدَعَّى فِي يَدِ أَحَدِهِمَا أَوْ مُقْرَرٌ لَهُ وَلَمَّا يُحْكَمْ لَهُ بِالْمُلْكِ الْمُطْلَقِ فَلِلْمُدَعَّى إِنْ بَيْنَ أَوْ حَلَفَ رَدًّا أَوْ نَكَلَ خَصْمُهُ، وَإِلَّا فَلِذِي الْيَدِ؛ فَإِنْ بَيْنَا فَلَلْخَارِجِ، فَإِنْ كَانَ كُلُّ خَارِجًا اعْتَبِرَ التَّرْجِيحُ مِنْ تَحْقِيقٍ وَنَقْلٍ وَغَيْرِهِمَا وَإِلَّا قُسْمًا، وَالْقَوْلُ لِمُنْكِرِ النَّسَبِ، وَتَلْفِ الْمَضْمُونِ، وَغَيْبِتِهِ، وَأَعْوَاضِ الْمَنَافِعِ، وَالظَّالِقِ لَا الأَعْيَانِ.

(فصل) وَالْيَمِينُ عَلَى كُلِّ مُنْكِرٍ يَلْزَمُ يَاقْرَارِهِ حَقٌّ لَا دَمِيٌّ «غَالِبًا»، وَلَوْ مَشُوبًا أَوْ كَفًا عَنْ طَلَبٍ. وَلَا تَسْقُطُ بِوُجُودِ الْبَيِّنَةِ فِي غَيْرِ الْمَجْلِسِ، وَيَجِبُ الْحَقُّ بِالنُّكُولِ إِلَّا فِي الْحَدِّ وَالنَّسَبِ، وَتُقْبَلُ الْيَمِينُ بَعْدَ النُّكُولِ مَا لَمْ يُحْكَمْ فِيهِ، وَمَتَى رُدَّتْ عَلَى الْمُدَعَّى أَوْ طَلَبَ تَأْكِيدَ بَيِّنَتِهِ غَيْرِ الْمُحَقَّقَةِ فِي حَقِّهِ الْمَحْضِ بِهَا وَأَمْكَنَتْ لَزَمَتْ. وَلَا تَرَدُ الْمُتَمَمَةُ، وَالْمُؤَكَّدةُ، وَالْمَرْدُودَةُ، وَيَمِينُ التَّهْمَةِ وَالْقَسَامَةِ وَاللَّعَانِ، وَالْقَذْفِ.

(فصل) والتحليف إنما هو بالله تعالى، ويؤكد بوصفه صحيح يتميز به عند المحالف، ولا تكرار إلا لطلب تغليظ، أو تعدد حق أو مستحق عليه أو مستحق (غالباً)، وتكون على القطع من المدعى «مطلقاً»، ومن المنكر إلا على فعل غيره فعل العلم، ولا يلزم تعليقها إلا بمحل النزاع، وهي حق للمدعى فيعتبر طلبه، ولا يحلف منكر الشهادة ولا يضمن، ولو صح كتمانه، ولا منكر الوثيقة ما فيها، وتحلف الرفيعة والمرتضى في دارهما.

* * *

كتاب الإقرار

إِنَّمَا يَصِحُّ مِنْ مُكَلَّفٍ مُخْتَارٌ لَمْ يُعْلَمْ هَرْزُلُهُ وَلَا كَذِبُهُ عَقْلًا أَوْ شَرْعًا، وَيَصِحُّ مِنَ الْأَخْرَسِ «غَالِبًا» وَدَعْوَى الْوَكِيلِ غَيْرِ إِقْرَارٍ لِلأَصْلِ، وَلَا يَصِحُّ مِنْ مَأْذُونٍ إِلَّا فِيمَا أَذْنَ فِيهِ وَلَوْ أَقْرَأَ بِاتِّلَافٍ وَمَحْجُورٍ إِلَّا لِبَعْدِ رَفْعِهِ.

(فصل) وَلَا يَصِحُّ لِمُعَيْنٍ إِلَّا بِمُصَادَقَتِهِ، وَلَوْ بَعْدَ التَّكْذِيبِ مَا لَمْ يُصَدِّقْ، وَيُعْتَبِرُ فِي النَّسَبِ التَّصَادُقُ، وَمِنْهُ سُكُوتُ الْمُقرِّ بِهِ حَيْثُ عَلِمَ، وَلَهُ الْإِنْكَارُ وَعَدَمُ الْوَاسِطةِ وَإِلَّا شَارَكَ الْمُقْرَرُ فِي الإِرْثِ لَا النَّسَبِ، وَيَصِحُّ بِالْعَلُوقِ، وَالْبَيِّنَةُ عَلَى مُدَعِّي تَوْلِيجِ الْمُقَرِّبِهِ، وَفِي النِّكَاحِ تَصَادُقُهُمَا وَارْتِفَاعُ الْمَوَانِعِ.

(فصل) وَمَنْ أَقْرَأَ بِوَارِثٍ لَهُ أَوْ ابْنِ عَمٍّ وَرِثَهُ إِلَّا مَعَ أَشْهَرِ مِنْهُ؟

فَالثُّلُثُ فَمَا دُونَ؛ إِنْ أَسْتَحْقَهُ لَوْ صَحَّ نَسْبَهُ، وَبِدَيْنٍ عَلَى مُؤَرِّثِهِ
لَزِمَتْ حِصْتَهُ فِي حِصْتِهِ، وَبِمَا لَيْسَ فِي يَدِهِ سَلَمَهُ مَتَى صَارَ إِلَيْهِ
يَأْرِثُ أَوْ غَيْرِهِ، وَمَا دَخَلَ فِي الْمَبِيعِ تَبَعًا دَخَلَ فِيهِ. وَيَجِبُ الْحَقُّ
بِالْإِقْرَارِ بِفَرْعِ تُبُوتِهِ أَوْ طَلَبِهِ أَوْ نَحْوِهِمَا، وَالْيَدُ فِي نَحْوِهِ: «هَذَا لِي»
رَدَّهُ فُلَانُ لِلرَّادِ.

(فصل) وَيَصِحُّ بِالْمَجْهُولِ جِنْسًا وَقَدْرًا فَيُفَسِّرُهُ وَيَحْلِفُ وَلَوْ
قَسْرًا، وَيُصَدِّقُ وَارِثَهُ وَيُصْرَفُ فِي الْفُقَرَاءِ مَا جَهَلَ أَوْ الْوَارِثُ
مُسْتَحْقَهُ.

(فصل) وَلَا يَصِحُّ الرُّجُوعُ إِلَّا فِي حَقِّ لِلَّهِ يَسْقُطُ بِالشُّبُهَةِ
أَوْ مَا صُوْدِقَ فِيهِ «غَالِبًا»، وَمِنْهُ نَحْوُهُ: «سُقْتُ»، أَوْ «قَتَلْتُ»، أَوْ
«غَصَبْتُ أَنَا وَفُلَانُ»، لَا «أَكْلَتُ أَنَا وَهُوَ»، وَنَحْوُهُ.

كتاب الشهادات

(فصل) يعتبر في الزنا وإقراره أربعة رجال أصول، وفي حق الله - ولو مشوباً - والقصاص رجلان أصلان «غالباً»، وفيما يتعلق بعورات النساء عدلة، وفيما عدا ذلك رجلان، أو رجل وامرأتان، أو يمين المدعى، ويجب على متهمها الأداء لـ كل أحد حتى يصل إلى حقه إلا لخوف، وتطيّب له الأجرا.

(فصل) ويُشترط: لفظها، وحسن الأداء، وظن العدالة وإن لم تصح، وحضوره أو نائبه، ويحوز للتهمة تحليفهم وتقريرهم إلا في شهادة زنا، ولا يسألون عن سبب ملك شهدوا به.

(فصل) ولا تصح من الآخرين، وصبي «مطلقاً»، وكافر إلا مليا على مثله، وفاسق جارحة وإن تاب إلا بعد سنة. والعبرة

بِحَالِ الْأَدَاءِ، وَمِنْ لَهُ فِيهَا نَفْعٌ، أَوْ دَفْعٌ ضَرَرٍ، أَوْ تَقْرِيرٌ فِعْلٍ أَوْ قَوْلٍ، وَلَا ذِي سَهْوٍ أَوْ حَقْدٍ أَوْ كَذْبٍ أَوْ تُهْمَةً بِمُحَابَاةٍ.
(فَصْلٌ) وَالْجَرْحُ وَالتَّعْدِيلُ لِهُمَا حُكْمُ الشَّهَادَةِ، وَيَكْفِي
الْإِجْمَالُ مِنْ عَارِفٍ، وَكُلُّ فَعْلٍ أَوْ تَرْكٌ مُحَرَّمَيْنِ فِي اعْتِقَادِ الْفَاعِلِ
التَّارِكِ لَا يُتَسَامِحُ بِمِثْلِهِمَا وَقَعَا جُرْأَةً فَجَرْحٌ، وَالْجَارِحُ أَوْلَى
وَإِنْ كَثُرَ الْمُعَدْلُ.

(فَصْلٌ) وَيَصِحُّ فِي غَيْرِ الْحَدِّ وَالْقَصَاصِ أَنْ يَرْعِي عَدْلَيْنِ
وَلَوْ عَلَى كُلِّ مِنَ الْأَصْلَيْنِ لَا كُلِّ فَرْدٍ عَلَى فَرْدٍ، وَيَصِحُّ رَجْلًا
وَامْرَأَيْنِ، وَإِنَّمَا يُنْوَبَانِ عَنْ مَيْتٍ أَوْ مَعْذُورٍ أَوْ غَائِبٍ بَرِيدًا،
وَيَكْفِي شَاهِدٌ أَوْ رَعِيَانٌ عَلَى أَصْلٍ مَعَ امْرَأَيْنِ، أَوْ يَمِينُ الْمُدَعَّيِ
وَلَوْ فَاسِقًا فِي كُلِّ حَقٍّ لَادَمِيٌّ مَحْضٌ، وَمَتَى صَحَّتْ شَهَادَةُ لَمْ
تُؤَثِّرْ مَزِيَّةُ الْأُخْرَى.

(فَصْلٌ) وَإِذَا تَعَارَضَ الْبَيِّنَاتُ وَأَمْكَنَ اسْتِعْمَالُهُمَا لَزِمٌ . وَتُرَجَّحُ

الْخَارِجَةُ، ثُمَّ الْأُولَى، ثُمَّ الْمُؤَرِّخَةُ حَسَبَ الْحَالِ، ثُمَّ يَنْهَا تَرَانِ،
وَلِذِي الْيَدِ، ثُمَّ يُقْسِمُ الْمُدَعَى، وَيُحْكَمُ لِلْمُطْلَقَةِ لِأَقْرَبِ وَقْتٍ
فِي الْأَصَحِّ.

(فَصْلٌ) وَمَنْ شَهَدَ عِنْدَ عَادِلٍ ثُمَّ رَجَعَ عِنْدَهُ أَوْ عِنْدَ مُثْلِهِ بَطَلَتْ
قَبْلَ الْحُكْمِ «مُطْلَقاً»، وَبَعْدَهُ فِي الْحَدِّ وَالْقِصَاصِ قَبْلَ التَّنْفِيذِ،
وَإِلَّا فَلَا، فَيَعْرُمُونَ لِمَنْ غَرَّمَهُ الشَّهَادَةُ، وَيَتَأَرَّشُ وَيَقْتَصِصُ مِنْهُمْ
عَامِدِينَ، وَلَا يَضْمَنُ الْمُزَكَّيِّ وَالْجَارِحَ.

(فَصْلٌ) وَيُكَمِّلُ النَّسَبُ بِالتَّدْرِيجِ، وَالْمَبِيعُ بِمَا يُعِينُهُ، وَكَذَلِكَ
الْحَقُّ وَكَانَ لَهُ أَوْ فِي يَدِهِ بِمَا أَعْلَمُهُ انتَقَلَ إِنْ كَانَ عَلَيْهِ يَدٌ فِي
الْحَالِ، وَالْإِرْثُ مِنَ الْجَدِّ بِتَوْسِيطِ الْأَبِ إِنْ لَمْ يَتَقدَّمْ مَوْتُهُ،
وَالْبَيْعُ وَالْوَصِيَّةُ وَالْوَقْفُ وَالْهِبَةُ بِفَعْلِهِ مَالِكًا أَوْ ذَا يَدِهِ، وَالْبَيْعُ لَا
إِلْقَارُ بِهِ، وَلَا مِنَ الشَّفِيعِ بِتَسْمِيَةِ الشَّمَنِ أَوْ قَبْضِهِ، وَ«قَتْلُهُ يَقِينًا»
وَنَحْوُهُ بـ«نَشَهَدُ»؛ وَإِلَّا بَطَلَتْ.

(فصل) ولا تَصِحُّ عَلَى نَفْيِ إِلَّا أَنْ يَقْتَضِيَ الإِثْبَاتُ وَيَتَعَلَّقَ
بِهِ، وَمِنْ وَكِيلٍ خَاصَّمَ وَلَوْ بَعْدَ الْعَزْلِ، وَلِغَيْرِ مُدَعِّيِ حَقَّ آدَمِيٍّ
مَحْضٌ، وَعَلَى الْقَذْفِ وَالسَّرِقةِ قَبْلَ الْمُرَافَعَةِ، وَتَصِحُّ مِنْ كُلِّ مِنَ
الشَّرِيكَيْنِ لِلآخرِ فِي الْمُشَتَّرِكِ، وَمِمَّنْ كَانَ أَنْكَرَهَا غَيْرَ مُصَرِّحٍ،
وَعَلَى أَنَّ ذَا الْوَارِثَ وَحْدَهُ.

(فصل) وَيَكْفِي الشَّاهِدُ فِي جَوَازِ الشَّهَادَةِ فِي الْفِعْلِ الرُّؤْيَةِ،
وَفِي الْقَوْلِ الصَّوْتِ مَعَهَا أَوْ مَا فِي حُكْمِهَا، وَفِي النَّسْبِ وَالنَّكَاحِ
وَالْمَوْتِ وَالْوَقْفِ شُهْرَةٌ فِي الْمَحَلَّةِ تُثْمِرُ عِلْمًا أَوْ ظَنًّا، وَفِي الْمِلْكِ
التَّصَرُّفِ وَالنَّسْبَةِ وَعَدَمِ الْمُنَازِعِ مَا لَمْ يَغْلِبْ فِي الظَّنِّ كَوْنُهُ
لِلْغَيْرِ، وَيَكْفِي النَّاسِيُّ فِيمَا عُرِفَ جُمْلَتُهُ وَالْتَّبَسَ تَفْصِيلُهُ الْخَطُّ.

كتاب الوكالة

(فصل) لا تصح الاستنابة في إيجاب ويمين ولعان وقربة بدنية إلا الحج لعذر ومحظوظ، وتصح فيما عدا ذلك من كل أحد؛ لكل مميز إلا امرأة ومحرما في نكاح، وتصح معلقة ومشروطة وموقتة، وبلفظها أو لفظ الأمر أو الوصيّة في الحياة، وتبطل بالرد، ولا يعتبر القبول باللفظ.

(فصل) ويمثل بها الوكيل القابض إن لم يصف كل حق في عقد البيع والإجارة والصلح بالمال فلا يتولاه الأصل إلا ياذنه، وكذلك الوصي والولي «غالباً»، لا ذو الولاية إلا لأجلها.

(فصل) وَيَنْقِلُبُ فُضُولِيًّا بِمُخَالَفَةِ الْمُعْتَادِ فِي الْإِطْلَاقِ، وَمَا عَيْنَ مِمَّا يَتَعَيَّنُ عَقْدًا أَوْ قَدْرًا أَوْ أَجَلًا أَوْ جِنْسًا أَوْ نَوْعًا أَوْ غَرَضًا، وَلَهُ الْحَطُّ قَبْلَ الْقَبْضِ فَيُغَرِّمُ.

(فصل) وَلَا يَصِحُّ تَصْرِفُهُ فِيمَا رُدَّ عَلَيْهِ وَلَوْ بِحُكْمِ، وَالْقَوْلُ لِلْأَصْلِ فِي نَفْيِهَا وَفِي الْقَدْرِ، وَإِذَا نَوَى الْوَكِيلُ لِنَفْسِهِ فِي مُشْتَرَى وَنَحْوِهِ عَيْنَهُ الْأَصْلُ فَلِلْأَصْلِ، مَا لَمْ يُخَالِفْهُ الْفَرْعُ، وَيَشْتَرِي مَا يَلِيقُ بِالْأَصْلِ مِنْ عَيْنَ لَهُ الْجِنْسُ إِنْ عَيْنَ لَهُ التَّوْعُ أَوْ الشَّمْنُ وَإِلَّا لَمْ تَصِحَّ.

(فصل) وَلَا انْعِزَالٌ لِوَكِيلٍ مُدَافِعٌ قَدْ خَاصَمَ إِلَّا فِي وَجْهِ الْخَصِيمِ، وَفِي غَيْرِ ذَلِكَ يُعْزَلُ وَلَوْ فِي الْغَيْبَةِ، وَيَعْزِلُ نَفْسَهُ فِي وَجْهِ الْأَصْلِ؛ كَفِي كُلُّ عَقْدٍ جَائزٍ مِنْ كِلَا الطَّرَفَيْنِ أَوْ مِنْ أَحَدِهِمَا، وَيَنْعَزِلُ بِمَوْتِ الْأَصْلِ وَتَصْرِفُهُ إِلَّا فِي حَقٍّ قَدْ تَعَلَّقَ بِهِ، وَيَكْفِي خَبْرُ الْوَاحِدِ وَبِفَعْلِهِ مَا وَلِيهِ، وَيَلْعُغُ مَا فَعَلَ بَعْدَ الْعَزْلِ

وَالْعِلْمُ بِهِ «مُطْلَقاً» وَقَبْلَ الْعِلْمِ، إِلَّا فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِهِ حُقُوقُهُ، وَتَصِحُّ
بِالْأُجْرَةِ، وَلِوَكِيلِ الْخُصُومَةِ وَنَحْوِهَا حِصَّةُ مَا فَعَلَ فِي الْفَاسِدَةِ
وَمِنَ الْمَقْصُودِ فِي الصَّحِيحَةِ.

بَابُ الْكَفَالَةِ

تَجِبُ إِنْ طَلَبَتْ مِنَ عَلَيْهِ حَقُّ، وَتَصِحُّ بِالْمَالِ عَيْنًا مَضْمُونَةً أَوْ
دِينًا، وَبِالْخَصْمِ، وَتَبَرُّعًا وَلَوْ عَنْ مَيْتٍ مُعْسِرٍ.
وَلَفْظُهَا: «تَكَفَلْتُ»، وَ«أَنَا بِهِ زَعِيمٌ»، وَنَحْوُهُمَا، وَ«هُوَ عَلَيَّ
فِي الْمَالِ». وَتَصِحُّ مُعَلَّقَةً، وَمُؤَقَّتَةً، وَمَشْرُوطَةً وَلَوْ بِمَجْهُولٍ؛
لَا مُوجَّلَةً بِهِ إِلَّا أَنْ يَتَعَلَّقَ بِهِ غَرَضٌ كَالدِيَاسِ وَنَحْوِهِ، وَمُسَلَّلَةً،
وَمُشْتَرَكَةً؛ فَيَطْلُبُ مَنْ شَاءَ.

(فصل) وَيُحْبِسُ حَتَّى يَفِي أَوْ يَغْرِمَ، وَلَا يَرْجِعُ كَفِيلُ الْوَجْهِ
بِمَا غَرِمَ، لَكِنْ لَهُ طَلْبُ التَّثْبِيتِ لِلتَّسْلِيمِ وَلَا حَبْسٌ إِنْ تَعْذَرَ.

(فصل) وَتَسْقُطُ فِي الْوَجْهِ بِمَوْتِهِ وَتَسْلِيمِهِ نَفْسَهُ حَيْثُ يُمْكِنُ
الاسْتِيقَاءُ، وَفِيهِمَا بِسُقُوطِ مَا عَلَيْهِ وَحُصُولِ شَرْطٍ سُقُوطِهَا،
وَبِالإِبْرَاءِ أَوْ الصُّلْحِ عَنْهَا، وَلَا يَبْرُأُ الْأَصْلُ إِلَّا فِي الصُّلْحِ إِنْ لَمْ
يُشْرَطْ بِقَاءُهُ، وَبِاتِّهَا بِمَا ضَمِنَ، وَلَهُ الرُّجُوعُ بِهِ، وَيَصْحُّ مَعَهَا
طَلْبُ الْخَصْمِ مَا لَمْ يُشْتَرِطْ بِرَاءَتَهُ فَتَنْقِلَبَ حَوَالَةً.

(فصل) وَصَحِيحُهَا أَنْ يَضْمَنَ بِمَا قَدْ ثَبَتَ فِي ذَمَّةٍ مَعْلُومَةٍ وَلَوْ
مَجْهُوْلًا وَلَا رُجُوعَ، أَوْ سَيَبْتُ فِيهَا وَلَهُ الرُّجُوعُ قَبْلَهُ.

وَفَاسِدُهَا أَنْ يَضْمَنَ بِغَيْرِ مَا قَدْ ثَبَتَ، كَبِعْنِ قِيمِي قَدْ تَلَفَّ، وَمَا
سِوَى ذَلِكَ فَبَاطِلَةٌ كَالْمُصَادَرَةِ، وَ«ضَمِنْتُ مَا يَغْرِقُ أَوْ يُسْرَقُ»،
وَنَحْوِهِمَا إِلَّا لِغَرَضٍ.

(فصل) وَيَرْجِعُ الْمَأْمُورُ بِالْتَّسْلِيمِ «مُطْلَقاً»، أَوْ بِهَا فِي الصَّحِيحَةِ لَا الْمُتَبَرِّعِ «مُطْلَقاً»، وَفِي الْبَاطِلَةِ إِلَّا عَلَى الْقَابِضِ، وَكَذَلِكَ فِي الْفَاسِدَةِ إِنْ سَلَّمَ عَمَّا لَزِمَّهُ لَا عَنِ الْأَصْلِ فَمُتَبَرِّعُ.

بَابُ الْحَوَالَةِ

إِنَّمَا تَصِحُّ بِلَفْظِهَا أَوْ مَا فِي حُكْمِهِ، وَقَبْوُلُ الْمُحَالِ وَلَوْ غَائِبًا، وَاسْتِقْرَارُ الدِّينِ عَلَى الْمُحَالِ عَلَيْهِ -أَوْ رِضاهُ- مَعْلُومًا مُسَاوِيًّا لِدِينِ الْمُحْتَالِ جِنْسًا وَصِفَةً؛ فَيَبْرُأُ الْغَرِيرُ مَاتَدَارَجَ، وَلَا خِيَارٌ إِلَّا لِإِعْسَارٍ أَوْ تَأْجِيلٍ أَوْ تَغلِبٍ. وَمَنْ رَدَّ مُشْتَرَى بِرُؤْيَةٍ، أَوْ حُكْمٍ، أَوْ رَضِيَ عَلَى بَاعِعٍ قَدْ أَحَالَ بِالثَّمَنِ وَقَبَضَ؛ لَمْ يَرْجِعْ بِهِ إِلَّا عَلَيْهِ، وَكَذَا لَوْ اسْتُحِقَّ، وَلَا يَبْرُأُ وَلَا يَرْجِعُ مُحْتَالٌ عَلَيْهِ فَعَلَهَا تَبرُّعاً، وَالْقَوْلُ لِلْأَصْلِ فِي أَنَّ الْقَابِضَ وَكِيلٌ لَا مُحَالٌ إِنْ أَنْكَرَ الدِّينَ، وَإِلَّا فَلِلْقَابِضِ.

بَابُ التَّفَلِيسِ

الْمُعْسِرُ مَنْ لَا يَمْلِكُ شَيْئًا غَيْرَ مَا اسْتَشْتِنَى، وَالْمُفْلِسُ مَنْ لَا يَفْتِنُ
مَالَهُ بِدَيْنَهُ، وَيَقْبِلُ قَوْلُ مَنْ ظَهَرَ مِنْ حَالِهِ، وَيُحَلِّفُ كُلَّمَا ادْعَى
إِيْسَارُهُ وَأَمْكَنَ، وَيُحَالُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْغُرَمَاءِ، وَلَا يُؤْجِرُ الْحُرُّ، وَلَا
يَلْزِمُهُ قَوْلُ الْهِبَةِ؛ فَإِنْ لَمْ يَظْهُرْ بَيْنَ وَحْلَفَ، وَإِنَّمَا يُسْمِعَانَ بَعْدَ
حَبْسِهِ حَتَّى غَلَبَ الظَّنُّ بِإِفْلَاسِهِ وَلَهُ تَحْلِيفُ خَصْمِهِ مَا يَعْلَمُهُ،
وَالْبَاعِثُ أَوْلَى بِمَا تَعَذَّرَ ثَمَنُهُ مِنْ مَبْيَعِ لَمْ يَرْهَنُهُ الْمُشْتَرِيُّ وَلَا
أَخْرَجَهُ عَنْ مِلْكِهِ، وَبِعَضٍ بَقِيَ مِنْهُ أَوْ تَعَذَّرَ ثَمَنُهُ لِإِفْلَاسٍ تَجَدَّدَ
أَوْ جَهَلَ حَالَ الْبَيْعِ، وَلِلْمُشْتَرِيِّ كُلُّ تَصْرِفٍ قَبْلَ الْحَجْرِ، وَمَا لَمْ
يَطْلُبْهُ فَأُسْوَةُ الْغُرَمَاءِ.

بَابُ الْحَجْرِ

يَحِجْرُ الْحَاكِمُ عَلَى مَدِيُونِ بِحَالٍ إِنْ طَلَبَهُ خُصُومُهُ وَلَوْ قَبْلَ التَّشِيتِ بِثَلَاثٍ أَوْ أَحَدِهِمْ فَيَكُونُ لِكُلِّهِمْ وَلَوْ غُيَّبَا، وَيَتَنَاؤلُ الزَّائِدَ وَالْمُسْتَقْبَلَ، وَيَدْخُلُهُ التَّعْمِيمُ وَالتَّخْصِيصُ فَلَا يَنْفُذُ مِنْهُ فِيمَا تَنَاؤلَهُ تَصْرُفٌ وَلَا إِقْرَارٌ إِلَّا بِإِجَازَةِ الْحَاكِمِ أَوِ الْغَرَماءِ، وَلَا يَدْخُلُ دِينَ لَزِمَّ بَعْدَهُ - لَا قَبْلَهُ - فَيَدْخُلُ، وَيَسْتَرِدُ لَهُ إِنْ انْكَشَفَ بَعْدَ التَّخْصِيصِ.

(فصل) وَيَبِيعُ عَلَيْهِ بَعْدَ تَمَرِّدِهِ، وَيُبَقِّي لِغَيْرِ الْكَسُوبِ وَالْمُتَفَضَّلِ ثَوْبَهُ وَمَنْزِلَهُ وَخَادِمَهُ إِلَّا زِيادةَ النَّفِيسِ، وَالْكَفَايَةُ لَهُ وَلِطَفْلِهِ وَلِزَوْجِهِ وَخَادِمِهِ وَأَبْوَاهِ الْمُعْسَرِينَ، وَلِلْمُتَفَضَّلِ وَالْكَسُوبِ كَفَايَتَهُمَا وَعَوْلَهُمَا إِلَى الدَّخْلِ إِلَّا مَنْزِلاً وَخَادِمًا يَجِدُ غَيْرَهُمَا بِالْأَجْرَةِ، وَيُنْجَمُ عَلَيْهِمَا بِلَا إِجْحَافٍ.

بَابُ الصَّلْحِ

«الصَّلْحُ جَائِزٌ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ إِلَّا صُلْحًا حَرَمَ حَلَالًا أَوْ أَحَلَّ حَرَامًا»؛ فَيَصِحُّ بِالتَّرَاضِيِّ عَنِ الدَّمِ، وَالْحُقُوقِ، وَالْمَالِ عَيْنًا أَوْ دَيْنًا، وَإِذَا كَانَ عَنْ دَيْنٍ فَهُوَ بِمَعْنَى الْإِبْرَاءِ فَيَصِحُّ بِالْمُعْجَلَيْنِ وَمَؤْجَلَيْنِ وَمُخْتَلِفَيْنِ. وَيَصِحُّ بِمَعْلُومٍ عَنْ مَجْهُولٍ، وَالْعَكْسِ، وَعَنْ إِنْكَارٍ، وَلِمَصْلَحةٍ مُحَقَّقةٍ مِنْ وَلِيِّ الصَّغِيرِ وَالْمَجْنُونِ وَالْوَقْفِ، وَلِكُلِّ مِنَ الْوَرَثَةِ حَيْثُ لَا وَصِيٌّ لَمِنْ وَكِيلٍ إِلَّا مُفَوَّضًا بِهِ، وَلَا عَنْ حَدٍّ وَنَسْبٍ، وَطَلَبُهُ لَا يُعْتَبِرُ إِقْرَارًا.

(بَابُ) وَالْإِبْرَاءُ

إِسْقَاطُ لِلَّدَيْنِ وَإِبَاحةُ لِلَّامَانَةِ؛ بِـ «أَبْرَأْتُ»، أَوْ «أَحَلَّتُ»، أَوْ «هُوَ بِرِيءٌ»، أَوْ «فِي حِلٍّ». وَيَتَّقِيدُ بِالشَّرْطِ وَلَوْ مَجْهُولًا، وَبِعِوَضٍ

فَيَرْجِعُ لِتَعْذِيرِهِ وَلَوْ عَرَضًا، وَبِمَوْتِ الْمُبْرِئِ فَيَصِيرُ وَصِيَّةً، وَلَا
يَصِحُّ مَعَ التَّدْلِيسِ بِالْفَقْرِ وَحَقَارَةِ الْحَقِّ، وَيَبْطُلُ بِالرَّدِّ، وَلَا يُعْتَبِرُ
فِيهِ الْقَبُولُ كَالْحُقُوقِ الْمَحْضَةِ.

بَابُ الْإِكْرَامِ

يَجُوزُ بِإِكْرَاهِ الْقَادِرِ بِالْوَعْدِ بِقَتْلٍ أَوْ قَطْعِ عُضُوٍ كُلُّ مَحْظُورٍ
إِلَّا الزَّنَّا وَإِيْلَامُ الْأَدَمِيِّ وَسَبِّهِ، لَكِنْ يَضْمَنُ الْمَالَ وَيَتَأَوَّلُ كَلِمَةُ
الْكُفْرِ، وَمَا لَمْ يَمْقَدِ لَهُ فَعْلٌ فَكَلَّا فَعْلٌ، وَبِالإِضْرَارِ تَرُكُ الْوَاجِبِ،
وَبِهِ تَبْطُلُ أَحْكَامُ الْعُقُودِ، وَكَإِكْرَاهِ خَشْيَةِ الْغَرَقِ وَنَحْوِهِ.

«بَابُ» وَالْقَضَاءُ

يَجِبُ عَلَى مِنْ لَا يُغْنِي عَنْهُ غَيْرُهُ، وَيَحْرُمُ عَلَى مُخْتَلٌ شَرْطٍ،
وَيَنْدِبُ وَيُكَرِّهُ وَيُبَاحُ مَا بَيْنَ ذَلِكَ حَسْبَ الْحَالِ.
وَشُرُوطُهُ: الذُّكُورَةُ، وَالتَّكْلِيفُ، وَالسَّلَامَةُ مِنَ الْعَمَى
وَالْخَرَسِ، وَالاجْتِهادُ فِي الْأَصْحَاحِ، وَالْعَدَالَةُ الْمُحَقَّقَةُ، وَوَلَا يَهُ مِنْ
وَلِيِّ الْأَمْرِ الْمُحِقُّ أَوِ الْمُحْتَسِبُ؛ إِمَّا عُمُومًا فَيَحْكُمُ؛ أَيْنَ، وَمَتَى،
وَفِيمَ، وَبَيْنَ مَنْ عَرَضَ، أَوْ خُصُوصًا فَلَا يَتَعَدَّ مَا عُيِّنَ؛ وَلَوْ
فِي سَمَاعِ شَهَادَةِ، وَإِنْ خَالَفَ مَذَهَبُهُ؛ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَالصَّالِحَيَّةُ
كَافِيَّةً.

(فَصْلٌ) وَعَلَيْهِ اتَّخَادُ أَعْوَانٍ لِإِحْضارِ الْخُصُومِ وَدَفْعِ الزَّحَامِ
وَالْأَصْوَاتِ، وَالتَّسْوِيَّةُ بَيْنَ الْخَصْمَيْنِ، وَسَمَاعُ الدَّعَوَى أَوْلًَا، ثُمَّ
الِإِجَابَةُ، وَالتَّثْبِيتُ، وَطَلَبُ تَعْدِيلِ الْبَيِّنَةِ الْمَجْهُولَةِ، ثُمَّ مِنَ الْمُنْكَرِ
دَرْءُهَا، وَيُمْهَلُهُ مَا رَأَى، وَالْحُكْمُ وَالْأَمْرُ بِالتَّسْلِيمِ وَالْحَبْسُ لِهُ إِنْ

طَلَبَتْ وَالْقَيْدُ لِمَصْلَحةِ إِلَّا وَالَّدَا لِوَلَدِهِ، وَيُحْبِسُ لِنَفْقَةِ طَفْلِهِ لَا
دِينَهِ. وَنَفْقَةُ الْمَحْبُوسِ مِنْ مَالِهِ، ثُمَّ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ، ثُمَّ مِنْ خَصْمِهِ
قَرْضًا. وَأُجْرَةُ السَّجَانِ وَالْأَعْوَانِ مِنْ مَالِ الْمَصَالِحِ ثُمَّ مِنْ ذِي
الْحَقِّ كَالْمُقْتَصِّ.

«وَنُدْبَ» الْحَثُّ عَلَى الصلحِ، وَتَهْبِطُ الْوَاصِلِينَ، وَتَمْيِيزُ
مَجْلِسِ النِّسَاءِ، وَتَقْدِيمُ أَضْعَافِ الْمُدَعِّينَ وَالْبَادِيِّ، وَالتَّنْسِيمُ،
وَاسْتِحْضَارُ الْعُلَمَاءِ إِلَّا لِتَغْيِيرِ حَالِهِ.

وَيَحْرُمُ تَلْقِينُ أَحَدِ الْخَصْمَيْنِ وَشَاهِدِهِ إِلَّا تَثْبِيتًا، وَالْحُكْمُ
بَعْدَ الْفَتْوَى وَحَالَ تَأْذُّ وَذُهُولٍ، وَلِنَفْسِهِ وَشَرِيكِهِ فِي التَّصَرُّفِ،
بَلْ يُرَافِعُ إِلَى غَيْرِهِ. وَلَهُ الْقَضَاءُ عَلَى غَائِبِ مَسَافَةَ قَصْرٍ، أَوْ
مَجْهُولٍ، أَوْ لَا يُنَالُ، أَوْ مُتَغَلَّبٌ بَعْدَ الإِعْذَارِ. وَمَتَى حَضَرَ فَلَيْسَ
لَهُ إِلَّا تَعْرِيفُ الشُّهُودِ، وَلَا يُجْرِحُ إِلَّا بِمُجْمَعٍ عَلَيْهِ، وَالإِيْفَاءُ مِنْ
مَالِ الغَائِبِ.

وَالْحُكْمُ بَعْدَ دَعْوَى وَشَهَادَةٍ قَامَتْ عِنْدَ غَيْرِهِ إِنْ تَصَادَقَ
الْخَصِيمَانِ إِلَّا فِي الْحَدِّ وَالْقِصَاصِ فَلَا يَحْكُمُ فِيهِمَا عَلَى شَهَادَةٍ
قَامَتْ عِنْدَ غَيْرِهِ، وَإِيقَافُ الْمُدَّعَى حَتَّى يَتَضَعَّ الْأَمْرُ فِيهِ.
وَيَنْعَزِلُ بِالْجُورِ، وَظُهُورِ الْأَرْتِشَاءِ؛ فَيَلْغُوا مَا حَكِمَ بَعْدَهُ وَلَوْ
حَقًّا.

* * *

كِتَابُ الْحُدُودِ

يَجِبُ عَلَى وَلِيِّ الْأَمْرِ إِقَامُهَا، وَلَهُ إِسْقاطُهَا وَتَأْخِيرُهَا لِمَصْلَحةٍ
لَا فِي الْقِصَاصِ.

(فَصْلٌ) وَالزُّنَادِيَّةِ وَمَا فِي حُكْمِهِ: إِبْلَاجٌ فَرْجٌ فِي فَرْجٍ حَيٌّ مُحَرَّمٌ
وَلَوْ بَهِيمَةٌ، وَمَتَى ثَبَّتَ إِقْرَارُهُ مُفْصَلًا فِي أَرْبَعَةِ مِنْ مَجَالِسِهِ أَوْ
بِشَهَادَةِ أَرْبَعَةِ عُدُولٍ أَوْ ذِمَّيْنَ عَلَى ذِمَّيٍّ وَلَوْ مُفْتَرِقَيْنَ وَاتَّفَقُوا
عَلَى إِقْرَارِهِ أَوْ عَلَى حَقِيقَتِهِ وَمَكَانِهِ وَوَقْتِهِ وَكَيْفِيَّتِهِ جُلْدَ الْمُخْتَارِ
الْمُكَلَّفُ وَلَوْ مَفْعُولاً، أَوْ مَعَ غَيْرِ مُكَلَّفٍ صَالِحٌ لِلْوَطِءِ، أَوْ قَدْ
تَابَ وَقَدِمَ عَهْدُهُ. الْحُرُّ الْبِكْرُ مِائَةً، وَيَنْصَفُ لِلْعَبْدِ، الرَّجُلُ
قَائِمًا، وَالْمَرْأَةُ قَاعِدَةٌ؛ مُسْتَتِرِينَ بِسَوْطٍ أَوْ عُودٍ، وَيَتَوَقَّى الْوَجْهُ،
وَيُمَهَلُ حَتَّى يَزُولَ الْمَرْضُ الْمَرْجُونُ وَإِلَّا فَبِعْثُكُولٍ، وَلَا تَغْرِيبٌ.

(فَصُلُّ) وَمَنْ ثَبَتَ إِحْصَانُهُ بِإِقْرَارِهِ أَوْ شَهَادَةِ عَدَلَيْنِ - وَلَوْ رَجُلًا وَامْرَأَتَيْنِ - وَهُوَ جَمَاعٌ فِي نِكَاحٍ صَحِيحٍ مِنْ مُكْلَفٍ مَعَ عَاقِلٍ صَالِحٍ لِلْوَطْءِ وَلَوْ صَغِيرًا، رُجمَ الْمُكْلَفُ بَعْدَ الْجَلْدِ حَتَّى يَمُوتَ، وَيُقْدَمُ الشُّهُودُ فَإِنْ تَعَذَّرَ سَقْطُ .

وَنُدِبَ : تَلْقِينُ مَا يُسْقِطُ الْحَدَّ، وَالْحَفْرُ إِلَى سُرَّ الرَّجُلِ وَثَدِي الْمَرْأَةِ، وَلِلْمَرْءِ قَتْلُ مِنْ وَجَدٍ مَعَ زَوْجِهِ وَوَلَدِهِ حَالُ الْفِعْلِ - لَا بَعْدُهُ - فَيُقَادُ بِالْبَكْرِ.

وَيُسْقِطُ بِدَعْوَى الشُّبُهَةِ الْمُحْتمَلَةِ، وَالْإِكْرَاهِ، وَبِاِخْتِلَالِ الشَّهَادَةِ، وَبِإِقْرَارِهِ بَعْدَهَا دُونَ أَرْبَعٍ، وَبِرْجُوعِهِ عَنِ الإِقْرَارِ، وَبِقُولِ الْعَدْلَةِ هِيَ رَتْقاءُ أَوْ عَذْرَاءُ، وَعَلَى الْحَاكِمِ اسْتِقْصَاءُ كُلِّ الْمُسْقَطَاتِ فَإِنْ قَصَرَ ضَمِنَ إِنْ تَعَمَّدَ وَإِلَّا فَبَيْتُ الْمَالِ.

بَابُ حَدِّ الْقَذْفِ وَالشُّرْبِ

وَمَتَى ثَبَتَ بِشَهَادَةِ عَدْلَيْنِ أَوْ إِقْرَارِهِ - وَلَوْ مَرَّةً - قَذْفُ مُسْلِمٍ عَفِيفٍ فِي الظَّاهِرِ مِنَ الزَّنَنَةِ مُصْرَحًا أَوْ كَانِيَا، مُطْلِقاً أَوْ مُعَرَّضاً، أَقْرَرَ بِقُصْدِهِ، وَلَمْ تَكُمِلِ الْبَيِّنَةُ عَدَدًا، وَحَالَفَ الْمَقْدُوفُ إِنْ طَلَبَ؛ جَلَدَ الْقَادْفُ الْمُكَلَّفُ - وَلَوْ وَالدًا - ثَمَانِينَ، وَيَنْصَفُ لِلْعَبْدِ. وَيَطْلُبُ لِلْحَيِّ نَفْسُهُ وَلَا يُورَثُ، وَلِلْمَيِّتِ الْأَقْرَبُ فَالْأَقْرَبُ، الْمُسْلِمُ مِنْ عَصَبَتِهِ إِلَّا الْوَلَدُ أَبَاهُ، وَيَتَعَدَّ بِتَعَدُّدِ الْمَقْدُوفِ. وَلَا يُسْقِطُهُ إِلَّا الْعَفْوُ قَبْلَ الرَّفْعِ، أَوْ شَاهِدَانِ بِالْإِقْرَارِ، وَيَلْزَمُ مِنْ رَجَعٍ مِنْ شُهُودِ الزَّنَنَةِ قَبْلَ التَّنْفِيذِ - لَا بَعْدَهُ - إِلَّا الْأَرْشَ وَالْقِصَاصَ.

(فَصْلٌ) وَكَذَلِكَ مَنْ ثَبَتَ مِنْهُ بِشَهَادَةِ عَدْلَيْنِ أَوْ إِقْرَارِهِ مَرْتَهِنِ شُرْبُ مُسْكِرٍ عَالِمًا، غَيْرَ مُضْطَرٍ وَلَا مُكْرَهٍ، وَإِنْ قَلَّ. وَتَكْفِي

الشهادة على الشم والقيء، وحكم الإقرار بالشرب والسرقة
حكمه في الزنا.

باب حك السارق

(فصل) إنما يقطع بالسرقة من ثبت منه بشهادة عذلين أو إقراره مرتين أنه سرق - مكلفا، مختارا - عشرة دراهم فضة خالصة أو ما يساويها مما هو خالص لغيره - ولو جماعة - ولجماعة أو لذمي، وأخرججه من حرز بفعله حملأ أو رميأ إلا من خرق ما بلغته يده، أو نابتًا من مبناته، أو بيت مال.

(فصل) والحرز ما وضع لمنع الداخل والخارج إلا بحرج، ومنه الجرن، والمربد، والمراح، محسنات، وبيت غير ذي باب فيه مالكه، والمدفن المعتاد لا ما أذن للسارق بدخوله.

(فصل) وإنما يقطع كف اليمني من مفصله؛ فإن ثنى غير ما قطع به أو كانت اليمني باطلة فالرجل اليسرى، ثم يحبس إن عاد، ويسقط بعفو كل الخصوم، ولا يغرم بعده التالف، ويسترد الباقى في يده أو في يد غيره بغير عوض، ولا يقطع والد لولده.

(فصل) والمحارب من أخاف الناس لأخذ المال يعزرهولي الأمر أو ينفيه بالطرد مالم يكن قد أحده، وإلا قطع يده ورجله من خلاف لأخذ نصاب السرقة، وضرب عنقه وصلبه للقتل، وقادص وأرش للجرح، فإن جمعها قتل وصلب فقط، ويقبل من وصله تائبا قبل الظفر به، وتسقط عنه الحدود وما قد اتلف ولو قتلا - لا بعده - فلا عفو.

(فصل) والقتل حد الحربي والممرتد بأي وجه كفر بعد استتابته ثلاثة فائبي، والمحارب «مطلقا»، والديوث، والساحر

بَعْدَ الْاسْتِتابَةِ، لَا مُعْتَرِفٌ بِالْتَّمْوِيْهِ، وَلَوْلَيِّ الْأَمْرِ تَأْمِيْهُ.

(فَصُلُّ) وَالتَّعْزِيرُ إِلَى كُلِّ ذِي وَلَايَةٍ. وَهُوَ حَبْسٌ، أَوْ إِسْقَاطٌ

عِمَامَةً، أَوْ عَتْلٌ، أَوْ ضَرْبٌ دُونَ حَدٍّ لِكُلِّ مَعْصِيَةٍ لَا تُوجِبُهُ، كَأَكْلٍ

وَشَتْمٌ مَحْرَمٌ، وَإِثْيَانٌ دُبُرِ الْحَلِيلَةِ، وَغَيْرِ فَرْجِ غَيْرِهَا، وَمُضَاجَعَةٌ

أَجْنَبِيَّةٌ، وَامْرَأَةٌ عَلَى امْرَأَةٍ، وَأَخْذٌ دُونَ الْعَشَرَةِ، وَكَالنَّرْدِ،

وَالشَّطَرْنجِ، وَالْغُنَاءِ، وَالْقِمَارِ، وَالْإِغْرَاءِ بَيْنَ الْحَيَوَانِ، وَزِيَادَةٌ

هَتْكُ الْحُرْمَةِ.

* * *

كتاب الجنایات

إِنَّمَا يَجِبُ الْقِصَاصُ فِي جِنَائِيَّةِ مُكَلَّفٍ عَامِدٍ، عَلَى نَفْسِهِ، أَوْ ذِي مَفْصِلٍ، أَوْ مُوْضَحَةٍ قُدْرَتْ طُولًا وَعَرْضًا، أَوْ مَعْلُومُ الْقَدْرِ مَأْمُونٌ التَّعَدُّدُ فِي الْغَالِبِ كَالأنفِ وَالْأَذْنِ وَالسِّنِّ وَقَلْعِ الْعَيْنِ - لَا فَقْوَهَا - لَا فِيمَا عَدَ ذَلِكَ، إِلَّا اللَّطْمَةُ وَالضَّرْبَةُ بِالسَّوْطِ وَنَحْوِهِ عِنْدَ يَحْيَى عَلَيْهِ السَّلَامُ.

وَيَجِبُ بِالسَّرَّايَةِ إِلَى مَا يَجِبُ فِيهِ، وَلَا يَجِبُ لِفَرْعَ وَكَافِرٍ عَلَى ضِدِّهِمَا، فَلَا يَقْتُلُ أَمَهْ بِأَمَهْ وَنَحْوِهِ، وَلَا أَبُوهُ أَمَهْ بِهِ وَنَحْوِهِ، وَعَلَى الأَصْلِ الدِّيَّةُ وَالْكَفَّارَةُ.

(فَصْل) وَتَقْتُلُ الْمَرْأَةُ بِالرَّجُلِ، وَالْعَكْسُ، وَجَمَاعَةُ بِوَاحِدٍ، وَعَلَى كُلِّ مِنْهُمْ دِيَّةٌ كَامِلَةٌ إِنْ طَلَبَتْ، وَذَلِكَ حِينَ مَاتَ بِمَجْمُوعٍ فِعْلِهِمْ مُبَاشِرَةً أَوْ سِرَايَةً أَوْ بِالْأَنْضِمامِ.

(فصل) ولولي الدم - إن شاهد القتل، أو توادر أو أقر له، أو حكم - أن يعفو، ويستحق الديمة، وأن يصالح ولو بفوقها، وأن يقتضي؛ فإن تعذر فكيف أمكن بلا تعذيب ولا إمهال إلا لوصية، أو حضور غائب، أو طلب ساكت، أو بلوغ صغير. ولا يكفي أبوه، ويسقط بالعفو عنه ولو من أحد الشركاء، وبكون أحدهم فرعا.

(فصل) والخطأ ما وقع بسبب، أو من غير مكلف، أو غير قاصد للمقتول، ونحوه، أو للقتل بما مثله لا يقتل في العادة، وإلا فعمد؛ وإن ظن الاستحقاق، ومنه الموري لغيره والحابس له حتى مات جوعاً أو برداً، وما سببه منه فهدرا.

(فصل) وما لزم به فعلى العاقلة، كحافر بئر تعدياً فتضمن عاقلته الوقوع فيها، وكطبيب سلم غير المطلوب جاهلين فإن

عَلِمَ قُتِلَ، وَكَمَنْ أُسْقِطَتْ بِشَرَابٍ أَوْ عَرَكٍ وَلَوْ عَمْدًا، وَفِيمَا
خَرَجَ حَيًّا الدِّيَةُ، وَمَيْتًا الغَرَّةُ.

(فصل) والمبادر مضمونٌ وإن لم يتعذر فيه لا المسبب إلا
لتتعذر في السبب. والمسبب المضمون جنائية: ما وضع يتعد
في حق عام - أو ملك الغير - من حجر، وماء، وبئر، ونار -
أينما بلغت - وحيوان لم يتقلل، أو عقول، ومنه ظاهر الميزاب،
وجنائية المائل إلى غير الملك، وهي على عاقلة المالك العالم
متمكن الإصلاح، ووضع صبي مع من لا يحفظ مثله، وفي
موقع خطير، أو أمره بغير المعتاد، فاما تأديب غير معتاد فمبادر
مضمون.

(فصل) وعلى بالغ عاقل مسلم قتل - ولو نائما - مسلما أو
معاهدا خطأ مبادرة أن يكرر برقة مؤمنة، فإن لم يوجد فيصوم
شهرين ولا، وتتعذر على الجماعة لا الدية، وفي عين الدابة

وَنَحْوُهَا نِصْفُ الْقِيمَةِ، وَفِي جَنِينِهَا نِصْفُ عُشْرِ قِيمَتِهِ، وَيَضْمَنُ
بِنَقْلِهَا تَعْدِيًّا، وَيَإِزَالَةَ مَانِعَهَا مِنَ الذَّهَابِ .
وَلَا يُقْتَلُ مِنَ الْحَيَوانَاتِ إِلَّا الْحَيَّةُ، وَالْعَقْرَبُ، وَالْفَارَّةُ،
وَالْغُرَابُ، وَالْحِدَاءُ، وَالْعُقُورُ، بَعْدَ تَمَرُّدِ الْمَالِكِ، وَمَا ضَرَّ غَيْرَ
ذَلِكَ .

(فَصْل) وَعَلَى مُطْلِقِ الْبَهِيمَةِ مَا جَنَّتْ فَوْرًا، وَعَلَى مُتَوَلِّي
الْحِفْظِ جِنَائِيَّةُ غَيْرِ الْكَلْبِ لَيْلًا، وَالْعُقُورِ مُفَرَّطًا، وَلَوْ فِي مِلْكِهِ
عَلَى الدَّاخِلِ يَأْذِنُهُ، وَإِنَّمَا يُثْبِتُ عَقُورًا بَعْدَ عَقْرَهِ أَوْ حَمْلِهِ .

بَابُ الْكِيَاتِ

هِيَ أَلْفُ مِثْقَالٍ مِنَ الْذَّهَبِ وَمِنَ الْفِضَّةِ عَشَرَةُ، وَيُخَيِّرُ الْجَانِي
فِيمَا بَيْنَهَا .

(فصل) وَتَنْزَمُ فِي نَفْسِ الْمُسْلِمِ وَالْذَّمِيِّ وَالْمَجُوسِيِّ وَالْمُعَاہدِ، وَفِي كُلِّ حَاسَةٍ كَامِلَةٍ، وَالْعَقْلِ، وَالْقَوْلِ، وَسَلْسِ الْبَوْلِ أَوِ الْغَائِطِ، وَانْقِطَاعِ الْوَلَدِ، وَفِي الْأَنْفِ، وَاللِّسَانِ، وَالذَّكَرِ مِنَ الْأَصْلِ، وَفِي كُلِّ زَوْجٍ فِي الْبَدَنِ بَطَلَ نَفْعُهُ بِالْكُلُّ كَالْأَثْثَيْنِ وَالْبَيْضَيْنِ وَنَحْوِهِمَا. وَفِي أَحَدِهِمَا النِّصْفُ، وَفِي كُلِّ جَفْنٍ رُبْعُ الدِّيَةِ، وَفِي كُلِّ سِنٍ نِصْفُ عُشْرِ، وَفِي كُلِّ أُصْبِعٍ عُشْرِ، وَفِي مَفَاصِلِهَا مِنْهُ ثَلَاثَةٌ إِلَّا الإِبْهَامُ فَنِصْفُهُ، وَفِيمَا دُونَهُ حِصْتُهُ، وَفِي الْجَائِفَةِ وَالْأَمَّةِ ثُلُثُ الدِّيَةِ، وَفِي النَّاقِلَةِ عُشْرُ وَنِصْفُ عُشْرِ الدِّيَةِ، وَفِي الْهَاشِمَةِ عُشْرُ الدِّيَةِ، وَفِي الْمُوْضَحَةِ نِصْفُ عُشْرِ، وَفِي السَّمَحَاقِ خُمْسًا عُشْرِ الدِّيَةِ، وَفِي الْمُتَلَاحِمَةِ خُمْسٌ وَنِصْفُ خُمْسِ عُشْرِ الدِّيَةِ، وَفِي الْبَاضِعَةِ خُمْسِ عُشْرِ الدِّيَةِ، وَفِي الدَّامِيَةِ الْكَبِيرَى نِصْفُ وَثُمُنْ خُمْسِ عُشْرِ الدِّيَةِ، وَفِي الدَّامِيَةِ الصَّغِيرَى رُبْعٌ وَنِصْفُ ثُمُنْ خُمْسِ عُشْرِ الدِّيَةِ، وَفِي الْحَارِصَةِ وَالْوَارِمَةِ

وَالْقَارِشَةِ رُبُّعُ خُمُسٍ عُشْرِ الدِّيَةِ، وَفِي الْمُخْضَرَةِ وَالْمُسَوَّدَةِ
وَالْمُحْمَرَةِ خُمُسٍ خُمُسٍ عُشْرِ الدِّيَةِ.
وَالْجَمِيعُ مَنْسُوبٌ مِنْ دِيَةِ الْخَطَا أَوْ دِيَةِ الْعَمْدِ كُلُّ بِحَسَبِهِ، وَلَا
يَحْكُمُ حَتَّى يَتَبَيَّنَ الْحَالُ فَيَلْزَمُ فِي الْمِيتِ دِيَتُهُ وَفِي الْحَيِّ حَسْبَمَا
ذَهَبَ وَإِنْ تَعَدَّدَتْ، وَفِيمَا عَدَ ذَلِكَ حُكُومَةُ، وَهِيَ مَا رَأَى الْحَاكِمُ
كَسِنٌ صَغِيرٌ لَمْ يُثْعِرْ وَمَا ذَهَبَ جَمَالُهُ فَقَطْ، وَفِي حَلَمَةِ الشَّدِيِّ
رُبُّعُ الدِّيَةِ، وَفِي دَرُورِ الدَّمْعَةِ ثُلُثُ دِيَةِ الْعَيْنِ، وَالْغَرَّةُ خَمْسِيَّةُ
دِرْهَمٍ، وَلَا شَيْءٌ فِيمَنْ مَاتَ بِقْتَلٍ أُمِّهِ إِنْ لَمْ يَنْفَصِلْ.
(فَصْلٌ) وَيَعْقِلُ عَنِ الْحُرُّ -الْجَانِي عَلَى آدَمِيٍّ خَطَأً لَمْ يَثْبُتْ
بِصُلْحٍ وَلَا اعْتِرَافٍ بِالْفُعْلِ مُوضَحَةً فَصَاعِدًا -الْأَقْرَبُ فَالْأَقْرَبُ
الذَّكَرُ الْمُكَلَّفُ مِنْ عَصَبَتِهِ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ دُونَ عَشَرَةِ دَرَاهِمَ
وَلَوْ فَقِيرًا، ثُمَّ فِي مَالِهِ، ثُمَّ بَيْتِ الْمَالِ، ثُمَّ الْمُسْلِمُونَ، وَلَا شَيْءٌ

عَلَيْهِ إِنْ كَفَتِ الْعَاكِلَةُ، وَوَلِيُّ الْأَمْرِ وَلِيُّ مُسْلِمٍ قُتِلَ وَلَا وَارِثَ لَهُ
وَلَا عَفْوًا.

بَابُ الْقَسَامَةِ

تَجِبُ فِي الْمُوْضَحَةِ فَصَاعِدًا إِنْ طَلَبَهَا الْوَارِثُ وَلَوْ نِسَاءً أَوْ
عَفَى عَنْهَا الْبَعْضُ، فَمَنْ قُتِلَ أَوْ جُرِحَ أَوْ وُجِدَ فِي أَيِّ مَوْضِعٍ
يَخْتَصُ بِمَحْصُورِينَ غَيْرِهِ وَلَوْ بَيْنَ قَرِيبَيْنِ اسْتَوَتَا أَوْ سَفِيَّةٌ أَوْ
سَيَّارَةٌ أَوْ دَارٌ أَوْ مَزْرَعَةٌ أَوْ نَهْرٌ، وَلَمْ يَدَعْ الْوَارِثُ عَلَى غَيْرِهِمْ
أَوْ مُعِينَيْنِ فَلَهُ أَنْ يَخْتَارَ مِنْ مُسْتَوْطِنِيهَا الْحَاضِرِيْنَ وَقْتَ الْقَتْلِ
خَمْسِينَ ذُكُورًا مُكَلَّفِينَ إِلَّا هِرِمًا أَوْ مُدْنِفًا يَحْلِفُونَ: «مَا قَتَلْنَاهُ
وَلَا عَلِمْنَا قَاتِلَهُ»، وَيُحْبَسُ النَّاكِلُ حَتَّى يَحْلِفَ، وَيُكَرَّرُ عَلَى مَنْ
شَاءَ إِنْ نَقْصُوا، ثُمَّ تَلْزُمُ الدِّيَةُ عَوَاقِلَهُمْ، ثُمَّ فِي أَمْوَالِهِمْ، ثُمَّ فِي

بَيْتِ الْمَالِ؛ فَإِنْ لَمْ يَخْتَصْ أَوْ لَمْ يَنْحَصِرُوا فَفِي بَيْتِ الْمَالِ، وَلَا
تَقْبَلُ شَهَادَةُ أَحَدٍ مِنْ بَلَدِ الْقَسَامَةِ، وَهِيَ خِلَافُ الْقِيَاسِ، وَتَسْقُطُ
بِتَعْيِينِهِ الْخَصْمَ قَبْلَ مَوْتِهِ، وَإِنَّمَا تُؤْخَذُ الدِّيَةُ وَمَا يَلْزَمُ الْعَاقِلَةَ فِي
ثَلَاثِ سِنِينَ تَقْسِيْطاً.

* * *

كِتَابُ الْوَصَائِيَا

إِنَّمَا تَصِحُّ مِنْ مُكَلَّفٍ مُخْتَارٌ بِلَفْظِهَا أَوْ لَفْظِ الْأَمْرِ لِبَعْدِ الْمَوْتِ وَإِنْ لَمْ يَذْكُرْ وَصِيًّا، وَمَا نَفَذَ فِي الصِّحَّةِ وَأَوَالِ الْمَرَضِ غَيْرِ الْمَخُوفِ فَمِنْ رَأْسِ الْمَالِ، وَإِلَّا فَمِنَ الثُّلُثِ، وَلَا رُجُوعَ فِيهِمَا. (فَصْلٌ) وَتَجِبُ وَالإِشْهَادُ عَلَى مَنْ لَهُ مَالٌ بِكُلِّ حَقٍّ لَادْمِيٌّ أَوْ لِلَّهِ مَالِيٌّ أَوْ يَتَعَلَّقُ بِهِ ابْتِداً أَوْ انْتِهَاءً؛ فَالثَّلَاثَةُ الْأُولُ مِنْ رَأْسِ الْمَالِ وَإِنْ لَمْ يُوصِّ، وَالرَّابِعُ مِنْ ثُلُثِ الْبَاقِيِّ إِنْ أَوْصَى وَيُشَارِكُهُ التَّطْوِعُ.

(فَصْلٌ) وَلَا يَنْفُذُ فِي مِلْكٍ تَصْرُّفٌ غَيْرَ نِكَاحٍ وَمَعَاوَضَةٍ مُعتَادَةٍ مِنْ ذِي مَرَضٍ مَخُوفٍ أَوْ مَقْوُدٍ أَوْ حَامِلٍ فِي السَّابِعِ وَلَهُ وَارِثٌ إِلَّا بِزَوَالِهَا، وَإِلَّا فَالثُّلُثُ فَقَطْ إِنْ لَمْ يَسْتَغْرِقْ، وَمَا أَجَازَهُ وَارِثٌ غَيْرُ

مَغْرُورٍ، وَيَصِحُّ إِقْرَارُهُمْ، وَبَيْنُ مُدَعِّيِ التَّوْلِيجِ.

(فَصْلٌ) وَيَجِبُ امْتِشَالُ مَا ذَكَرُهُ أَوْ عُرِفَ مِنْ قَصْدِهِ، وَتَصِحُّ لِلْحَمْلِ، وَبِالْمَجْهُولِ جِنْسًا وَقَدْرًا، وَيُسْتَفْسِرُ وَلَوْ قَسْرًا، وَأُعْطُوهُ مَا أَدَّعَى وَصِيَّةً. وَتَبْطُلُ بِرَدِّ الْمُوصِي لَهُ وَمَوْتِهِ، وَانْكِشَافِهِ مَيْتًا قَبْلَ الْمُوصِي، وَبِقَتْلِهِ الْمُوصِي عَمْدًا وَإِنْ عَفَا، وَانْقِضَاءِ وَقْتِ الْمُؤَقَّتَةِ، وَبِرُجُوعِهِ أَوْ الْمُجِيزِ فِي حَيَاتِهِ عَمَّا لَا يَسْتَقِرُ إِلَّا بِمَوْتِهِ فَيَعْمَلُ بِنَاقْضَةِ الْأُولَى.

(فَصْلٌ) وَإِنَّمَا يَتَعَيَّنُ وَصِيَّاً مِنْ عَيْنِهِ الْمَيْتُ وَقَبْلَ وَهُوَ مَكْلُوفٌ عَدْلٌ وَلَوْ مُتَعَدِّدًا، أَوْ إِلَى مَنْ قَبْلَ فَيَجِبُ قَبْوُلُهَا كَفَايَةً، وَيُعْنِي عَنِ الْقُبُولِ الشُّرُوعُ، وَتَبْطُلُ بِالرَّدِّ، وَلَا تَعُودُ بِالْقُبُولِ بَعْدَهُ فِي الْحَيَاةِ إِلَّا بِتَجْدِيدٍ، وَلَا بَعْدَهَا إِنْ رَدَ فِي وَجْهِهِ، وَلَا يَرِدُ بَعْدَ الْمَوْتِ مِنْ قَبْلَ بَعْدِهِ أَوْ قَبْلِهِ إِلَّا فِي وَجْهِهِ، وَتَعُمُّ وَإِنْ سَمِّيَ مُعَيَّنًا مَا لَمْ يَحْجُرْهُ عَنْ غَيْرِهِ، وَالْمُشَارِفُ وَالرَّقِيبُ وَالْمَشْرُوطُ عِلْمُهُ وَصِيَّ

لَا المَشْرُوطُ حُضُورُهُ، وَلِكُلِّ مِنْهُمَا أَنْ يَنْفَرِدَ بِالتَّصْرِيفِ وَلَوْ فِي
حَضْرَةِ الْآخَرِ إِنْ لَمْ يَشْرُطِ الاجْتِمَاعَ وَلَا تَشَاجِرَا.

(فصل) وَإِلَيْهِ تَنْفِيدُ الْوَصَائِيَا وَقَضَاءُ الدِّيُونِ وَاسْتِيْفَاُوهَا،
وَالْوَارِثُ أَوْلَى بِالْمَيْبِعِ بِالْقِيمَةِ مَا لَمْ تَنْقُصْ عَنِ الدِّينِ فِي الْثَّمَنِ،
وَلَا عَقْدَ فِيهِمَا، وَيَنْقُضُ الْبَالِغُ مَا لَمْ يَأْذِنْ أَوْ يَرْضَ وَإِنْ تَرَاهُ،
وَالصَّغِيرُ بَعْدَ بُلوْغِهِ، كَذَلِكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَقْتُ الْبَيْعِ مَصْلَحةً وَمَالًا،
وَإِلَّا فَلا.

(فصل) وَيَضْمَنُ بِالْتَّعْدِيِّ وَالْتَّرَاحِيِّ تَفْرِيْطًا حَتَّى تَلْفَ الْمَالُ؛
فَإِنْ بَقِيَ أَخْرَجَ الصَّغِيرُ مَتَى بَلَغَ، وَبِمُخَالَفَتِهِ مَا عُيِّنَ مِنْ مَصْرِيفٍ
وَنَحْوِهِ، وَبِكَوْنِهِ أَجِيرًا مُشْتَرَكًا، وَإِنَّمَا يَسْتَحْقُهَا إِنْ شَرَطَهَا أَوْ
اعْتَادَهَا أَوْ عَمِلَ لِلْوَرَاثَةِ فَقَطْ، وَهِيَ مِنْ رَأْسِ الْمَالِ، وَمُقدَّمةٌ عَلَى
مَا هُوَ مِنْهُ.

(فَصُلُّ) فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَلِكُلٌّ وَارِثٌ وَلَا يَةٌ كَامِلَةٌ فِي التَّنْفِيذِ، وَفِي
الْقَضَاءِ وَالْاقْتِضَاءِ مِنْ جِنْسِ الْوَاجِبِ، وَلَا يَسْتَبِدُ أَحَدٌ بِمَا قَبَضَ
وَلَوْ قَدْرَ حِصْتِهِ، فَإِنْ لَمْ يَكُونُوا فَإِلَى الْحَاكِمِ وَنَحْوِهِ، وَنُدِبِّتْ
مِمَّنْ لَهُ مَالٌ غَيْرُ مُسْتَغْرِقٍ بِشُلْتَهِ فِي الْقُرْبِ، وَمِنَ الْمُعْدِمِ بِأَنْ يُبَرِّهُ
الْإِخْرَانُ، وَلَا وَصِيَّةٌ لِوَارِثٍ.

* * *

كتاب السير

يَجِبُ عَلَى الْمُسْلِمِينَ شَرْعًا نَصْبُ وَلِيُّ الْأَمْرِ لِلرِّئَاسَةِ الْعَامَةِ،
وَأَحَقُّ النَّاسِ بِهَا الْأَمْرِ أَفَوَاهُمْ عَلَيْهِ وَأَعْلَمُهُمْ بِأَمْرِ اللَّهِ فِيهِ، سَلِيمٌ
الْحَوَاسُ وَالْأَطْرَافُ، مُجْتَهِدٌ، عَدْلٌ، سَخِيٌّ، يَضَعُ الْحُقُوقَ فِي
مَوَاضِعِهَا، مُدَبِّرٌ، أَكْثُرُ رَأْيِهِ إِلَصَابَةٌ، مَقْدَامٌ حَيْثُ يُجُوزُ السَّلَامَةُ؛
فَيَجِبُ طَاعَتُهُ وَنَصِيْحَتُهُ، وَتَسْقُطُ عَدَالَةُ مَنْ آبَى.

وَالْجِهادُ فَرْضٌ يَجِبُ الْخُرُوجُ لَهُ وَلِكُلِّ وَاجِبٍ، وَإِنْ كَرِهَ
الْوَالِدَانِ مَا لَمْ يَتَضَرَّرَا، وَتَرَدُّ النِّسَاءُ مَعَ الْفِتْنَةِ.

(فَصْل) وَإِلَيْهِ وَحْدَهُ إِقَامَةُ الْحُدُودِ، وَنَصْبُ الْحُكَامِ، وَتَنْفِيذُ
الْأَحْكَامِ، وَإِلْزَامُ مَنْ عَلَيْهِ حَقُّ الْخُرُوجَ مِنْهُ، وَالْحَمْلُ عَلَى

الْوَاجِبُ، وَنَصْبُ وُلَاةِ الْمَصَالِحِ وَالْأَيْتَامِ، وَغَزُونُ الْبُغَاةِ إِلَى
دِيَارِهِمْ، وَأَخْذُ الْحُقُوقِ كُرْهًا.

وَلَهُ الْاسْتِعَانَةُ مِنْ خَالِصِ الْمَالِ بِمَا هُوَ فَاضِلٌ عَنْ كِفَايَةِ السَّنَةِ
حَيْثُ لَا بَيْتَ مَالٍ وَلَا تَمْكَنَ مِنْ شَيْءٍ يَسْتَحْقُهُ، أَوْ اسْتَعْجَالُ
الْحُقُوقِ، أَوْ قَرْضٌ يَجِدُ قَضَاءً فِي الْمُسْتَقْبَلِ، وَخَشْيَ اسْتِعْصَالُ
قُطْرٍ مِنْ أَقْطَارِ الْمُسْلِمِينَ، وَالْاسْتِعَانَةُ بِالْكُفَّارِ وَالْفُسَاقِ، حَيْثُ
مَعْهُ مُسْلِمُونَ يَسْتَقْلُّ بِهِمْ فِي إِمْضَاءِ الْأَحْكَامِ، وَقَتْلُ جَاسُوسٍ
وَأَسْيَرٍ كَافِرِينَ أَوْ بَاغِيَّنَ قَتْلًا أَوْ بِسَبِّهِمَا، وَالْحَرْبُ قَائِمَةُ، وَأَنْ
يُعَاقِبَ بِاَخْذِ الْمَالِ أَوْ إِفْسَادِهِ.

وَعَلَيْهِ الْقِيَامُ بِمَا إِلَيْهِ أَمْرُهُ، وَتَسْهِيلُ الْحِجَابِ؛ إِلَّا فِي وَقْتِ أَهْلِهِ
وَخَاصَّةِ أَمْرِهِ، وَتَقْرِيبُ أَهْلِ الْفَضْلِ، وَتَعْظِيمُهُمْ، وَاسْتِشَارَتُهُمْ،
وَتَعَهُّدُ الْضُّعَفَاءِ وَالْمَصَالِحِ، وَتَقْدِيمُ دُعَاءِ الْبُغَاةِ إِلَى الطَّاعَةِ،

وَنُدِبَ أَنْ يُكَرِّرُهُ عَلَيْهِمْ ثَلَاثًا، وَيُنْشَرَ فِيهَا الصُّحْفُ فَإِنْ أَبُوا
وَجَبَ القِتَالُ.

(فصل) والباغي من يظهر أنه محق وولي الأمر مبطل،
وحاربه، أو عزمه، أو منع منه، أو منعه واجباً، أو قام بما أمره
إليه وله منعة. وحكمهم أنهم لا يسبون، ولا يقتل جريحهم، ولا
مدبرهم؛ إلا إذا فئة أو لخشية العود ككل مبغى عليه، ولا يغنم
من أموالهم إلا ما أجلبوا به من مال والله حرب ولو مُستعاراً
لذلك، ولولي الأمر تضمينهم وأعوانهم حتى يستوفي الحقوق،
وعقد الصلح لمصلحة مدة معلومة فيفي بما وضع.

(فصل) ودار الإسلام ما ظهر فيها الشهادتان والصلاه، ولم
تظهر فيها خصلة كفرية إلا بجوار، وإلا دار كفر وإن ظهرتا فيها.
وتجب الهجرة عنها وعن دار الفسق إلى خلي عمما هاجر لأجله
أو ما فيه دونه بنفسه وأهله إلا لمصلحة أو عذر.

(فصل) والرّدّة باعتقاد أو فعل أو لفظ كفري مُتَعَمِّداً مُعتقداً معناه، وبها تبين الزوجة وإن تاب لكن ترثه إن مات أو لحق في العدة، والصبي مسلم ياسلام أحد أبويه.

(فصل) وعلى كل مكلف مسلم الأمر بما عالمه معروفاً، والنهي عمما علمه منكراً ولو بالقتل إن ظن التأثير والتضيق، ولم يؤد إلى مثله أو انكر منه أو تلفه أو عضو منه أو مال مجحف فيقيبح «غالباً»، ولا يخشى إن كفى اللين، ولا في مختلف فيه على من هو مذهب، ولا غيرولي على صغير بالإضرار إلا عن إضرار.

(فصل) ويجب إعانة الظالم على إقامة معروف أو إزالة منكر، والأقل ظلماً على إزالة الأكثر ما لم يؤد إلى قوة ظلمه، ويجوز إطعام الفاسق وأكل طعامه، والنذول عليه، وإنزاله، وإعانته، وإناسه، ومحبته لخصال خير فيه أو لرحمة؛ لا لما هو

عَلَيْهِ، وَتَعْظِيمُهُ، وَالسُّرُورُ بِمَسْرَتِهِ، وَالْعَكْسُ، فِي حَالٍ لِمَصْلَحةٍ
دِينِيَّةٍ.
وَتَحْرُمُ الْمُوَالَةُ، وَهِيَ أَنْ تُحِبَّ لَهُ كُلَّ مَا تُحِبُّ، وَتَكْرَهُ لَهُ كُلَّ
مَا تَكْرَهُ؛ فَتَكُونُ كُفُراً أَوْ فِسْقًا بِحَسْبِ الْحَالِ.

تَمَّتْ وَبِالْخَيْرِ عَمَّ
وَصَلَى اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِيْنَ

* * * * *

الفهرس

٥	مقدمة الطبعة الثانية.....
٧	تعريف بالمؤلف.....
١٧	المقدمة.....
٢٣	كتاب الطهارة
٢٣	باب النجاسات.....
٢٤	باب المياه.....
٢٥	(باب) : ثدب لقاضي الحاجة
٢٥	باب الوضوء
٢٧	باب الفسل
٢٨	باب التيمم
٢٩	باب الحينص
٣١	كتاب الصلاة
٣٢	باب الأوقات.....
٣٤	باب الأذان والإقامة
٣٤	باب صفة الصلاة
٣٦	(باب) : والجماعة
٣٨	باب سجود السهو
٣٩	(باب) : والقضاء
٤٠	باب صلاة الجمعة
٤٠	(باب) ويجب قصر الرباعي
٤١	(باب) وشروط جماعة الخوف

٢٠٢
الفهرس

(باب) وَجْبُ صَلَاةِ الْعِيْدَيْنِ	٤٢
(باب) وَيُسْنُ لِكُسُوفِيْنِ	٤٣
كتاب الجنائز	٤٤
كتاب الزكاة	٤٧
زَكَاةُ الدَّهَبِ وَالْفِضَّةِ	٤٨
زَكَاةُ السَّوَامِلِ التَّلَاثَ	٤٩
بَابُ زَكَاةِ مَا أَخْرَجَتِ الْأَرْضُ	٥٠
مَصَارِفُ الزَّكَاةِ	٥٠
(باب) وَالْفِطْرَةِ	٥٢
كتاب الحُمُسِ	٥٤
كتاب الصِّيَامِ	٥٦
صَوْمُ النَّذْرِ	٥٨
بَابُ الْإِعْتَكَافِ	٥٨
صَوْمُ التَّطَوُّعِ	٥٩
كتاب الحج	٦١
مَنَاسِكُ الْحَجَّ	٦٢
مَحظُوراتُ الإِحْرَام	٦٣
(باب) فِي بَقِيَّةِ الْمَنَاسِكِ	٦٤
(باب) وَالْعُمْرَةِ	٦٨
(باب) وَالْمُمْتَنَعِ	٦٨
(باب) وَالْقَارِنِ	٧٠
كتاب النكاح	٧٢

٢٠٣ | حِجَقُ الْأَنْهَارِ
الفهرس

٧٤	شُرُوطُ النِّكَاحِ
٧٨	بَابُ الْفِرَاشِ
٨٠	كتاب الطلاق
٨٢	بَابُ الْخُلْعِ
٨٤	بَابُ الْعَدَةِ
٨٦	بَابُ الظَّهَارِ
٨٧	بَابُ الإِيَالِاءِ
٨٨	بَابُ اللَّعَانِ
٨٩	بَابُ الْحَضَانَةِ
٩١	بَابُ النَّفَقَاتِ
٩٣	بَابُ الرُّضَاعِ
٩٤	كتاب البيع
٩٨	بَابُ الشُّرُوطِ الْمُقَارَنَةِ لِلْعَقْدِ
٩٩	بَابُ الرَّبَوَيَاتِ
١٠٠	بَابُ الْخِيَارَاتِ
١٠٤	بَابُ مَا يَدْخُلُ فِي الْمَبْيَعِ
١٠٥	بَابُ الْبَيْعِ غَيْرِ الصَّحِيحِ
١٠٧	بَابُ الْمَادُونِ
١٠٨	بَابُ الْمُرَابَحةِ
١٠٩	بَابُ الإِقَالَةِ
١٠٩	بَابُ الْقَرْضِ
١١١	بَابُ السَّلْمِ
١١٣	كتاب الشفعة

كتاب الإجارة ١١٧	
باب إجارة الأدميين ١١٩	
باب الإحياء والتحجر ١٢٣	
باب المضاربة ١٢٤	
باب شركة الأملاء ١٢٦	
باب القسمة ١٢٨	
كتاب الرهن ١٣٠	
كتاب العارية ١٣٢	
كتاب الهبة ١٣٣	
كتاب الوقف ١٣٥	
كتاب الوديعة ١٤٠	
كتاب الغصب ١٤١	
كتاب الائمان ١٤٤	
(باب) والكفار ١٤٦	
باب النذر ١٤٧	
باب الصالحة واللقطة واللقينط ١٤٨	
باب الصيغ ١٤٩	
باب الذبح ١٥٠	
(باب) والأضحية ١٥٠	
باب الأطعمة والأشربة ١٥١	
باب اللباس ١٥٣	

٢٠٥ | **رَحْلَةُ الْأَنْهَارِ**
الفهرس

١٥٥	كتاب الدعاء
١٥٩	كتاب الإقرار
١٦١	كتاب الشهادات
١٦٥	كتاب الوكالة
١٦٧	باب الكفالة
١٦٩	باب الحوالة
١٧٠	باب التقليس
١٧١	باب الحجر
١٧٢	باب الصلح
١٧٢	(باب) والإبراء
١٧٣	باب الإكراه
١٧٤	«باب» والقضاء
١٧٧	كتاب الحدود
١٧٩	باب حد القذف والشرب
١٨٠	باب حد السارق
١٨٣	كتاب الجنایات
١٨٦	باب الديات
١٨٩	باب القسامية
١٩١	كتاب الوصايا
١٩٥	كتاب السير